17 عاما على أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001

بعض معالم التحولات التي شهدها التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

د.صالح ياسر

المقدمة

لا يمكن فهم طبيعة التحولات التي شهدها التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد والنصف ونيف الأخير دون ربط الأمر بما حدث في 11 أيلول/سبتمبر 2001 [1]. وبداية لا بد من القول أن هذه الأحداث وتداعياتها شكلت منذ لحظة وقوعها، واستمرت، تشكل الأحداث الأهم في المشهد السياسي العالمي. ويكمن **السبب** في ذلك أنها أحدثت أثراً بعيداً وعميقاً في العلاقات الدولية الى درجة دفعت بعض المتخصصين بالقضايا الاستراتيجية الى القول بأن معالم **"علاقات دولية جديدة"** بدأت تتبلور وأن عُمقاً جديداً لما يسمى بـ **"النظام الدولي الجديد"** بدأت غماره وتداعياته على نحو مفصلي وتاريخي ونوعي. بل ان هناك من ذهب الى أبعد من ذلك بحيث أطلق على الفترة التي تلت 11 أيلول/سبتمبر 2001 "عصر الرعب" [2].

ولكن للمفكر الاقتصادي المصري المعروف الراحل **سمير أمين** رأي مخالف. فهو وإن كان قد اعتبر الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001 "حدثا مهما في التاريخ" ، إلا انه رأى ان هذا الحدث لم يشكل "تحولا تاريخيا". ويبرر مقاربته هذه في واقع ان 11 سبتمبر 2001 "لم يخدم إلا إتاحة الفرصة للسلطات الامريكية كي تسرّع تطبيق سياسة جرى تقريرها مسبقا. (فقد) لعب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر دورا مماثلا لدور حريق الرايخشتاغ في زمانه، حيث سمح لهتلر بتشريع سياسة التصفية العنيفة للمعارضة الداخلية، والتحضير للحرب" [3].

في حين رأى المفكر الموريتاني **السيد ولد اباه** أن أحداث 11 سبتمبر لم تكن بداية لحقبة جديدة ولا هي قطيعة مع نظام دولي مندثر، وإنما هي (في ما وراء، ومن حيث طابعها المثير المفاجئ)، مظهر دراماتيكي لأزمات ثلاث يعاني منها الوضع الدولي في **مستويات ثلاثة** وثيقة الترابط وهي [4]:

- **الأزمة الاولى: العلاقات الدولية وما عاشته من تطورات بعد انتهاء حقبة "الحرب الباردة" والتي لم تؤدّ إلى تشكّل نظام دولي بديل مهما كان شكله**، سواء كان نظام الأحادية القطبية كما تنبّأت جلّ الدراسات الإستراتيجية، أو تعددية جديدة محورها الأنظمة الاقليمية الاقتصادية، أو

---

[1] ثمة كم هائل من الكتب و الدراسات والابحاث التي تحدثت حول هذه الاحداث واثارها وتداعياتها. لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال: نعوم تشومسكي، **الصدمة، 9/11، الحادي عشر من أيلول** ، ترجمة: سعيد الجعفري (دمشق: دار الكتاب العربي، 2002)؛ كذلك: فريد هاليداي، **ساعتان هزتا العالم، بعد 11 سبتمبر 2001: الأسباب والنتائج**، ترجمة :عبد الاله النعيمي (بيروت: دار الساقي، 2002)؛ كذلك: يفجينى بريماكوف، **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، ترجمة: عبد الله حسن (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)؛ كذلك: السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)؛ كذلك: إينيا سيورامونية، **حروب القرن الواحد العشرين ومخاوف ومخاطر جديدة**، ترجمة: أنطوان أبورید (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)؛ كذلك: أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد أحداث 11 أيلول**/ سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)؛ كذلك: محمد قدري سعيد، وعبد المنعم سعيد، **الأفكار والأسرار، 11 سبتمبر 2001** (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002) ؛ كذلك: أندرياس فون بيلوف، **المخابرات الأمريكية والحادي عشر من سبتمبر**، ترجمة : عماد بكر (القاهرة: مكتبة الشروق، 2004). هذا إضافة الى كم هائل من الاعمال باللغات الاجنبية الأخرى.

[2] لمزيد من التفاصيل انظر:

Talbott Storbe and Chanada Nayan, *Age of terror: America and the World after September 11*, New York: Basic Books. 2001.

[3] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**. ترجمة د.فهمية شرف الدين و د.سناء أبو شقرا، ط 1 (بيروت: دار الفارابي، 2003)، ص 11. وفيما يخص "حريق الرايخشتاغ" الوارد في هذه الاقتباس فهو انه في السابع عشر من شباط/فبراير من سنة 1933 اشتعل حريق في مبنى الرايخستاج (البرلمان) الألماني ونُسب الحريق إلى "مخطط شيوعي". ولكن الحريق كان في الواقع عملا مدبرا من النازيين، غير أنهم ألصقوا التهمة بالمعارضين. واتخذ هتلر هذا العمل المدبر للتضييق على الألمان المعارضين للحكم، وخاصة الشيوعيين للتخلص منهم.

[4] د. سيد ولد أباه، **ما الذي تغير في العالم بعد 11 سبتمبر 2001 ؟**، مجلة افكار على الانترنيت، العدد 2/ اكتوبر – نوفمبر 2002. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.afkaronline.org/arabic/archives/oct-nov2002/ouldbaa.html

النظام العالمي المستند للشرعية والضامن للأمن والحريات كما كرّر الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) في غمرة "انتصار" بلاده. فخارطة العلاقات الدولية بعد انتهاء "الحرب الباردة" بقيت تتأرجح بين اتجاهات متباينة عصية على الحسم: قوّة أحادية (الولايات المتحدة) فاقدة لآليات الهيمنة الفعلية على باقي مناطق العالم (فشل استراتيجية الأنظمة الإقليمية الحليفة وإخفاق نهج تفعيل الشرعية الدولية من خلال نظام الأمم المتحدة)، بقدر ما هي عاجزة عن تحمّل مسؤولياتها إزاء أزمات عالم لا منافس لها فيه، وعلى رأس هذه الأزمات الحروب الأهلية والإقليمية التي تزايدت وتيرتها وتفاقمت فظاعتها أكثر من حقبة الحرب الباردة. فزلزال 11 أيلول/سبتمبر من هذا المنظور هو تعبير عنيف عن مأزق هذه المعادلة الدولية المثيرة.

- **الأزمة الثانية: ديناميكية العولمة** التي يراها (ولد أباه) انها أضحت حقيقة لا مراء فيها، من حيث توحّد السوق العالمية وأنظمة الاتصال، لم تفرز أطرها المؤسسية سياسيا ومجتمعيا. ففي الوقت الذي مازالت فيه الدولة القومية الوحدة الأساسية والمحورية لضبط وإدارة الرهانات السياسية والمجتمعية، تقلّص نفوذها الفعلي في المسارات الاقتصادية وفي حركية المجتمع، وغدت إما ضيّقة محدودة إزاء تحديات كونية وإقليمية تتجاوزها، أو جدّ واسعة لا حاجة إليها في التعامل مع مقتضيات محلية أصبحت من مشمولات هياكل المجتمع المدني التي افتكت سلطات وصلاحيات متزايدة.

- **الأزمة الثالثة: وتتمثل بغياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لآيديولوجيا "النظام الدولي الجديد" الذي بشّرت به الأدبيات الأمريكية**، أو توفير إطار مرجعي لديناميكية العولمة بطبعتها الرأسمالية في ما وراء طابعها التقني ـ الاقتصادي. ودللت التجربة الملموسة انه ليس بامكان الخطاب الليبرالي المتطرّف تقديم هذا المضمون المطلوب لما يكتنفه من غياب مفاهيم مثل العدالة والمساواة، بقدر ما أن خطاب تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان تحوّل إلى مجرّد أدوات لممارسة التدخّل الانتقائي في شؤون البلدان بحسب المصالح الآنية وتحت شعارات من قبيل "التدخل الانساني" [5].

خلاصة القول، انه يمكن القول أن التحليلات التي قدمت لتفسير اتجاهات الخارطة العالمية بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 قد توزعت إلى **عدة** مسالك متباينة [6] :

<u>الاول</u>: ذهب إلى أن "زلزال 11 سبتمبر" لم يكن نقمة على الولايات المتحدة، بل كان على العكس فرصة طال توقعّها للقطب الدولي المهيمن للقضاء على البقية الباقية من نغمة الاحتجاج والاعتراض على استفراده بالأوضاع الدولية. بل ان هناك من رأى انها مكيدة مدبرة من الدوائر المخابراتية والأمنية لإعداد الأرضية الملائمة لإحكام الهيمنة الأمريكية على العالم برّمته بـ "اختراع" خطر الإرهاب بدلا من "مملكة الشر الحمراء" المندثرة. فقد اعتبر هؤلاء أحداث 11 أيلول/سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية "الحرب الباردة"؛ أي مشهد الهيمنة الأمريكية الأحادية الجانب الذي كان يحتاج إلى ذريعة الخطر الخارجي كي يوفر الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية، بحيث وجدت الإدارة الجمهورية برئاسة (**جورج بوش الابن**) في الأحداث المذكورة فرصة لتجسيد المشروع الإمبراطوري للهيمنة **"The**

---

[5] لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التدخل الانساني قارن: خالد حساني، بعض اشكاليات التدخل الانساني، مجلة "**المستقبل العربي**، العدد 425/تموز 2014، ص 41 ولاحقا؛ محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤).

[6] لمزيد من التفاصيل قارن: لزهر وناسي، **الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق/قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر/باتنة –الجزائر، السنة الدراسية 2009/2008، ص 51 – 52 ؛ كذلك: د. سيد ولد أباه، **ما الذي تغير في العالم بعد 11 سبتمبر 2001 ؟**، مصدر سابق.

"**Empire of Hegemony** ذي الخلفية الآيديولوجية المحافظة، القائمة على **ثلاث ركائز** أساسية هي: **التفوق العسكري العالمي، الأصولية الدينية والنيوليبرالية الاقتصادية** [7].

وفي سياق متصل بالمفاهيم النظرية المطروحة لتفسير الأحداث وتأثيراتها على أنماط العلاقات الدولية، تشير بعض الدراسات إلى أنه - ومن منظور إستراتيجي- فإن هذه الأحداث ساهمت في ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تفكك الاتحاد السوفيتي. فالولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في وجود عدو خارجي من ثوابت سياستها شكلت لها الأحداث فرصة لتثبيت "عدو جديد" في منظومة التفكير الأمريكي، كبديل موضوعي لـ "العدو السوفيتي". فالإرهاب الدولي "International Terrorism" أضحى متغيرا أساسيا لبناء عقيدة إستراتيجية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وبلورة أدبيات نظرية ومفاهمية جديدة وأطر تفسيرية للتفاعلات العالمية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وتلخص عبارة "من الحرب الباردة إلى الحرب ضد الارهاب" أنماط التوجهات الإستراتيجية الأمريكية المستقبلية. كما تبيّن إلى أي مدى قادت هذه الأحداث إلى سد فجوة الفراغ الإستراتيجي"Strategic gap" لفترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وبناء على ذلك، فالحرب الشاملة ضد الإرهاب"Global war on terror" أصبحت المفهوم الأكثر مركزية في الخطاب الاستراتيجي الأمريكي لما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 [8].

الثاني: يرى في الأحداث تحقّقا لمشهد صراع الحضارات، وانفجار الخصوصيات الثقافية في وجه الحضارة المهيمنة، وما إلى ذلك من المستنسخات الشائعة منذ اطروحة "صدام الحضارات" [9].
فأطروحة صدام الحضارات "The Clash of Civilisations" التي قدمها (صمويل هنتنغتون) Samuel Huntington جاءت كمقاربة لتفسير نمط النزاعات في العلاقات الدولية بعد نهاية "الحرب الباردة" والتي تنطوي على تحليل لشكل الصراعات التي ستكون – حسب هنتنغتون - دامية بين كيانات ثقافية متمايزة وحضارات مختلفة من حيث البنى الثقافية.

الثالث: ذهب إلى اعتبار "الزلزال" الذي هزّ الولايات المتحدة والعالم معها، بداية حقبة جديدة من العلاقات الدولية، سمتها الأساسية تقلص قوّة وهيمنة العملاق الأمريكي في عالم تزايدت بؤر التوتّر فيه، وبرزت تحديات أمنية لا تتوفر للقوة العظمى وسائل فعّالة لاحتوائها، ومن ثم فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 - من هذا المنظور- هي هزيمة لفكرة الهيمنة الأمريكية، وبداية علوّ صوت "الجنوب"، ولو بالعنف الأعمى والإرهاب المنفلت من كل قيد.

وبمزيد من التفصيل، **يرى هذا الاتجاه في هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 بأنها كانت "ردة فعل همجية" من طرف "العالم الثالث" على الحداثة الغربية والقيم الغربية، التي تمثل العولمة آكبر تجلياتها المعاصرة**. فالأوضاع المعقدة التي يعيشها "العالم الثالث" ولّدت شعورا بالإحباط لدى فئات واسعة من شعوبه والتي باتت ترى في هذه الأوضاع نتاجا لسياسات الدول الغربية التي أرست التخلف والفقر والعنف فيها، وخاصة بسبب إفرازات ظاهرة العولمة بطبعتها الرأسمالية التي زادت من توسيع الهوة بين "العالم المتقدم" و "عالم الجنوب المتخلف". وكذلك على المستوى الثقافي، ليس بمعنى أطروحة صدام الحضارات والثقافات والديانات، وإنما بسبب غياب أرضية ثقافية من شأنها توفير مضمون لآيديولوجيا "النظام الدولي الجديد" الذي تروج له الأدبيات الأمريكية، أو توفير إطار مرجعي لديناميات العولمة في ما وراء طابعها التقني-الاقتصادي.

وليس بإمكان الخطاب الليبرالي الجديد تقديم هذا الإطار الآيديولوجي لما يكتنفه من تناقضات بين النظرية والتطبيق، بحيث تحوّل الخطاب الليبرالي إلى مجرد أداة لممارسة التدخل الانتقائي في شؤون البلدان بحسب المصالح الآنية.

---

[7] انظر: السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية....**، مصدر سابق، ص 12.

[8] Michael Cox **,** *From the Cold War to the War on Terror*, in : John Baylis and Steve Smith (eds), The Globalisation of World Politics, Oxford University Press, Third Edition, 2004, p p. 152-155.

[9] قارن: صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات- إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت لايب** (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1998).

فالإرهاب الجنوبي - من هذا المنظور- هو تعبير حاد وجذري عن تفاقم أزمة التواصل بين الفضاءات التي يتشكل منها عالم اليوم فيما وراء وهم القرية الكونية الواحدة المنسجمة [10]. هذا الاتجاه يفسر الهجمات من زاوية اشتداد حالات الغضب في الدول الفقيرة من السياسات الاقتصادية الظالمة والمجحفة للولايات المتحدة الأمريكية والمراكز الامبريالية الأخرى والمؤسسات المالية والنقدية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وعلى مستوى الولايات المتحدة، شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 منعطفا خطيرا في مسار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية. فبعد الهجوم على برجي التجارة العالمية واستهداف مبنى البنتاغون بطائرات مدنية، ما شكل تطورا نوعيا في تهديد الأمن الوطني والمصالح الأمريكية في الداخل، الامر الذي جعل المسؤولين الأمريكيين يعيدون رسم استراتيجياتهم الأمنية العالمية، وعلى رأسهم الرئيس بوش الإبن وفريقه الرئاسي الجمهوري، وما نتج لاحقا دفع الكثير من الأكاديميين والباحثين المهتمين بهذه القضايا إلى الكلام عن **"مرحلة ما بعد 11 سبتمبر"** [11]. بل ذهب آخرون بعيدا للحديث عن تبلور **مرجعية فكرية** للخطاب الاستراتيجي الأمريكي ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 [12].

ومن المفيد الاشارة هنا ان بعض الباحثين والمتخصصين بالشؤون الاستراتيجية، وعند وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أجرى مقارنة بين تلك الأحداث، وما جرى من قصف قامت به الطائرات اليابانية لـ (بيرل هاربر Pearl Harbor) [13] في 7 كانون الاول/ديسمبر 1941. ولكن هذه المقاربة تهتم بمظاهر الاشياء وليس بجواهرها، فالحدثان كلاهما أوقعا إصابات كبيرة، وانتهكا السيادة الأمريكية، وأحدثا مفاجأة شديدة. ولكن فيما عدا ذلك تصبح المقارنة بين الهجومين عمل لا طائل منه، إذ أن الامر الأهم هو **التركيز** على ما طرأ من تغييرات عالمية، وعلى طريقة تعامل الولايات المتحدة مع التهديدات الجديدة الصادرة من "أعداء مجهولين" وليس معروفين، كما في المثال الياباني.

لقد أحدث تفجير القنبلة الذرية، يوم 6 أغسطس 1945، تحولاً كبيراً في مسار الحرب من منظور التخطيط الاستراتيجي، وقد كان ذلك التحوّل أكثر وضوحاً على المستوى التكتيكي، حيث أوجدت الطاقة التدميرية والإشعاعية للسلاح الذري بيئة ميدانية يصعب فهمها، واكتسبت تداعياتها على المدى الطويل أهمية بالغة أيضاً، وأحدثت تلك التحولات ثورة في الشؤون الاستراتيجية، مما جعل الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين يعملون على تطوير استراتيجية تنطوي على توازن فعّال بين القوتين التقليدية والنووية. وتطلّب الأمر إعادة النظر في العقيدتين التكتيكية والعملياتية، والهيكل التنظيمي للقوات، وتخصيص الموارد التي ظلت متبعة على مدى حربين عالميتين، وذلك في ضوء المقدرات النووية الأمريكية ومقدرات خصم يمتلك أسلحة نووية. وكان هذا التحوُّل هو الذي تحكّمَ في الصراع الآيديولوجي والعسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق على مدى عدة عقود من الزمان.

في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، حدث تحوّل آخر بعد **دخول الإرهاب كبعد ثالث** لا يقل أهمية في المعادلة الاستراتيجية التقليدية والنووية لما بعد عام 1945، فقد واجهت إدارة الرئيس الامريكي (جورج دبليو بوش) تحدياً مماثلاً لما واجهه المخططون الاستراتيجيون في مستهل "العصر النووي"، وتمثل ذلك التحدي في صياغة سياسة دفاعية فعّالة لعالم شهد تغييرات جذرية في السابق بالأسلحة الذرية وحالياً بالإرهاب، فكانت **(استراتيجية الأمن القومي لعام 2002)**، القائمة على مفهوم **"الحرب**

---

[10] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001...**، المرجع السابق، ص17

[11] قارن على سبيل المثال: بطرس غالي، العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، **"السياسة الدولية"**، العدد 147 ، يناير 2002؛ كذلك: السيد ولد آباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: يفجيني بريماكوف، **العالم بعد 11 سبتمبر**...، المصدر السابق؛ كذلك: برهان غليون، **العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر**(دمشق: دار الفكر، 2004)؛ كذلك: جورج قرم، **عالم القطب الأوحد واتجاهاته، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2004)؛ كذلك: عبد الغني عماد، **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004).

[12] قارن على سبيل المثال: ناظم عبد الواحد الجاسور، **المرجعية الفكرية للخطاب الاستراتيجي الأمريكي ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001** (بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006).

[13] بيرل هاربُر (بالإنجليزية: Pearl Harbor أي ميناء اللؤلؤ) ميناء وقاعدة عسكرية امريكية، يقع على جزيرة أواهو، و ينتمي إلى جزر هاواي، معروف بكونه كان هدفا لهجوم مباغت في 7 كانون الأول/ديسمبر 1941 من اليابان، بسبب الحصار الاقتصادي الذي كانت تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%84_%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%B1

الاستباقية"، أو ما أطلق عليه لاحقا **"عقيدة بوش Bush doctrine"**، وهي السياسة الدفاعية التي جرت صياغتها في البداية للتعامل مع هذه **البيئة الجديدة ثلاثية الأبعاد**. ولهذا يمكن القول إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أحدثت تحولاً كبيراً في التخطيط الاستراتيجي لا يقل أهمية عما حدث من تحولات عام 1945.

فقد صرح الرئيس الامريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) ان الدفاع الامريكي اعتمد خلال معظم القرن الماضي على عقيدتي الردع والاحتواء في حقبة "الحرب الباردة"، ومازالت هاتان العقيدتان تطبقان في بعض الحالات، ولكن التهديدات الجديدة تتطلب أيضاً التفكير بصورة جديدة.

إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 سمحت للولايات المتحدة بأن تعيد ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية لتنميط التطورات العالمية حسب رؤيتها، وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي الاسبق **دونالد رامسفيلد** (Donald Rumsfeld) بعد يومين من هذه الأحداث لوكالات الأنباء العالمية حيث قال: "إن الدماء الأمريكية التي زهقت في الأحداث ستحقق أهدافًا عظيمة للولايات المتحدة على مدى قرن كامل"!.

ويمكن حصر أهم ما يميز إدارة بوش الإبن هو بروز التيار اليميني المتطرف بشقيه؛ **السياسي** المعروف إصطلاحا بـ **"اليمين المحافظ الجديد"**، **والديني** المعروف إصطلاحا بـ **"اليمين المسيحي الجديد"**، وتوفر الأجواء لتبني أفكارهم والترويج لها من قبيل "الحرب الإستباقية". وتقتضي الاشارة هنا الى أن النزعة المحافظة برزت إبان "الحرب الباردة" وتعزز حضورها أثناء الحملة الإنتخابية للرئيس الامريكي الأسبق رونالد ريغان (1981-1989). وينطلق هذا التيار الديني - السياسي من مبدأ تقسيم العالم إلى "معسكر الخير" في مقابل "معسكر الشر"[14].

ومن جانب آخر فإن أحداث 11 أيلول/سبتمبر دفعت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الإبن على اعتماد أجندة متشددة في علاقاتها مع العالم، من بين عناصرها الآتي [15]:

1. تقوم العلاقات الدولية على القوة وليس على القانون.
2. الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأولى، وعليها فر ض رؤاها ومصالحها على العالم.
3. على العالم الاستفادة من تبني القيم الأمريكية، لأنها النموذج المتفوق دوليا.
4. على الولايات المتحدة الاعتماد على قوتها المتفوقة لبسط سيادتها على العالم.

إن هذه هي الرؤية التي يتشبث بها "المحافظون الجدد" [16] كآيديولوجيا شاملة حاولوا ويحاولون فرضها في السياسة الخارجية الأمريكية. وهناك من يرى أنها أقرب إلى الداروينية (مذهب داروين في أصل الأنواع، الذي يعتمد نظرية البقاء للأقوى) ولكن هذا النوع يفضل أهمية التعاون بين الأنواع من أجل البقاء، والمقصود هنا أن التفوق الأمريكي في العلاقات الدولية يقود إلى الهيمنة الكاملة دون منازع.

هكذا إذن بدأت "بشائر" حقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001 تهطل محملة بالتصور الأمريكي لتنميط العالم. وكل الإجراءات وخطب الساسة الأمريكيين الكبار، بما فيهم الرئيس السابق جورج دبليو

---

[14] أحمد باي، السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي، **"دراسات استراتيجية"**، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 50. ومن الجدير بالذكر ان مفهوم "محور الشر" جاء كغطاء دعائي وآيديولوجي يغلف الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة.

[15] لمزيد من التفاصيل قارن: أبو بكر المبروك بشير أبوعجيلة، **اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط (2001-2008)**، بحث مقدم إلى كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - قسم العلوم السياسية/ جامعة الخرطوم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، 2010، ص 359.

[16] لمزيد من التفاصيل قارن: ارون ستلزر، **المحافظون الجدد**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: دار العبيكان للنشر، 2004)؛ كذلك: يونس الجمرة، **الرؤية العقائدية: الجيل الثاني من المحافظين الجدد في السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط** (الاردن: مركز الشرق الدولي للدراسات والابحاث، 2009)؛ كذلك: ستيفن هالبر و جوناثان آلارك، **التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي**، ترجمة : عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004). والنص الاصلي للكتاب بالانكليزية هو:

Stefan Halper, Jonathan Clarke, *America Alone: The Neo-Conservatives and the Global Order*, Cambridge University Press, 2004.

بوش (**George W. Bush**)، بيّنت أن الولايات المتحدة ماضية في استكمال تصورها الاستراتيجي لهذه المرحلة [17].

وقد كان خطاب "**حال الاتحاد**" الذي ألقاه (بوش) في 29 كانون الثاني 2002 قد وضع الإطار العام للوجهة الجديدة بإبقائه الباب مفتوحا على مصراعيه لمواصلة الولايات المتحدة لـ "**الحرب على الإرهاب**"، فقد اشار الى "إن هدفنا الثاني هو منع الأنظمة التي ترعى الإرهاب، عن تهديد الولايات المتحدة أو أصدقائها أو حلفائها بأسلحة الدمار الشامل" وأضاف الى ذلك نحته لمفهوم "**محور الشر Axis of Evil** " وحدد إيران والعراق وكوريا الشمالية "كمحور للشر" [18] مدشنا جبهة جديدة، بإضافة هذه الدول وقائمة إضافية من "**الدول المارقة** Rouge **States**" [19] والتي تنتج أسلحة الدمار الشامل، الى من ستطولهم اليد الطويلة للولايات المتحدة !

وهكذا كان حال الخطاب السائد في الذهنية الأمريكية خلال هذه الفترة، إنه "خطاب آيديولوجي" بامتياز سيطرت عليه فكرتان أساسيتان هما "الإرهاب" و "صراع الحضارات".

وهاتان الفكرتان آيديولوجيتان زائفتان، إذ انهما لا تعبران عن الحقيقة ولا تستهدفانها، بل هما جزء من الترسانة الآيديولوجية التي يلجأ إليها صانع القرار الأمريكي من أجل إنتاج سياسات في الداخل والخارج يتعذر تمريرها وتبريرها وتسويقها دون غطاء آيديولوجي كثيف يحجب الواقع بمجموعة من الدعاوى التي تتسم - ظاهرياً على الأقل - بقيمة أخلاقية ومعرفية وإنسانية.

وتجنبا للالتباس لا بد من التذكير بأن لكل من هاتين الفكرتين وظيفة مختلفة عن الأخرى، ولكنهما في النهاية تؤديان وظيفتين متكاملتين. فبينما تهيئ فكرة "صراع الحضارات" الذهنية في الداخل الامريكي لتقبل وضع تكون فيه الولايات المتحدة في حالة نزاع مع مجموعة كبيرة من دول العالم، فإن فكرة "الإرهاب" أو بعبارة أدق "ملاحقة الإرهاب" في كل مكان من العالم، تمنح المبرر أو المسوغ لصانع القرار السياسي لزج القوات الأمريكية المسلحة في مهمات قتالية في أماكن متعددة من العالم، بعيدة من الناحية الجغرافية عن حدود الولايات المتحدة بعداً شاسعاً، بدعوى التصدي لمخاطر الإرهاب في حرب دفاعية تستهدف استباق المخاطر التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة كتلك التي حدثت في الحادي عشر من سبتمبر في أكبر مدنها وأهم ولاياتها.

هكذا أعدت الارضية الايديولوجية وأعد مسرح العمليات بعناية، وثمة فقرة أولى فيه كان عنوانها المعروف: إزاحة "طالبان" من السلطة، وقد تم إنجازها بنجاح! ولكن لا بد من الإشارة الى أن هذه الفقرة لم تكن إلا مجرد فقرة من نص أمريكي طويل امتد ليشمل الحصول على قواعد وامتيازات في أفغانستان. ودخلت الحرب الاقتصادية على الخط فقدمت "مساهمتها" في تطويع الإقليم لإدارة أمريكا في "الشراكة" في نفط وغاز بحر قزوين الواعد حقا، والذي يستحق مثل هذه المغامرة العسكرية!

---

[17] لابد من التذكير هنا أنه ومنذ سقوط العاصمة الافغانية، كابول، في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 بات من الواضح أن إدارة بوش الابن تستغل "الحرب على الإرهاب" لتبرير استراتيجية جيوسياسية أكثر عدوانية، وهي نشر القوة العسكرية للقضاء على بعض التهديدات وتخويف الباقين كلهم.

[18] لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على النص الكامل للخطاب قارن:

Bush, George W. (January 29, 2002). "*President Delivers State of the Union Address*". Office of the Press Secretary. Washington, D.C.: Office of the Press Secretary. Archived from the original on February 1, 2002.

والنص الكامل متاح على الرابط التالي:

https://web.archive.org/web/20090502151928/http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html

[19] من الناحية المظرية، حيث يعكس مصطلح "الدول المارقة Rouge States"، نوعا من الإدراك القيمي للسياسة الخارجية لإحدى الوحدات في نظرها إلى الآخر الذي يرفض الامتثال للقواعد والترتيبات التي تفرضها القوى الكبرى في النظام الدولي، فهي وحدات منبوذة تعامل باعتبارها "خوارج" الجماعة الدولية، فالدول المارقة هي وصف متعدد يفترض المروق أو الخروج عن إطار أو نظام ما، فهي تفترض وجود الآخر: النظام، والقيم، والجماعة، وهم خوارج عن قواعد ثابتة، أو ترتيبات تخضع لها باقي الوحدات وتمتثل. وما دامت الدول المارقة ليست تعبيرًا عن رؤية موضوعية قدر تعبيرها عن إدراك صانعي القرار الأمريكي، فلا توجد مؤشرات أو معايير متفق عليها لوصف تلك الدول بالمروق أو الخروج. ويعنى ذلك أن الدول "المارقة" مجرد رؤية إدراكية لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية عن مصادر التهديد الأساسية أو المختلقة في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، خاصة مع تطوير الإدارة الأمريكية لاستراتيجية المقدرة على الدخول في حربين إقليميتين في آن واحد، ومن ثم فإن الاستراتيجية العالمية التي كانت تستهدف مجابة التهديد السوفيتي تحولت إلى استراتيجية إقليمية تركز على الخطر الناجم عن الدول المارقة. لمزيد من التفاصيل قارن: محي الدين محمد قاسم، الدولة المارقة: الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر 2001، (القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ، أمتي في العالم، 2004، المجلد الخامس، الجزء الأول ، ص ص 497-533).

بعيدا عن منهجية نظرية المؤامرة، يمكن القول أنه مثلما كان سيناريو "حرب النفط" جاهزا، في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، ولا ينتظر غير ذريعة للتنفيذ (وكان دخول قوات النظام العراقي السابق الى الكويت تلك الذريعة)، كذلك كان ذات السيناريو جاهزا في 2001 ولا ينتظر غير الذريعة [20]. كانت الذريعة هذه المرة تفجيرات نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. هكذا إذن سيقت الدعوة الى "مقاومة الارهاب" عنوانا لحملة عسكرية جرارة و طويلة الأمد اهدافها مشدودة الى اغراض أخرى اهمها النفط، وان لم يكن الوحيد طبعا. وهكذا اختيرت ساحة افغانستان لتكون مسرحا لتلك الحملة، لا لأنها فقط معقل "طالبان"، و "القاعدة"، وإنما لأنها الممر الجغرافي الأميّز الى منطقة النفط المستهدفة – بحر قزوين الواعد -.

و هنا لا بد من التساؤل عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء ذلك؟

هناك الكثير من الأسباب والعوامل التي رشحت أفغانستان لتكون بوابة أمريكية للعبور الى بحر قزوين. فالدول المتشاطئة للبحر المذكور والمطلة عليه (روسيا الاتحادية، بعض جمهوريات آسيا الوسطى، إيران) تكاد تكون ممتنعة على العبور الأمريكي. وارتباطا بذلك فإن أفغانستان كانت هي الأرجح و "الخاصرة الرخوة" بسبب أوضاعها المعروفة حينذاك حيث وجود سلطة منبوذة عالميا وإقليميا هي "طالبان"، تأوي في الوقت نفسه قوة عسكرية معادية لأمريكا والغرب - "تنظيم القاعدة"، وتنظر إليها في الجوار الإسلامي (الإيراني، الأوزبكي، والطاجيكي) كقوة معادية لحلفائها الأفغان آنذاك "تحالف الشمال" بسبب تحالفها مع نظام طالبان.

والأهم من ذلك ان "الحملة الامريكية على الارهاب" انتقلت لاحقا الى طور من اطوارها افصحت فيه عن واحد من أهم وأضخم الأهداف التي من اجلها انطلقت، أي **استكمال السيطرة على منابع الطاقة النفطية**، هذه التي ستظل تمثل – ولعقود عدة قادمة – العصب الحيوي للإقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن هنا لا بد من التأكيد على انه ليس هناك من سبيل أمام الولايات المتحدة كي تضمن استمرار تحكمها في الاقتصاد العالمي خلال هذا القرن، أو قسم مهم منه على الأقل، إلا بوضع اليد على هذه الثروة، ففي ذلك مفتاح أساسي من مفاتيح هيمنتها الراهنة والمقبلة. ومن المفيد الإشارة هنا الى انه لم يكن من مصلحة الإدارة الامريكية الإعلان عن هذه الهدف حين بدأت حملتها في افغانستان، لأن ذلك سيفسد عليها مبررات حملتها. ولعله لن يكون في مصلحتها الإقدام على مثل ذلك الإعلان في أية مرحلة من مراحل هذه الحملة. ومع ذلك، كشفت الحلقات التالية من حروب أمريكا على "الإرهاب" عن هذا الهدف الذي كان يراد له ان يظل مضمرا آنذاك كما أريد لنظيره في حرب الخليج الثانية في 1991 أن يظل متواريا عن الأنظار والتقديرات، بدون جدوى!.

المبحث الاول: مصادر الفكر الاستراتيجي الأميركي ومدارسه

نهل الفكر الاستراتيجي الأميركي من التراث الأوروبي، وكان امتداداً له على كل الصُعد "الأخلاقية" والسياسية والعسكرية. ونقلت الحرب العالمية الثانية الفكر الاستراتيجي من كونه مجرد إدارة للحرب العسكرية إلى "الحرب الشاملة". فقد شملت تلك الحرب كل العالم، ولامست جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والتقنية والنفسية، وأدخلت الإعلام كأحد أركان الحرب الشاملة. وحبكت النازية كل هذه الأبعاد في شبكة استراتيجية متكاملة، تبنّاها الفكر الاستراتيجي الأميركي وطوّرها ورفدها بكل ابتكار علمي وتقني.

لم يأتِ مفهوم **"الحرب الشاملة"** فجأة، ومن الفراغ، إذ إننا نجد في كتابات القادة الاستراتيجيين الألمان بشكل خاص، من أمثال **Moltke** و **Sehlieffen** تأكيداً على العلاقات التاريخية بين الحرب والسياسة، والأهمية المتزايدة للاقتصاد كأساس للاستراتيجية. كما نهل الفكر الاستراتيجي الأميركي من كتابات الجنرال الإيطالي **Givlio Douhet** (1869 – 1930) الذي اعتقد أن سلاح الجو هو سلاح

[20] لمزيد من التفاصيل قارن: سمير صارم، **إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق** (دمشق: دار الفكر، 2003).

المستقبل الأكثر أهمية، والقادر وحده على حسم المعارك العسكرية، بينما تعجز أسلحة البر والبحر عن فعل ذلك [21]. وقال إن القوة الجوية يمكن أن تقهر الوقت والفضاء. وأثبتت الفاشية الإيطالية صحة نظريته في الحرب على **ليبيا** في عام 1911، كما حققت الولايات المتحدة هدف تمزيق يوغوسلافيا بسلاح الطيران وقبلها ما جرى في العراق عام 1991، وكذلك حلف شمال الأطلسي في احتلال ليبيا حديثاً [22]، حيث الجغرافيا والديموغرافيا ملائمتان لذلك.

يعطي الفكر الاستراتيجي الأميركي أهمية قصوى لسلاح الطيران، وهو يطور اليوم أنواعاً متعددة من طائرات من دون طيار (Drones) متفاوتة الأحجام ومتعددة المهام، وذات قدرات متميّزة، خاصة في حروبها على بلدان "العالم الثالث" مثل الصومال وأفغانستان واليمن وباكستان وليبيا ودول الساحل والصحراء، التي لا تملك القدرة على التصدي لهذه الطائرات. ويمكن لهذه الطائرات البقاء في الأجواء ليوم كامل أو أكثر والقيام بمهام الاستطلاع والتصوير وقصف الأهداف بدقة. كما كان للمفكر الأميركي ألفريد ماهان Alfred Mahan (1840 – 1914) صاحب كتاب: The Influence of Sea Power Upon History، تأثير بعيد المدى على الفكر الاستراتيجي الأميركي. في حينه دعا (ماهان) إلى بناء أسطول أميركي كبير وقواعد بحرية بعيدة في العالم، فكان رائد الفكر الامبريالي الأميركي. وشدد ماهان في كتاباته على أهمية التجارة في الحروب، وأهمية الحروب الاقتصادية بواسطة القوة البحرية، مشيرا الى أن الدول التي تسيطر على البحار يمكنها استغلال التجارة وثروات العالم وموارده الاقتصادية أكثر من غيرها، وبالتالي يمكن لهذه الدول الانتصار في الحروب. هذا مع العلم انه قد التزم بآراء ماهان بُناة الأسطول الأمريكي ورؤساء أمريكيون من أمثال (**تيودور روزفلت**)، الذي شغل منصب الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1901 – 1909).

وبغض النظر عن تبدل الرؤساء وتداول السلطة بين الحزبين الرئيسيين: الجمهوري والديمقراطي، فإن الاستراتيجية الامريكية بُنيت على أسس ومنظومة ثوابت يمكن تلخيصها في النّقاط التالية:

- **المحورية أو المركزية الأمريكية American Centrism** : وتعني هذه القاعدة أن مصلحة أمريكا أولا و أخيرا فوق كل اعتبار سواء في انسجام أو في تناقض مع مصالح حلفائها وإن اقتضى الأمر التضحية بالحليف أو الخروج عن الإجماع الدولي.

- **الهيمنة المطلقة Absolute Hygemony** : وتعني فرض السّيطرة الأمريكية على كل نقطة استراتيجية في العالم و في أي وقت تريده و تحت أي ظرف تعتبره مناسبا. و هو ما يفسّر إصرار الولايات المتّحدة الأمريكية على إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو متنقّلة و نشر أساطيلها في أهمّ البحار والمحيطات و استغلالها لكلّ الفرص المتاحة من أجل زرع فرق و كتائب عسكريّة للتدخّل السّريع. وفي التاريخ أمثلة كثيرة.

- **ضمان إستمرارية الهيمنة:** ويتم ذلك باستخدام كلّ الوسائل العسكرية و الاقتصادية والدبلوماسية والقانونية و الأمنية و المخابرتية وصولا حتى الابتزاز السّياسي، خصوصا أن كلّ الظروف الموضوعيّة باتت متوفّرة الآن في ظلّ غياب منافس ممثّلا في دولة أو في حلف قادر على منازعة "الإمبراطوريّة الجديدة" سيطرتها على العالم. إذ أن كلّ دولة عظمى تنظر إلى العالم كمجال حيوي لإستراتيجياتها وبالتّالي صار لزاما عليها وضع اليد على كل منطقة مركزية و محورية.

---

[21] لمزيد من التفاصيل قارن: Giulio Douhet, *The Command of The Air* (Washington, D.C.: Air Force History and Museums Program, 1998), viii.

كذلك: Thomas Hippler. *Bombing the People: Giulio Douhet and the Foundations of Air-Power Strategy, 1884-1939,* (Cambridge University Press, 2013)

[22] في التاسع عشر من شهر آخر /مارس 2011 بدأت كل من الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، هجوماً على ليبيا باطلاق أكثر من 110 صاروخ كروز من طراز توماهوك على اهداف في هذا البلد كانت قد حددت مسبقا.

- **الحق مع القوة Might is Right :** وهو ما يفسّر الهاجس المستمرّ بأنّ هناك عــدوّ مّا وخطر محدّق يستهدف ويتربّص بهذه الأمّة المثال أو المتميّزة. و إذا لم يتوفّر هذا العدوّ وجب اختلاقه!. يقول (جون كريستوف روفين Jean Christophe Rufin) في كتابه **"الإمبراطورية والبرابرة الجدد"** [23] إن الخطر أصبح متعددا وغير متوقع ومتغير، فقط وجهته تسمح لنا بتحديده، فكان التّركيز على "الخطر الأحمر الشّيوعي" ثم انتقل الى "الخطر الأخضر الإسلامي" وبعدها إلى ما يصطلح عليه اليوم ببؤر التوتّر متمثّلة في دول تعتبرها الولايات المتحدة **دولا مارقة** - Rogue States-أو كما يسميها (روفين): دولا تعيش توتّرا - States of concern - إلى **الإرهاب** هذا المصطلح الذي يصر منظّروا الإمبراطورية على أن يظلّ هلاميا ضبابيا وبمعايير تتغيّر بتغيّر المصالح الأمريكية و في أحيان كثيرة بمعيار الكيل بمكيالين.

متغيّرات الاستراتيجية الأمريكية

يتم تغيير أو تعديل الاستراتيجية العليا لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة عند تحقيق الأهداف المرجوّة، وعند فشل تحقيق الأهداف، أو عند حدوث متغيّرات كبيرة في العالم والمحيط. فمثلا دفع انفجار الخلاف الصيني ـ السوفياتي الرئيس الامريكي (**ريتشارد نيكسون**) إلى زيارة الصين وتغيير سياسات بلاده واستهدافاتها في شرقي وجنوب شرقي آسيا. كما دفع **الحظر النفطي** الذي اعلنته بعض البلدان العربية في تشرين الأول/أكتوبر 1973 الولايات المتحدة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط إحدى أولويات السيطرة الاستراتيجية. وفي حزيران 1979 قال المفكر الاستراتيجي الامريكي المعروف زبيغنيف بريجينسكي (Zbigniew Brzezinski) [24] إن الشرق الأوسط - بالنسبة للولايات المتحدة - قد أصبح مساوياً في الأهمية الاستراتيجية لغرب أوروبا والشرق الأقصى، وهذا ما عزز موقع إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية، لكونها قاعدة عسكرية أميركية أو "أكبر حاملات طائرات أميركة في العالم" ودركي الولايات المتحدة في المنطقة.

ومن ناحية ثانية دفعت **أزمة فيتنام** وهزيمة الولايات المتحدة المذلّة فيها في اواسط السبعينات من القرن العشرين، إلى الانكماش الأمريكي ولو إلى حين، والابتعاد عن خوض المعارك البرية، والتركيز على الأسلحة الذكية المعقّدة المرتبطة بالأقمار الصناعية للقصف والتدمير عن بُعد دون ضحايا وقتلى في صفوف الجنود الأميركيين. وكان لهذه الهزيمة في فيتنام والتي تزامنت وتداخلت مع أزمة النظام الرأسمالي الثالثة في القرن العشرين، أن أوصلت **"المحافظين الجدد"** إلى السلطة في بريطانيا والولايات المتحدة، حاملين معهم آيديولوجية الليبرالية الجديدة واستهدافاتها الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، لاجتياح دول العالم اقتصادياً وعسكرياً، حيث تدعو الحاجة [25]. وأدت هذه المتغيّرات إلى ما سمّي بـ

---

[23] Jean-Christophe Rufin publie *L'Empire et les nouveaux barbares*, Paris, 1990.

[24] زبيغنيف (هكذا يلفظ باللغة البولندية) بريجينسكي (1928 – 2017) Zbigniew Brzezinski مفكر استراتيجي أمريكي معروف وبروفسور في العلوم السياسية، و خلال الفترة 1977 – 1981 عمل مستشارا للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي الأسبق (جيمي كارتر). ومن ابرز اعماله:
The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives. Basic Books. 1997.
The Choice: Global Domination or Global Leadership. Basic Books. 2004.
Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power. Basic Books. 2012.

[25] تقتضي الضرورة هنا بعض التوضيح حول "المحافظين الجدد". بداية لابد من الاشارة الى ان المحافظة Conservatism اليوم هي مدرسة فكرية ذات أطياف في السياسة الأمريكية بعضها معتدل، وآخر متطرف، والمحافظون الجدد Neo-conservative يقفون في أقصى يمين هذه الحركة. ومصطلح "المحافظون الجدد" يشير الى حركة سياسية وآيديولوجية وأهداف سياسية عامة لتيار فكري وسياسي فاعل في الولايات المتحدة الأمريكية. فهؤلاء يقفون على أقصى اليمين وهم امتداد للتيار الويلسوني (نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق **توماس وودرو ويلسون**، الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة) المحافظ في السياسة الأمريكية الذي كان يؤمن بأن القيم الديمقراطية تحتاج إلى قوة قادرة على فرضها ونشرها، والضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان في العالم . **والفارق** الأساسي بين المحافظين الجدد والمحافظين الجمهوريين التقليديين، يكمن في أن "المحافظين التقليديين" يميلون إلى تبني خطاب العزلة والتقليل من التدخل في الشؤون العالمية، بينما ينزع "المحافظون الجدد" إلى الانهماك في قضايا السياسة العالمية ويدعون إلى زيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية. لمزيد من التفاصيل قارن: بوعلامي العباسي، **دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الامريكي**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية/قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012-2013.؛ كذلك: إرون سلزر (محرر)، **المحافظون الجدد**. ترجمة: فاضل جتكر. ط 2 (الرياض: مكتبة

"حرب النجوم"، والتي سعّرت سباق التسلح بين القطبين العالميين في حينه (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي).

في حين غيّرت **الثورة الإيرانية**، التي وقعت في عام 1979، موازين القوى في الشرق الأوسط وأطلقت ديناميات جديدة لغير صالح الغرب والولايات المتحدة وحلفائها، ودفعت بعد ذلك إلى حروب الخليج كافة، وتبني الولايات المتحدة سياسة "الفوضى الخلاّقة"، وسياسة "إعادة هيكلة الشرق الأوسط".

وبالمقابل أدى **تفكك الاتحاد السوفياتي** [26] إلى تغيير كبير في استراتيجية أميركا وأوروبا الغربية، فوضعت استراتيجيات جديدة للحلف الأطلسي. تم تحويل الحلف (حسب زعم مؤسسيه) من "حلف للدفاع عن أوروبا الغربية في وجه أي اجتياح سوفياتي محتمل"، إلى حلف امبريالي هجومي نحو أوروبا الشرقية لاحتوائها، ولـ "الدفاع" عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا في العالم، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا [27].

أما **حربا أفغانستان والعراق** فأدتا إلى سقوط الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى احتلال سبع دول عربية وإسلامية خلال خمس سنوات. وأدت أزمة النظام الرأسمالي العالمي، الدورية والبنيوية، والتي ضربت مراكز هذا النظام المتقدمة وامتد لهيبها الى دول "الاطراف"، إلى تقليص حاد في الموازنات العسكرية لهذه الدول بدأت تظهر آثارها تدريجياً مع معالجات المديونيات العامة ومع سياسات التقشف وانخفاض الإيرادات العامة. وما "المراجعة الاستراتيجية" (والتي سنتحدث عنها لاحقا ببعض التفصيل) التي تكلم عنها الرئيس الامريكي السابق (باراك أوباما) إلا نتيجة لهذه الأزمات، وبداية متغيّرات كبيرة على الصعيد الاستراتيجي، في مرحلة التردي الأمريكي الشامل.

وإذا نظرنا إلى محصّلة أربعة عقود من الزمن، نجد أن مسيرة الانحدار الأميركي بدأت منذ أواسط ستينيات القرن الماضي، رغم "الانتصارات" الجزئية ومظاهر الرخاء الاقتصادي، وتوسّع هيمنة قطاع المال والمضاربات على الاقتصاد. فقد انهار "مبدأ مونرو" [28] في القارة الأميركية، وسقطت مقولة "الحديقة الخلفية" لأميركا، وخرجت معظم دول أميركا اللاتينية من التبعية، وصمدت كوبا رغم الحصار الأميركي والمؤامرات المستمرة عليها، ورغم سقوط الاتحاد السوفياتي ومظلته التي حمت كوبا لعقود.

ومثّلت **آسيا الوسطى** استهدافاً أميركياً ـ أوروبياً أساسياً منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وتشكل هذه المنطقة ساحة منافسة حادة بين روسيا والصين وأميركا وإيران وتركيا والهند. وفي هذا الإطار كتب

العبيكان، 2005)؛ كذلك: هالبر، ستيفان، وكلارك، جوناثان. **التفرد الامريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي**، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي: 2005).

[26] لقد كُتب الكثير عن تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي وما تركه من آثار وتداعيات. لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال لا الحصر: رسلان حسبولاتوف، **المواجهة الدامية- شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفييتي**، ترجمة: أبو بكر يوسف (القاهرة: مركز الاهرام، 1996)؛ كذلك: أحمد عباس عبد البديع، الإتحاد السوفيتي من القمة إلى التفكك، **مجلة السياسة الدولية**، ع 41 ، ج 8، جويلية 1995؛ كذلك:

Sakwa, Richard, *The Rise and Fall of the Soviet Union 1917-1991* (London and New York: Routledge, 1999) ; Malia, Martin E. *The Soviet tragedy: a history of socialism in Russia, 1917-1991* (New York: Free Press; Toronto: Maxwell Macmillan Canada; New York: Maxwell Macmillan International, 1994)

[27] لمزيد من التفاصل حول حلف الناتو من حيث نشوئه وتطوره قارن على سبيل المثال:

Kaplan, Lawrence S. (2004). *NATO Divided, NATO United: The Evolution of an Alliance.* Greenwood Publishing Group.

Wenger, Andreas; Nuenlist, Christian; Locher, Anna (2007). *Transforming NATO in the Cold War: Challenges beyond deterrence in the 1960s*. Taylor & Francis.

[28] **"مبدأ مونرو"** هو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي الخامس **(جيمس مونرو)** في رسالة سلّمها للكونجرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م وقال فيه أن المحاولات الاضافية من الدول الاوروبية لاستعمار أراضي أو التدخل في شئون دول الأمريكتين ستعتبره الولايات المتحدة عملاً عدائياً يتطلب تدخل أمريكي. نادى "مبدأ مونرو" بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التدخّل في تقرير مصيرهم. ويشير مبدأ مونرو أيضاً إلى أن الأوروبيين الأمريكيّن لايجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قوى أوروبية في المستقبل. والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة لن تسمَح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها. ومن الجدير بالذكر ان (مونرو) مارس **سياسة انعزالية** عندما رفع شعار "أمريكا للأمريكيين" الذي بقيَ اساس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الى اية الحرب العالمية الاولى. ولعل التاريخ يعيد نفسه بعدما اصبح (دونالد ترامب) رئيسا للولايات المتحدة الامريكية في 2017/01/20. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%A3_%D9%85%D9%88%D9%86%D8%B1%D9%88

المفكّر الأمريكي (مايكل كلار Michael Klare) في مقال عنونه بـ: "**الجغرافية الجديدة للصراع**"، في إشارة صغيرة للعسكرية الأمريكية أكّدت على ضرورة بسط النّفوذ على آسيا الوسطى و هذا الخيار بذاته يمثّل تحولا إستراتيجيا هاما [29].

من المعروف ان منطقة آسيا الوسطى لم تشكل- تقليديا - مجالا حيويا للمصالح الكونية للولايات المتحدة الأمريكية. لكن بانهيار الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير من القرن العشرين، وظهور 15 دولة مستقلة جديدة على الخريطة الجيوسياسية العالمية، واكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز، وانفجار سلسة هائلة من الاحداث في المنطقة، اندلع النقاش حول المفاصل الجيوسياسية والجيوإستراتيجية العالمية التي تتيح للولايات المتحدة التحكم في ديناميات التفاعلات الدولية وتوجيهها نحو إطالة وتكريس عصر الإمبراطورية الأمريكية في عهد "السلام الأمريكي ***Pax Americana*** ". في خضم تلك النقاشات برزت منطقة آسيا الوسطى كـ "منطقة رخوة" إستراتيجيا، حيث بدت باهتة على سلّم المصالح الأمريكية. ثم ما لبثت أن وصفت بالمحور الجيوإستراتيجي والقلب الجيوبوليتيكي في خريطة المصالح الأمريكية الكونية.

وقد خضع الدور الأمريكي في آسيا الوسطى منذ عهد الاستقلال إلى غاية وقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 - لقرابة عقد من الزمن - إلى المقاربة النيوليبرالية التي تحكمت في صياغة سلوك واتجاه الدبلوماسية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي اعتمدت على براديغم التوسع **Enlargement** الذي طوّره (أنطوني ليك) في مقابل الاحتواء "**Containment**" وتستند إلى الأسس النظرية للنيوليبرالية [30].

ولابد من الاشارة هنا الى ان منطقة آسيا الوسطى تعتبر لوحة المفاتيح في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على أوراسيا، حيث تبدأ السيطرة الأمريكية على ديناميكية التفاعلات الإقليمية والسياسية الحبلى بالأحداث في قارة آسيا انطلاقا من إرساء ترتيبات عسكرية واقتصادية وأمنية في آسيا الوسطى.

أما الإستراتيجي زبيغنيف بريجينسكي (Zbigniew Brzezinski) فتمثل لدية المنطقة المحور الجيوبوليتيكي للقارة الآسيوية أي أنها منطقة النفاذ للمناطق الآسيوية المهمة وحاجب الموارد عن اللاعبين الاستراتيجيين [31]. بمعنى أنها مفتاح التدخل والتحكم وإدارة الصراع سواء على المستوى الآسيوي أو العالمي، ونقطة ارتكاز أساسية في تنفيذ مشروع القيادة العالمية حسب بريجينسكي Brzezinski والتي هي -بشكل عام - مصدر القلق الأمريكي الرئيس في القرن الحادي والعشرين، وهي القارة التي من الممكن أن ينشأ فيها تحالف إستراتيجي بين مجموعة من القوى العظمى الآسيوية، يكون له تأثيرات شديدة على المشروع الأمريكي العالمي.

إن هذه المنطقة التي تمتد من جبال الأورال حتى حدود الصين الغربية أصبحت الآن على غاية من الأهمّية الاستراتيجية والتجارية والاقتصادية نظرا لموقعها الجيوستراتيجي المهمّ و لثروات متعدّدة: **بترول** بحر قزوين، **غاز** تركمانستان، **قطن** أوزباكستان و **ذهب** قيرغيزستان. و بما أن "القيادة المركزية الأمريكية" Centcom [32] تضع يدها على منطقة الخليج وثرواتها بات من الضّروري بسط النّفوذ على منطقة يقدّر مخزونها بثلاث مرات ما يختزنه الخليج.

---

[29] Michael Klare, New Geography of Conflicts, *Foreign Affairs*, 2001,80 (3): 49-61.

[30] لمزيد من التفاصيل قارن: لزهر وناسي، **الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**...، مصدر سابق، ص 113 ولاحقا.

[31] زيبجنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج العظمى :التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجية الملحة**، ترجمة: سليم أبرهام (دمشق: منشورات دار علاء الدين، الطبعة الأولى، 2001)، ص ص 58 - 59.

[32] القيادة المركزية الأمريكية (بالإنجليزية: United States Central Command) والمعروفة اختصارا بـ "سنتكوم" (CENTCOM)، هي الإدارة المسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - باستثناء إسرائيل - لتنظيم القوات الأمريكية وحلفائها من داخل حلف شمال الأطلسي ومن خارجه. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9

وشكل الانسحاب الأمريكي من العراق فشلاً استراتيجياً كبيراً. وكان الاسرائيليون أكثر صراخا، إذ اعتبرت صحيفة "هآرتس" ان قرار الانسحاب من العراق "... يعكس فشلاً في أداء المهمة التي شنّت الحرب لأجلها". وعلق شلومو بن عامي [33] على ذلك قائلا ان الانسحاب من العراق يطوي فصلاً أليماً من التاريخ الأمريكي، وهو فصل المغالاة في الانتشار الامبريالي... فأميركا أرهقت مادياً وبدّدت طاقاتها على ما لم تنعقد ثماره".

مدارس التفكير الاستراتيجي الأميركي

من المعروف للمشتغلين في قضايا العلاقات الدولية ان الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية تصنف إلى ثلاثة توجهات أساسية، هي:

1. **الاتجاه الانعزالي** (الانكفائي). لا يمكن فهم العزلة هنا بمعناها المطلق، أي التقوقع التام بقطع كافة أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية وحدات النسق الدولي، ولكن المقصود هنا العزلة النسبية أي بمعنى التقليل من درجة الانغماس في البيئة الدولية إلى أدنى قدر ممكن. وبهذا فإن العزلة تعرف على أنها: "اختيار يهدف إلى تقليل مدى الانخراط في البيئة الخارجية أو التفاعل معها، على كافة أو معظم المستويات، خصوصا السياسية والعسكرية" [34].
2. **الاتجاه التدخُّلي** (الانغماسي). يرى بعض الباحثين [35] أن مفهوم التدخّل يمكن حصره في محاولة الوحدة الدولية التأثير في سياسات الوحدات الأخرى، من خلال التأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيه. ولكن باحثين آخرين [36] يرون أنه لا يمكن التسليم بهذا التحديد - التأثير في تركيب السلطة- فمفهوم التدخّل يبقى واسعا ومن الصعب تحديد معايير قياسية ثابتة له. وبصفة عامة، يمكن القول أن الوحدات الدولية التي تتبّنى سياسات خارجية تدخُّلية تكون أكثر نشاطا وأكثر انفعالا (تأثيرا و تأثرا) مع حركية التفاعلات الدولية.

3. **الاتجاه الحيادي وغير المنحاز**. إن أهم ما يميز وضع الدولة المحايدة عن وضع الدولة غير المنحازة، هو أن الأولى يكون وضعها ناتج عن نظام قانوني معين يحدد لها واجبات وحقوق قانونية معينة، وكذلك عن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص. أما الدولة غير المنحازة فهي التي تكون قد اختارت هذا التوجه غير المنظّم قانونا بإرادتها، وبالتالي لا يترّتب عن ذلك أي التزامات قانونية، ولا يوجد عندها أية ضمانات بأن موقفها سيحترم من قبل الدول الأخرى في حال قيام نزاعات بينها [37].

وبالعودة الى عنوان الفقرة، لابد من الاشارة الى أن بدايات تبلور الفكر الإستراتيجي الأمريكي الأولى ترجع إلى مطلع القرن العشرين الذي شهد الجدل المعروف بين تيارين سياسيين رئيسين، ويتعلق الأمر هنا بالنقاش بين **دعاة العزلة** و **دعاة التدخل** في الشؤون الدولية [38].

---

[33] شلومو بن عامي، مؤرخ واستاذ جامعي ودبلوماسي وسياسي إسرائيلي معروف.

[34] K. Holsti, *International Politics: A framework For Analysis*, (New Jersey: Prentice Hall, Englewood Chiffs, 1988), p 93.

[35] على سبيل المثال مايكل كلير. لمزيد من التفاصيل قارن: مايكل كلير، **ما بعد عقدة فيتنام: اتجاهات التدخل الأمريكية في الثمانينات**، ترجمة: عمر محجوب (بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية،1982)، ص 17

[36] قارن على سبيل المثال: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2008/2007، ص 26.

[37] ومن المفيد الاشارة الى ان فلسفة عدم الانحياز، تعود إلى فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد جاءت كرد فعل على الحرب الباردة وتخوفا من مخاطر التجاهل الدولي والدخول في لعبة الاستقطاب وبناء الأحلاف التي شرعت فيها القوتان العظميان آنذاك. وقد شكّل مؤتمر"باندونغ" الذي عقد عام 1955 المحطة الرئيسية في بلورة مفهوم عدم الانحياز، حيث حددت فيه المبادئ العامة ومقاييس الانتماء إلى هذا التوجه الناشئ. لمزيد من التفاصيل حول حركة عدم الانحياز قارن على سبيل المثال: يحيى أحمد الكعكي، **عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق** (بيروت: دار النهضة العربية، 1983).

[38] لمزيد من التفاصيل قارن: لزهر وناسي، **الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسط وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، مصدر سبق ذكره، ص 28 ولاحقا.

يعكس خطاب **دعاة العزلة** فلسفة السياسة الأمريكية الخارجية التي كانت ترى في العزلة عن القضايا العالمية ملاذا آمنا للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الأولوية تكمن في ترتيب أوضاع "العالم الجديد" أو "الأرض البكر" في القارة الأمريكية. وقد تبلور ذلك في "مبدأ مونرو" عام 1823 والذي تحدثنا عنه قبل قليل. ففي هذا العام، انبثقت "موعظة واشنطن" في عقيدة متكاملة اطلق عليها "عقيدة مونرو" والتي أعلنها الرئيس جيمس مونرو *James Monrow* امام الكونغرس الأمريكي في 23 ديسمبر 1823، وضمت مجموعة من "الثوابت" العامة وأهمها **ثلاثة**:

- **أولا:** القارة الأمريكية لا يمكن أن تصبح مستقبلا مجالا لاستعمار أوروبي جديد.
- **ثانيا**: الولايات المتحدة لا تنوي التدخل في الشؤون السياسية الأوروبية وتحترم النظم القائمة مهما اختلفت هذه النظم عن النظم الأمريكية.
- **ثالثا:** لا تقبل الولايات المتحدة تدخّل الدول الأوربية في شؤون القارة الأمريكية.

ويمكن الاتفاق مع التحليل [39] الذي يرى أن مبادئ مونرو بدعامتيها؛ الابتعاد عن صراعات العالم القديم ومنع الأوروبيين من أي وجود قرب الأطلسي، قد مثلت النموذج العملي للالتزام الأمريكي بالنزعة الانعزالية.

وقد عبر (جيمس مونرو) عن هذه العقيدة بقوله: " ليس لنا شأن أو لسياستنا، في الحروب الدائرة بين القوى الأوروبية لبواعث تخصهم وحدهم"[40]. فيما حذر القوى الأوروبية بشكل حازم بأن أي توسع أوربي في النصف الغربي تعتبره واشنطن خطرا يحدق بسلامتها وأمنها.

سمح هذا المبدأ للولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد للوجود الأوروبي في القارة الأمريكية، وكانت الحرب مع إسبانيا عام 1898 نقطة تحول في التاريخ الأمريكي، إذ ألحقت الولايات المتحدة هزيمة بإسبانيا واستطاعت أن "تنظف القارة" الأمريكية من آخر تواجد أوربي بها.

بموازاة ذلك، اعتلى الرئيس الأمريكي **(ثيودور روزفلت** Theodore Roosevelt) سدة الحكم في البيت الأبيض في سنة 1901، فبدأت بوادر التشققات الإستراتيجية تظهر على جدار سياسة العزلة المتحكمة في السلوك الأمريكي الخارجي لأكثر من قرن من الزمان [41]. ففي عام 1901 بدأ الجدل حول سياسة العزلة بعد أن استكملت الأمة الأمريكية عناصر قوتها وأصبحت مدعوة لمشاركة الأمم الأخرى في الشأن العالمي [42].

إن المرحلة ما بين عامي 1901 و 1916 تمثل **مرحلة انتقالية** ما بين مبدأي الانعزال والمشاركة العالمية(التدخل). وهي السنوات التي استغرقها الجدل الفكري بين الفريقين.

فمع **(روزفلت)** تبلورت البدايات الأولى للحضور الأمريكي في السياسة الدولية. إذ يعتبر المؤسس الفعلي لمذهب التدخل والملهم الأول للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، التي تعتبر القوة العقيدة الوحيدة للتأثير الدولي. وانتقد سياسة العزلة عندما تتبعها أمة مقتدرة. فالولايات المتحدة - في رأيه - ليست تجسيدا للفضيلة، بل لها مصالح خارجية تتخطى مكسبها في البقاء متقوقعة [43].

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1914 و 1917 مرحلة الانتقال الفعلي من دور الدولة المتقوقعة في محيطها إلى الدولة المنخرطة والمؤثرة في السياسة العالمية. وهي الفترة التي شهدت ذروة الصراع بين

---

[39] انظر: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون...**، مصدر سابق، 47.

[40] إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، 2005)، ص 14.

[41] زبيجينيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوإستراتيجية الملحة**، مصدر سبق ذكره، ص 11.

[42] إبراهيم أبو خزام، المرجع السابق الذكر، ص25

[43] هينري كيسينجر، **الدبلوماسية من القرن السابع عشرة حتى بداية الحرب الباردة**، الجزء الأول، ترجمة: مالك فاضل البديري (عَمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995)، ص 44.

فكرة الانعزال أو التورط في المشاكل العالمية. وكان قرار الرئيس (ويلسن) بدخول الحرب العالمية الأولى، أول خروج فعلي و قوي للولايات المتحدة عن الخط الذي حكم سياستها الخارجية منذ قيامها.

تُرجِمَ الجدل السياسي على المستوى الأكاديمي في احتدام الجدل مع مطلع القرن العشرين بين نظريتين في السياسة الدولية وماهية الدور الأمريكي، جسد الأولى "الواقعية" (تيودور روزفلت) وجسد الثانية "المثالية" (وودرو ويلسن).

خلال **الفترة الممتدة من 1919 و 1941** لوحظ تراجع الهيمنة الأمريكية إذ لم تلعب الولايات المتحدة أي دور يذكر في السياسة العالمية، واستمر هذا الجدل إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية (1939-1945). فقد أدت هذه الحرب إلى **نتيجتين** فيما يخص الولايات المتحدة؛ طي صفحة سياسة الانعزال والتكريس النهائي لسلطة الولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية.
ولابد من الإشارة الى أن سياسة الانعزال قد استمرت ووجدت لها العديد من الأنصار طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولكن بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تعود لسياسة الانعزال لعدة أسباب من بينها إثنين رئيسيين هما:
- **الأول**: التقدم التقني الهائل الذي جعل "الحصن المنيع" يفقد جدواه أمام أنظمة الأسلحة الجديدة؛
- وأما **الثاني** فهو تبوؤها المركز القيادي للعالم الغربي، الأمر الذي يحّتم الحفاظ عليه خوض الصراع العالمي.

خلال هذه الفترة يمكن القول أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي وبالرغم من عدم تماسكه بشكل واضح في عقيدة إستراتيجية وفكرية، إلا أنه فتح باب التفكير على مصراعيه لصياغة عقيدة إستراتيجية متماسكة، معلنا القطيعة مع التردد الإستراتيجي ومؤذنا ببداية عهد الاستراتيجيات الكبرى بدءا بإستراتيجية "الحرب الباردة" التي كانت عقيدة الاحتواء للسياسي والدبلوماسي (جورج كينان George Kenan) في صميم الفكر الإستراتيجي الأمريكي، بل تعد بمثابة الإستراتيجية المهيمنة على السياسة لخارجية الأمريكية في جوانبها الإستراتيجية [44].

أما خلال **فترة "الحرب الباردة" (1945 – 1989)** فتعكس **"سياسة الاحتواء"** التفكير الإستراتيجي الأمريكي خلال هذه الحقبة، حيث أصبحت العلاقات مع الإتحاد السوفيتي أولى أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية. في البداية لم يكن ذلك واضحا بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية الذين ظلت تساورهم الشكوك وعدم اليقين حيال العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بشأن إمكانية استمرار "ائتلاف المنتصرين" في الحرب العالمية الثانية واقتسام غنائم النصر في (**بوتسدام**) عقب هزيمة ألمانيا. وظل السؤال مفتوحا حول ما إذا كانت ستبقى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الإتحاد السوفيتي مستمدة من الإحساس بالشراكة أم أنها ستتحول إلى صراع مفتوح؟. ولم تطول فترة الاجابة فبحلول عام 1947، اتضحت الصورة حول العلاقات الأمريكية - السوفيتية باتجاهها نحو الصراع السياسي والآيديولوجي والاقتصادي والعسكري في إطار ما عُرف بـ "الحرب الباردة". وكان السؤال الوحيد يتمحور حول احتمال تفجر صراع سياسي مع الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى حرب شاملة.
ونتيجة لذلك، كان للتدخل الأمريكي العالمي في العقود الأربعة التالية هدف واضح هو "ردع الاتحاد السوفيتي عن محاولة التوسع المسلح والحيلولة دون نشره للآيديولوجية الماركسية".
خلال هذه الفترة شهدت سياسية الاحتواء، والتي ابتكرها وصاغ أطرها الفلسفية والمنهجية George Kenan المعروف بـ "مهندس الاحتواء"، بداياتها الأولى انطوت على مبادئ شبيهة بالدبلوماسية التقليدية التي تقضي باستخدام القليل من الوسائل العسكرية والنأي عن التوسع في الإنفاق المالي وتحقيق مبدأ توازن القوى.

---

[44] إبراهيم أبو خزام، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية**...، مصدر سابق، ص 45.

يتألف **الاحتواء** في صيغته التقليدية **من ثلاث مراحل** أساسية [45]:

- تهدف **المرحلة الأولى** إلى تحقيق **توازن** بين القوى المعينة؛
- في حين تهدف **المرحلة الثانية** إلى إحداث **انقسامات وانشقاقات** واستغلال التوازن في معسكر العدو؛
- أما **المرحلة الثالثة** والأخيرة، فتهدف إلى **تغيير الخصم** وسلوكه في إطار سياسة مفاهيمية تضم شيئا شبيها بإستراتيجية الاحتواء والإفساد مع احتمال السعي- في نهاية المطاف - إلى تحقيق تسوية حول القضايا الكبرى العالقة، وذلك من خلال المفاوضات مع الأخذ دائما بعين الاعتبار احتمال اللجوء إلى الحرب كخيار قائم في التخطيط السياسي والعسكري من أجل فرض أهداف بديلة كوسيلة لتحقيق الأهداف الحقيقية والدفع بالخصم إلى الوقوع في دائرة الخطأ بوسائل أخرى .

من هنا فالاحتواء- بوصفه إستراتيجية تهدف إلى إضعاف الخصم والتأثير على سلوكه وأهدافه - ينطوي على مجموعة الأبعاد المادية والنفسية والثقافية والسياسية التي تتوخى تحقيق النصر وحماية المصالح الوطنية، وذلك بالجمع الملائم بين الأبعاد المختلفة للقوة بصورة ترسم النصر السياسي الذي هو أوسع مجالا من النصر المادي أو العسكري.

وهكذا أصبحت إستراتيجية الاحتواء، الإستراتيجية الأساس المهيمنة على أنماط الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء وبعد نهاية "الحرب الباردة" مع تباينات في الرؤى واختلافات في الوسائل فرضتها التحولات الجيوإستراتيجية والجيوسياسية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

رغم أن جذور التفكير الإستراتيجي الأميركي المعاصر لا تزال متأثرة بنتائج الحرب العالمية الثانية، والتي ضمنت موقفاً مميزاً ومتفوقاً للولايات المتحدة حينما كانت تساهم في حوالي 57% من الإنتاج العالمي، إلا أنه ومع انتهاء الحرب الباردة، والادعاء بانتصار حاسم، تجد أمريكا نفسها الآن لا تساهم بأكثر من 23% من الإنتاج العالمي. وقد شهدت العقود الأخيرة ما يمكن وصفه بثلاث **مدارس أو مقاربات** من التفكير الإستراتيجي الأمريكي، يمكن استخلاصها من متابعة عينات من الإنتاج الفكري والبحثي الذي صدر في العقود الاخيرة وخاصة العقدين الأخيرين عن أبرز مفكريها، ونستطيع من خلال تفحصها ولو بلمحة سريعة توقع المسار الأكثر ترجيحاً في توجه إدارة (جورج دبليو بوش)، أما **المدارس الثلاث** فيمكن حصرها على النحو التالي [46]:

1- المدرسة التقليدية المحافظة.
2- المدرسة التدخلية الحازمة (الاحادية الجانب).
3- المدرسة التدخلية المتدرجة (الانتقائية) بالشراكة.

المدرسة التقليدية المحافظة (Traditional Conservatives)

تجدر الملاحظة الى امكانية اعتبار المدرسة التدخلية الانتقائية والمدرسة الواقعية مساراً واحداً في حقل الممارسة. وأبرز مفكري المدرسة الاولى وزير الخارجية الاميركي الاسبق **هنري كيسنجر Henry Kissinger**، ويمكن مطالعة آرائه بالعودة الى كتابيه: **"الدبلوماسية"** [47]، و **"هل تحتاج اميركا سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الواحد والعشرين"**[48]. أما المفكر الآخر فهو (ريتشارد هاس)، الذي كان

---

[45] قارن: لزهر وناسي، **الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسط وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001...**، مصدر سابق، ص 43 ولاحقا.

[46] لمزيد من التفاصيل قارن: منذر خدام، انعطاف استراتيجي مؤجل.. ولكنه قادم، **"السفير"**، العدد 11329 الصادر في 2009/6/27؛ كذلك: هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)؛ كذلك: عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

[47] Kissinger, Henry (1994). *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.

[48] Kissinger, Henry (2001). *Does America need a Foreign Policy? Toward a Diplomacy for the 21st Century*, Simon and Schuster, New York, 2001.

آخر منصب رسمي له هو "مسؤولية التخطيط السياسي في الخارجية الاميركية"، ويمكن العودة الى كتابه: "**الفرصة، لحظة اميركية لتعديل مسار التاريخ**"[49].

والجدير بالذكر ان كتابات هاس في السنوات الاخيرة تلقى صدى واسعاً، وقد شغل منصب رئيس المركز البحثي السياسي بمجلس العلاقات الخارجية، وصاحب مقولة "عالم بلا اقطاب". ورغم التفاوت النسبي في مقاربات كل من (كيسنجر) و (هاس) لما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية الاميركية، إلا انهما **يشتركان** في **نظرة** اكثر واقعية، **مفادها ان الخطر الاساسي الذي يواجه اميركا هو عدم استقرار وتوازن العلاقات بين القوى الرئيسية في العالم**، ويعتبران أن **دور التحالفات والشراكة اساسي بينها**. ويركز (هاس) على ضرورة تطوير شراكة عالمية بين أمريكا، أوروبا، الصين، اليابان، والهند بصورة اساسية. كما **يجب على واشنطن اعتماد القوة العسكرية والدبلوماسية معا، والسعي لإقامة توازن دولي مستقر**.

ومن المفيد التذكير هنا الى انه ووفقًا لما يرد في المدرسة الواقعية فإن الحرب بين الدول والتغيرات في النظام الدولي تحدث بسبب النمو غير المتوازي في القوة بين الدول. فالواقعيون منذ القدم وإلى الأبد يعزون حركة العلاقات الدولية إلى الحقيقة التي تقول أن توزيع القوة في النظام الدولي يتحول على مرّ الزمن وهذا التحول أدى الى حدوث تغيرات جذرية في العلاقات بين الدول وأخيرا غيّر من طبيعة النسق الدولي نفسه [50].

المدرسة التدخلية الحازمة (Assertive Interventionalists)

ينتمي أبرز مفكري المدرسة التدخلية الحازمة عموما الى ما اتفق على تسميته بالمحافظين الجدد [51]، الذين وقعوا على (**وثيقة القرن الاميركي الجديد**)، لكن ليس كل الاسماء التي لمعت في الاعلام الاميركي مثل بيرل، وولفويتز، وفيث، وكاغان، وولسي، وكروثهامر، وكريستول و ليدين... الخ. وينسب إليهم تقديم وجهات نظر متماسكة ومعبرة مثلما قدم كل من (**والتر راسل ميد**) في كتابه: "*القوة، الإرهاب، السلام، والحرب: خطر محدق باستراتيجية اميركا في العالم*" [52]، أو (**نيال فرغسون**) في كتابه: "*ثمن الامبراطورية الاميركية* "[53]، أو (**روبرت ليبير**): "*العصر الاميركي: القوة الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين* (2005)".

ويتقاطع هؤلاء، في نظرتهم، الى أن التهديد الأخطر الذي يواجه الولايات المتحدة هو ما يمكن تسميته "حزام الفوضى الجنوبي" من الكرة الأرضية والإرهاب، ولا يعلقون أهمية كبرى على دور التحالفات والشراكات، ويؤمنون بأحقية التدخل العسكري المنفرد للولايات المتحدة بحسب رغبتها، ولا يقيمون وزناً فعلياً لدور الامم المتحدة، او حتى لحلف الناتو، اذا لم يتفقا مع ما يرونه "المصلحة الامريكية الخاصة".

ويعتبرون أن استخدام القوة العسكرية الامريكية والعقوبات الاقتصادية "وسائل مشروعة" دائماً للاستخدام بصورة منفردة؛ وبهدف القضاء على التهديدات، وترويج الافكار والنماذج الديموقراطية، ويدعون الولايات المتحدة للعب دور قيادي مع حلف الراغبين وبصورة انتقائية بحسب الطلب في مواجهة كل حالة معينة، ولا يكترثون لمن يعتقد بحدود او ضوابط للقوة العسكرية والاقتصادية الاميركية، ويمكن وصفهم فعلا في ضوء التجربة الميدانية خلال عهد بوش الإبن ـ الذي نفذ رؤيتهم ـ عمليا بـ "**حلف المكابرين**" Alliance of Arroganse.

---

[49] Richard Haass (2006). *The Opportunity: America's Moment to Alter History's Course*, Public Affairs; New Ed edition.

وتوجد ترجمة عربية للكتاب. لمزيد من التفاصيل انظر: ريتشارد هاس، **الفرصة: لحظة أمريكية لتغيير مجرى التاريخ**، ترجمة: اسعد كامل الياس، الطبعة الاولى (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

[50] Robert O. Keohane, *Neo-Realism And Its Critics*, New York, Columbia University Press, 1988, P 178-179.

[51] لمزيد من التفاصيل حول تطور الفكر المحافظ الأمريكي، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

Charles W. Dunn and J. David Woodward (1996). *The Conservative Traditions in America*, Lahman: Maryland, Rowman & Littlefield Publishers.

[52] Walter Russell Mead (2005). *Power, Terror, Peace and War: America's Grand Strategy in a World at Risk*. The New York Times Book Review.

[53]Ferguson, Niall (2004). *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire*. Gardners Books.

وفوق ذلك كله فان هذه المدرسة (المحافظتين الجدد) تعمل بواسطة معتقدات شبة آيديولوجية تملي عليها استراتجيات عامة في السياسة الخارجية [54].

المدرسة التدخلية المتدرجة (Progressive Multilateralist)

ويمكن وصفها ايضا **بالمدرسة الليبرالية المثالية**، ويعد **(Zbigniew Brzezinski)** أبرز مفكريها، ونجد افكارها مبثوثة في كتابين من كتبه العديدة هما: "*رقعة الشطرنج الكبرى: تفوق اميركا ومستلزماتها الجيوستراتيجية*" [55]، و "*الاختيار: هيمنة عالمية ام قيادة*" [56]، و **(جوزف ناي)** في كتابه: "*القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية*" [57].

تتقاطع نظرة هذه المدرسة مع مدرسة المحافظين الجدد في تحديد الخطر المهدِد للولايات المتحدة باعتباره قوس الازمات او قوس الفوضى الجنوبي، بالاضافة الى الإرهاب، لكن **تختلف** في سبل المواجهة. اذ **تعول** المدرسة الليبرالية المثالية على **اهمية التحالفات والشراكة الدولية، وعلى استخدام القوة الناعمة والدبلوماسية في السياسة الخارجية الاميركية**، لبناء اجماع استراتيجي وتحالفات ضرورية والنظر الى ان قيادة امريكا للتحالفات الدولية يجب ان تكون مستندة الى قناعة الآخرين الطوعية بها، **ويعترف** اصحاب هذه المدرسة بمحدودية القوة الاميركية.

ويحذر (Brzezinski) من التركيز أو التضخيم لخطر ما يسمى بالإرهاب أو اعتماد المقاربة العسكرية الاحادية للتعامل معه، لأنه سيقود في نهاية المطاف الى عزلة الولايات المتحدة، ويدعو الى **التمييز** بين التدخل **الاستباقي** والتدخل **الوقائي** المدعوم بالشراكة والتحالف. كما يطالب بأن تلعب أوروبا دوراً اكبر وتتحمل مسؤولية اضافية في احتواء أو ادارة الازمات الأمنية العالمية.

ويركّز (برجينسكي) على منطقة أوراسيا (**Eurasia**) [58] كميدان رئيسي لتوجه أمريكا الجيوستراتيجي، **ويفرق** بين التأثير على تلك المنطقة وبين السيطرة عليها، ويعتبر ان سياسة ادارة بوش قاصرة عن تحقيق ذلك، وانها ستكون المسرح الفعلي لمستقبل التوجه السياسي العالمي، ويحذر من أن عدم الحكمة في ادارة المسرح سيؤدي الى ان تتحول أوروبا تدريجا عن الولايات المتحدة وتدخل في نزاع سياسي مع روسيا.

ودعا (برجينسكي) الى تشجيع التوسع لحلف الناتو والاتحاد الاوروبي شرقا لضم أوكرانيا وبقية دول البلقان، مع اتباع سياسة توازن بين الحزم والتعاون مع روسيا، ويخشى من تنامي منافسة قطبية تستند الى تعزيز الصين لدورها الاقليمي والعالمي مقابل تنامي المخاوف اليابانية في محيطها الحيوي، ويعتبر أنه من الحكمة اعتماد استراتيجية تأخذ في الاعتبار مصالح الصين المشروعة وتخفيف أي اندفاعات محتملة لها نحو طموحات امبريالية.

من جانبهم، ينتقد البعض تركيز (Zbigniew Brzezinski المفرط على أوراسيا اكثر من الشرق الأوسط وعلى دعوته الصريحة للتساهل مع كل من الصين وفرنسا والمانيا، مقابل تصميمه على احتواء وضم الدول التي انسلخت عن "الامبراطورية السوفياتية" سابقاً.

---

[54] قارن: هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظين الجديد والواقعية** ...، مصدر سبق ذكره.

[55] Zbigniew Brzezinski (1997). *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*, op, cit.

[56] Zbigniew Brzezinski (2004). *The Choice: Global Domination or Global Leadership. Basic Books*, op, cit.

[57] Joseph Nye (2004). *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, PublicAffairs.

وتوجد ترجمة للكتاب بالعربية. انظر: جوزف ناي، القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية، ترجمة وتحقيق: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007). ويمكن العودة الى كتاب آخر لنفس المؤلف يلخص فيه كيفية حل المنازعات الدولية في ظل التجربة التاريخية. لمزيد من التفاصيل قارن: جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الطبعة الأولى (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1997).

[58] أوراسيا **Eurasia** ، اسم مركب من كلمتي "أوروبا" و"آسيا"، هي كتلة أرضية مساحتها 54,000,000 كم². تمثل هذه المنطقة الجغرافية العقدة المستعصية للتوترات في العلاقات الدولية، حيث يشمل قوس الازمة الحالية كلا من أكرانيا والشرق الأوسط المشتعل ويتمدد ليصل الى جنوب الصحراء الكبرى الإفريقي. في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" التي جرت الاشارة إليه سابقا، يرى **زبيغنيف بيرجينسكي** أن أوراسيا تشكل مكمن التحدي السياسي والاقتصادي للسيادة الأمريكية على العالم، وأن قوة أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة أمريكا.

وبالمقابل، **تتلخص** مقاربة (جوزيف ناي) في أن الولايات المتحدة اعتمدت بصورة مفرطة على القوة العسكرية ويجب عليها اعتماد **القوة الناعمة** الى جانبها، ويعتبر ان عولمة الاقتصاد والافراط في استخدام **القوة الخشنة** أحدثا ردود فعل سياسية واجتماعية تحمل الولايات المتحدة المسؤولية، وتشكل أحد أهم أسباب الغضب والعداء على مستوى عالمي ضدها.

وهنا لابد من بعض الملاحظات حول مفهوم القوة واشكالها. فمن المعروف ان مفهوم القوة يعد من أكثر المفاهيم جدلا العلاقات الدولية. يعرف Hans Morganthaw القوة بأنّها: "السيطرة على أفعال وتفكير الآخرين" [59].

من جانبه يرى جوزيف ناي Joseph Ney ان القوة تعني: "قدرة طرف معين على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على مخرجات تُوافق إرادته" [60].

ويفرق المختصون بين بعدين مترابطين ومتباينين في آن واحد للقوة:

القوة الكامنة (Potential Power): تمثل القدرات الوطنية لدولة ما، وهو المفهوم التقليدي للقوة؛

القوة الفعلية (Effective Power): تمثل القوة المستخدمة الناتجة عن عملية تحويل القوة الأولى.

انطلاقا من هذا التفريق، هناك من يؤكّد على أن التأثير الناتج عن القوة لا يكون نتيجة للموارد وحدها، ولكن نتيجة لطريقة توظيف الموارد أيضا، حيث أن الاستخدام المناسب والذكي للقوة يمكِن أن يفسر بأن توسيع التأثير يجب أن لا يعتمد فقط على الاعتراف بأن القوة هي موجودة، وإنما على التوقع بأنّها ستستخدم أيضا.

ومن جهة اخرى يتم التمييز بين **أشكال** القوة فهناك القوة **اللينة** وهناك القوة **الصلبة** (الآمرة) [61].

تعني **القوة اللينة** **Soft Power** القدرة على الحصول على ما تريده من خلال الجذب لا من خلال التعنيف أو الإغراء. وبهذا المعنى تكون القوة اللينة قائمة أساسا على القدرة على تشكيل أفضليات الآخرين.

اما **القوة الصلبة** (الآمرة) **Hard Command Power** فتعني القدرة على جعل الآخرين يغيرون مواقفهم ويّتبعون مسارا محددا للحركة، وهي تقوم على الإغراء (الجزرة) أو التهديد (العصا).

وتقتضي النظرة الشاملة لمساهمات التفكير الاستراتيجي الاميركي عدم تجاهل الاصوات التي تصدر من حين لآخر، والتي تتقاطع مع بعض جوانب في تفكير المدرستين الليبرالية المثالية والمحافظة، والتي تدعو الى عزلة جديدة للولايات المتحدة والتحول الى الداخل، والسعي لاقامة توازنات اقليمية تخفف من حاجتها للتدخل الخارجي المكلف [62].

مدرسة الإدارة الجديدة في عهد باراك اوباما – هل ثمة انعطاف إستراتيجي؟

مع اقتراب موعد نهاية عهد الرئيس بوش الابن في دورته الثانية كان يمكن للمتابع أن يلاحظ اندحارَ وتساقط العديد من رموز المدرسة التدخلية للمحافظين الجدد، وبدا الأمر ملفتاً عندما أغلقت مؤسسة القرن الأمريكي الجديد أبوابها بعد أن كانت مرتعا لشلة المحافظين الجدد، وطالت عملية الانكفاء والتراجع معظم

---

[59] Hans Morganthaw, *Politics among Nations The Struggle for Power and Peace*. (New York: Alfred. A. Knopf, 1985). P 28

[60] Joseph Ney, "*Soft Power and Leadership"*. *Campass: A Journal of Leadership*. Center For Public Leadership, John Kennedy School of Government, Harvard University. Spring 2004. P 24.

[61] Joseph Nye, "Soft Power and Higher Education". Available at: www. Educause.edu/ir/library/pdf/ffpiu043.pdf.pp:37-39.

[62] لمزيد من التفاصيل قارن:

Colin Elman, "Horses For Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?" *Security Studies*, Autumn 1996, pp. 7-53.

Rodger A. Payne, *Neorealists and Foreign Policy Debate: The Disconnect Between Theory and Practice*. In: http://www.people.fas.harvard.edu/~olau/ir/archive/ros1.pdf.

المراكز البحثية المحافظة بعد سيطرة شبه مطلقة على الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي في الساحة الأمريكية.

وفي هذه الاثناء انطلقت بعض المبادرات الرافضة لسيطرة المحافظين الجدد وسعت للمواجهة والتحدي حتى قبل الانتخابات النصفية في عام **2004**، حيث انطلقت مجموعة وازنة في موقفها الأكاديمي والخبرة السياسية من المحسوبين على التيار الوسطى المحافظ المتمثل بـ (**معهد كاتو**) [63]، والليبراليين من الحزبين من سبق لهم الخدمة في إدارات جمهورية وديمقراطية سابقة، أطلقوا على أنفسهم اسم "**تحالف من أجل سياسة خارجية واقعية**"، وأصدورا بيانين متلاحقين في الشهور الأخيرة من عام 2003 وقع عليهما أكثر من **50** شخصية أكاديمية وسياسية مرموقة، تحت عنوانين بارزين: الأول "**مخاطر الإمبراطورية**"، والثاني "**مخاطر الاحتلال**".

وتلاحقت المبادرات الأخرى لتشكيل مراكز بحثية ومؤسسات استشارية تعبر عن التوجه الديمقراطي، وخاصة الجناح "اليساري" بالمعيار الأميركي طبعاً داخل الحزب الديمقراطي، مثل مركز التقدم الأمريكي Center of American Progress" "، ومركز الأمن الأميركي الجديد" Center for New American Security. وسرت حالة من الحيوية والانتعاش في أوصال بعض المراكز البحثية المحسوبة على الحزب الديمقراطي، وارتفعت وتيرة الانتقاد لسياسة الرئيس بوش ومخاطرها في وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة.

وسارعت بعض المراكز البحثية إلى تشكيل فرق عمل مشتركة من مفكرين إستراتيجيين ومسؤولين سابقين من الحزبين، لتقديم رؤى ودراسات وبرامج جديدة تعالج مختلف الجوانب السياسية والإستراتيجية، ومن أبرز الدراسات التي صدرت عن (مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية CSIS) كانت تحت عنوان:" A smarter more secure America - أميركا أذكى وأكثر أماناً"، أو بعبارة مختصرة: **القوة الذكية**.

وشكلت الدراسة، عملياً، إدانة صارخة لنهج وسياسة الرئيس بوش الإبن وهي وإن تجنبت اتهامه صراحة باستخدام "القوة الغبية" إلا أنه كان واضحا من هو المقصود. وتشكل الدراسة تطويراً لمقولة "**القوة الناعمة**" التي أطلقها (جوزيف ناي **Joseph Nye**)، وهو من الذين شاركوا في صياغة الدراسة، بالإضافة إلى (**Brzezinski**) و ريتشارد أرمتياج (**Richard Armitage**) وغيرهم.

وملخص هذه المقولة يشير إلى أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تعيد إحياء قدرتها على "زرع الأمل والإقناع" حول العالم، بدلا من الاعتماد على قوتها العسكرية وحدها. فبالرغم من هيمنتها وتفوقها في امتلاك القوة القاسية أو الخشنة (Hard Power) فهي محدودة القدرة في مواجهة تحديات السياسة الخارجية. فمركز وهيبة أميركا في العالم في تلاشٍ متسارع، وتجاهلت إلى حد كبير استخدام الوسائل التقليدية للقوة الناعمة (Soft Power) ، ولا تزال تفتقد إلى رؤية إستراتيجية تمكنها من مزج القوتين "الناعمة والخشنة"، وتحويلها إلى "قوة ذكية" لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، ويتوجب عليها اغتنام الفرصة السانحة للانخراط في حوار وطني شامل داخلي حول أفضل السبل لاجتذاب دعم أصدقائها وحلفائها في خدمة وضمان مصالحها للأمن القومي.

وباشر (**مركز الدارسات الدولية والإستراتيجية** CSIS) منذ صدور هذه الدراسة في عام 2007 إلى عقد سلسلة من المحاضرات الدورية تحت هذا العنوان أي "القوة الذكية". وكان ملفتاً أيضاً أن يصدر في صيف عام 2008 كتاب جديد لـ (**تيد غ. كاربنتر** Ted Galen Carpenter)، أحد أبرز خبراء ومحللي شؤون الأمن القومي في معهد كاتو الذي جرت الاشارة اليه سابقا، تحت عنوان: "**القوة الذكية: نحو سياسة خارجية حكيمة لأمريكا**" [64]. ويتناول **كاربنتر** في هذا الكتاب بصورة أساسية مخاطر وثغرات الاعتماد الأمريكي المفرط على القوة العسكرية، ويدعو إلى ضرورة إعادة النظر بالانتشار العسكري

---

[63] معهد كاتو **Cato Institute**، هو معهد أبحاث سياسات ليبرالي أمريكي مقره الرئيسي في واشنطن. تأسس المعهد باسم (مؤسسة تشارلز كوتش) عام 1974 و في تموز/يوليو 1976، تغير اسمه إلى **معهد كاتو**. لمزيد من التفاصيل قارن: 25 years at the Cato Institute, 2001 annual report.

[64] Ted Galen Carpenter, *Smart Power: Toward a Prudent Foreign Policy for America*, Cato Institute, 2008.

المكلف للولايات المتحدة، ويطالب بضرورة تقليص الميزانية التي تنفقها الولايات المتحدة على الشؤون العسكرية والأمنية.

ولابد من تسليط الضوء على "مشروع إصلاح الأمن القومي Project on National Security Reform " الذي صدر التقرير الأول عنه في يوليو 2008، وشكل أهم مراجعة حول إستراتيجية وهيكلية الأمن القومي الأمريكي منذ عام 1947. فقد تحول المشروع عملياً إلى **مؤسسة دائمة** تمول من الكونغرس ومن مؤسسات أهلية مستقلة وتحظى بتأييد ومساندة الحزبين ويشارك في إعداد الدراسة عشرات الخبراء والباحثين من الحزبين أيضاً وبالتعاون مع مركز دراسة الرئاسة الأمريكية: "The Center for the Study of the President" .

يهدف هذا المشروع [65] إلى تقديم توصيات تتحول إلى مشاريع قوانين في الكونغرس، للمصادقة على تعديلات جوهرية في طرق عمل وتنظيم هيكلية الأمن القومي الأمريكي بانعكاساتها الخارجية والداخلية. وكانت هذه المراجعة الشاملة تهدف إلى تحديد مكامن القصور والضعف، وتقديم البدائل لنظام الأمن القومي بإسقاطاته على الصعيدين الخارجي والداخلي.

تطرح الملاحظات السابقة السؤال التالي: **هل كانت إدارة (باراك أوباما) تسعى لتأسيس "مدرسة فكرية" خاصة بها، أم حاولت ان تعتمد على مدرسة من المدارس الثلاث السابقة الذكر؟**

يبدو ومن خلال متابعة الممارسة أن إدارة أوباما كانت أقرب في صياغتها لاستراتيجيتها المقبلة إلى المدرسة الليبرالية المثالية، مع تطوير انتقائي لها، وكانت مضطرة الى **اعتماد استراتيجية تمزج بين جوانب من المدرسة الواقعية المحافظة والمدرسة الليبرالية المثالية، بواقع الاضطرار وليس الرغبة** [66].

وكان من السهل توقع رؤية الإدارة الديموقراطية بقيادة أوباما استنادا إلى طبيعة المستشارين المتحلقين حوله إبان حملته الانتخابية الأولى، وكان أبرزهم ـ ولو عن بعد ـ بريجينسكي وجوزف ناي، بالإضافة إلى مسؤولين سابقين حفلت بهم إدارة الرئيس كلينتون. وكان من المنتظر أن يعتمد أوباما على فريق الأمن القومي الخاص به من مسؤولين سابقين في الحزب الديموقراطي، يتوزعون على مراكز أبحاث ومؤسسات محسوبة على الحزب، ولا بد من الأخذ في الاعتبار ايضا امكانية تأييد شخصيات بارزة محسوبة على الحزب الجمهوري مثل الجنرال **كولن باول** (وهو من المدرسة الواقعية المحافظة) رغم خدمته في المرحلة الأولى من عهد بوش الابن.

ما الذي جرى بالملموس؟ يمكن القول واستنادا الى الملاحظات السابقة بأن **الأزمة المالية التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 2008** [67] و **إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية** شكّلا **المَيلين الاستراتيجيَّين**

---

[65] تجدر الإشارة إلى أن المشروع انطلق في شهر أيلول/سبتمبر عام 2006 وشارك في إعداده أكثر من 300 خبيرا في شؤون الأمن القومي من مسؤولين حكوميين من مراحل مختلفة ومن القطاع الخاص (مراكز أبحاث، جامعات... الخ)، وتوزع العمل على 13 مجموعة عمل مختلفة فحصت بالتفصيل أكثر من 100 حالة سابقة ومتنوعة تعاملت معها أجهزة الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1947، وقيّمت أداءها المشترك، كما قامت بتحليل أكثر من 20 قضية دستورية وقانونية رئيسية، ووقفت أمام المشاكل التي واجهتها وأسبابها والنتائج المترتبة عليها. وجدير بالذكر أنه تم تقديم ملخص عن التقرير والتوصيات في مؤتمر خاص عقد فى 22 أكتوبر/تشرين أول 2008 بمعهد هدسون **Hudson Institute** في العاصمة الأمريكية.

[66] لابد من الاشارة هنا الى أن الولايات المتحدة كانت قد شهدت منذ عام 1999 إلى 2010 ثمانى إستراتيجيات لإدارات جمهورية وديمقراطية مختلفة، والمتتبع سيلحظ أن هناك درجة كبيرة من الاستمرارية والحفاظ على خطوط عامة لتوجهات الأمن القومي الأمريكي، بل هناك تكرار لفقرات بعينها كما هي. لكن بشكل عام يمكن القول إن كل إستراتيجية لها قلب ومركز، والرئيس (جورج دبليو بوش) جاء بمبدأ كان خاملا في استراتيجيات الأمن القومي السابقة ووضعه في قلب الإستراتيجية وهو **"الحق في العمل الانفرادي وتوجيه الضربات الاستباقية"**، وذلك على حساب الأبعاد الشاملة للأمن القومي. وما فعله الرئيس (باراك أوباما) أنه أعاد هذا المبدأ إلى حجمه التقليدى في الاستراتيجية. ومن ثم لا يمكن القول بأن استراتيجية الأمن القومي للرئيس باراك أوباما تعبر عن انقطاع تام عن عهد الرئيس بوش، ولكنها أخذت من عهده بقدر ما أخذه الرئيس بوش من رؤى أسلافه التي تم التعبير عنها في استراتيجيات الأمن القومي الصادرة خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين جميعها.

[67] حظيت أزمة 2008 وما تركته من تداعيات، سواء محلية (على مستوى كل اقتصاد) أو دولية (على مستوى النسق الرأسمالي بمراكزه وأطرافه) بالكثير من الدراسات والابحاث والكتابات. لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور** (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2011). كذلك:

Kotz, David. "The Financial and Economic Crisis of 2008: A Systemic Crisis of Neoliberal Capitalism". *Review of Radical Political Economics*. V.41: 3 (2009).

Foster, John B. and Magdoff, Fred. "*The Great Financial Crisis: Causes and Consequences*". Monthly Review Press: New York, 2009.

Leo Panitch, Sam Gindin, and Greg Albo, "*In and Out of Crisis: The Global Financial Meltdown and Left Alternatives*", PM Press/Spectre, 2010.

الحديثَين الأكثر بروزاً بعد تولي (باراك أوباما) رئاسة الولايات المتحدة. ذلك أنه منذ أن أطلقت (**وول ستريت**) شرارة الأزمة المالية المشار اليها أعلاه، يمكن المجادلة بأن الولايات المتحدة كانت تقف في صلب كِلا المَيليّن. وهذا يفسر جزئياً سبب وجود مستوى عالٍ من التفاعل بينهما.

كان للأزمة المالية، من ناحية، تأثير كابح للسياسة الخارجية لأوباما. صحيح أنه وضع أجندة طموحة للسياسة الخارجية، بيّد أن معالجة الأزمة المالية والشروع في إصلاحات داخلية استحوذت على جزء كبير من اهتمامه خلال سنته الأولى في الحكم. وبالإضافة إلى ذلك، عملت نتائج الأزمة المالية، مثل العجز المالي المتفاقم، وانشغال الناخبين بالقضايا المحلية، والتحولات المتسارعة للقوة نحو الشرق، على إضعاف قدرة الولايات المتحدة على مواصلة العمل كضامن للأمن العالمي. وقد نتج عن كل من التوجه نحو مزيد من التعاون وتبنّي سياسة خارجية أمريكية جامعة قرار استراتيجي بزيادة سريعة في عدد الجنود في أفغانستان، لكنّ البدء بسحبهم في وقت مبكر في منتصف سنة 2011 اضافة الى انسحاب القوات الامريكية في العراق في نهاية سنة 2011 يعكس، جزئياً على الأقل، إدراك أوباما للمحدودية المتأصلة في قوة الولايات المتحدة اليوم. اما **الميل الرئيسي الثاني** فتمثل في **إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية**، مكيّفاً إياها مع بيئة متغيرة، محاولا اجراء قطيعة لإرث سيء السمعة تركه سلفه (جورج دبليو بوش).

واجه أوباما تحديات معقدة ومتشابكة في السياسة الخارجية. فعلى صعيد الحربين اللتين ورثهما من بوش (في العراق وباكستان)، تميز العراق بمستقبل سياسي محفوف بالكثير من المخاطر ومفتوح على احتمالات عدة، في حين أن الوضع في أفغانستان تدهور بشكل خطير في السنين الأخيرة من دورة حكم أوباما الاولى.

كما ورث أوباما أيضاً توترات شديدة في العلاقات مع روسيا الاتحادية، ثم ان العلاقات مع الصين لم تكن خالية من التوتر هي الأخرى باعتبار أن بوش رأى في (بكين) منافساً استراتيجياً وأزعج القيادة الصينية على نحو متكرر بتعليقاته الخاصة بتايوان والديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى رأس كافة هذه التحديات، كانت سمعة الولايات المتحدة قد وصلت إلى الحضيض عندما تولى أوباما الرئاسة.

سعى أوباما لمواجهة كافة هذه التحديات باعتماد **أسلوب جديد** في السياسة الخارجية وتبنّي العديد من الاستراتيجيات الجديدة.

- **على صعيد الأسلوب، تبنّى أوباما في السياسة الخارجية مقاربة approach تشدّد على قيم الدبلوماسية والمسؤولية المشتركة**. فبدلاً من فرض الحلول على الآخرين، كرر الدعوة إلى "مرحلة جديدة من المشاركة مع العالم بناء على المصالح المتبادلة وعلى الاحترام المتبادل"، مصوّراً الولايات المتحدة كشريك بدلاً من قائد متسلّط. وبتبنّيه موقفاً واقعياً براغماتياً، دعا إلى محاورة "الأنظمة العدائية".

كما أنه طرأ تغيير على النبرة وعلى الرمزية. فقد استبدل الرئيس الأمريكي عبارة "الحرب على الإرهاب" الباعثة على الاستقطاب بخط يميل إلى مزيد من التصالح، وتطلّع إلى تقويم انتهاكات حقوق

Dumenil, Gerard and Levy, Dominique. "*The Crisis of Neoliberalism*". Harvard University Press: Cambridge, 2011.

Shaikh, Anwar. "The First Great Depression of the 21st Century", in: The Crisis this Time: *Socialist Register 2011*, edited b Leo Panitch, Greg Albo and Vivek Chibber, Merlin Press: New York, 2010.

الإنسان في الولايات المتحدة فيما يتعلق بطرق الاستجواب [68]. وقرر إغلاق معتقل غوانتانامو في غضون عام، برغم أن عقبات قانونية وأخرى سياسية أخّرت إغلاقه.

تجدر الإشارة أيضاً إلى **تغييرين** في السياسة يتعلقان بالصين وروسيا الاتحادية.

فقد سعت السياسة الجديدة التي اتبعتها إدارة أوباما مع الصين، والتي أُطلق عليها "**الطمأنة الاستراتيجية**"، للتعامل مع بكين كشريك عالمي وشددت الادارة الجديدة على مزايا بروز الصين وعلى الأفق الاقتصادي للتعاون الصيني - الأمريكي. وما من شك في أن اللغة التصالحية التي اعتمدها أوباما أثناء زيارته للصين في تشرين الثاني 2009 قوبلت بالترحيب في بكين.

كما أنه تم "إعادة ضبط" العلاقات مع روسيا الاتحادية بناء على عدة لقاءات ثنائية عقدها الرئيسان (أوباما) و (دميتري مدفيديف Dmitrij Medvedev) ولاحقا (فلاديمير بوتين Vladimir Putin)، وعلى المفاوضات المتجددة على ضبط التسلّح، وعلى قرار الولايات المتحدة بإلغاء المكونات الأوروبية الشرقية في خططها الخاصة بالدرع الصاروخي. لكن السنوات الاخيرة شهدت ايضا بعض التوترات وتصادم المواقف بشأن جملة من القضايا الاقليمية والدولية، وتوسعا لحلف الناتو شرقا وهو الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة.

بالمقابل هيمنت التحديات الجيوسياسية في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط على السياسة الخارجية الأمريكية. على أن مقاربات أوباما الجديدة في أفغانستان، وفي أزمة البرنامج النووي الإيراني، وفي الصراع العربي - الإسرائيلي لم تُترجَم إلى نجاح سياسي غالبا. وكانت هناك خيارات صعبة في انتظاره حيث أنه كان في حاجة إلى انتهاج سياسات توفيقية في أفغانستان وباكستان، وإلى إعادة تقييم انفتاحه على إيران، واتخاذ قرار بشأن القيام بوساطة أكثر فاعلية في صراع الشرق الأوسط. كما أن الاستعداد للانسحاب من العراق شكل تحدّ إضافي أيضاً. ومع ذلك بقيّ الأمل ضعيفا بإحراز تقدم مع ازدياد هيمنة القضايا المحلية على أجندة أوباما وخصوصا الفترة الثانية من رئاسته.
هيمنت الأزمات الدائرة في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط على السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنة الأولى من رئاسة باراك أوباما. كما كان من الواضح أن هناك قضايا سياسية خارجية أخرى ذات أهمية استراتيجية بعيدة المدى تحتل مكانة عالية في الأجندة أيضاً، مثل إعادة صياغة العلاقات مع كل من روسيا والصين. على أن أكثر التحديات إلحاحاً على المدى القصير كانت تتعلق بالحربين الدائرتين في أفغانستان والعراق، وأزمة البرنامج النووي الإيراني [69]، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وكان من المحتم أن يكون لكيفية تعامل أوباما مع هذه الأزمات تأثير شديد في تقييم سياساته الخارجية، وفي تقييم رئاسته بالطبع.
وما يميز أوباما هنا هو طرحه **لمقاربات جديدة** في التعاطي مع أغلب هذه القضايا، وهذا يعكس تشديده على "التغيير" على صعيد أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية ومضمونها. فقد نقل التركيز الاستراتيجي للولايات المتحدة ومواردها من العراق إلى أفغانستان، وصاغ استراتيجية جديدة لأفغانستان وباكستان، وشرع في سياسة انفتاح على إيران.
بالمقابل، نال العراق من إدارة أوباما انتباهاً أقل مما نالته الأزمات الأخرى المشار اليها أعلاه. ويبدو أن هناك **سببان** لهذا الأمر.
السبب الأول هو أن الحسّ بالإلحاح أقل هناك استنادا الى مقاربة تقول: "أن الوضع الأمني في العراق قد تحسن بدرجة ملحوظة في المراحل الأخيرة لإدارة بوش".

---

[68] ولكن هناك من ينظر الى هذه المقاربة بعين الشك. لمزيد من التفاصيل قارن: اليهاندرو كاسترو اسبين، **امبراطورية الارهاب: السياسة الامريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الارهاب**، ترجمة: وفيقة ابراهيم، الطبعة الاولى (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012).

[69] لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة قارن: أحمد ابراهيم محمود، الازمة النووية الإيرانية، تحليل استراتيجيات ادارة الصراع، **"كراسات استراتيجية"**، العدد 49، السنة الخامسة عشر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005).

ونتيجة لتوليفة من العوامل التي تتراوح بين الاندفاع العسكري في سنة 2008/2007 وعقيدة مكافحة تمرّد "الصحوة السنّية" التي كانت ترعاها الولايات المتحدة، تراجع العنف في العراق بشكل نسبي عندما تولّى أوباما السلطة عن ذروته في سنة 2007.

السبب الثاني، والفضل فيه يعود إلى التغيرات السياسية التي حدثت قبيل انتهاء رئاسة بوش الثانية، حيث كان في استطاعة أوباما التركيز على **تنفيذ** سياسات بدلاً من **صياغة** استراتيجيات جديدة. ففي مواجهة ضغوط نجمت عن مطالبة حكومة نوري المالكي بعدم تمديد تفويض الأمم المتحدة للقوة الدولية بحيث يتجاوز سنة 2008، قدّم بوش بعض "التنازلات" في اتفاقية وضعية القوات (صوفا) مع العراق خلال الأسابيع الأخيرة له في الحكم [70].

والأهم من ذلك كله أن بوش تخلّى عن مطالبته بإقامة قواعد أمريكية دائمة في العراق، ووافق على برنامج زمني لانسحاب كامل بحلول نهاية سنة 2011.

في حين **رفض** أوباما استراتيجية الاندفاع وضغط بشدّة لتعجيل الانسحاب أثناء حملة الانتخابات الرئاسية، منحه التوقيع على اتفاقية (صوفا) وتحسّن الوضع الأمني – نسبيا – مما اتاح الفرصة لتقليل حجم الالتزام الأمريكي بالعراق بطريقة أقل إرباكاً.

وما يثير الانتباه ان تحسّن الوضع الأمني، على الأقل نسبيا، لم يُترجَم إلى تسوية سياسية شاملة ولا إلى تبلور واضح لمفهوم الهوية الوطنية العراقية الجامعة. فالتوترات بقيت بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان بسبب "أراضٍ متنازَع عليها" ضمن المادة 140 من الدستور العراقي، وبسبب النفط وتوزيع الموارد الحكومية وغيرها من القضايا. وفيما يتعلق بالتوترات "الشيعية – السنّية"، كانت انتخابات المحافظات التي جرت في كانون الأول 2008 محاولة في الابتعاد عن السياسات الطائفية، لكن المفاوضات المطوَّلة على قانون جديد للانتخابات والتي أدّت إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى آذار 2010 أظهرت أن الانقسام الطائفي بقى مصدر توتر وقلق. ولم يكن هناك غنى عن وساطة خارجية (أو قل ضغوطات) قوية، من جانب الولايات المتحدة والأمم المتحدة للتوقيع على قانون انتخابات جديد.

كما أن **السياق الإقليمي المعقّد أسهم (ويسهم أيضا) في تعميق الشكوك التي تكتنف مستقبل العراق.** وكان من المرجّح أن تتعاظم هذه التحديات كافّة، أي التسوية السياسية البطيئة والعنف وتوازن القوى الإقليمي المعقّد، مع استعداد قوات الولايات المتحدة للرحيل. وكان من الصعب التنبؤ بكيفية تعامل أوباما مع تدهور خطير للوضع في العراق على ضوء تركيزه على جنوب آسيا.

---

[70] من المعروف ان العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و العراق بعد 2003 "تسترشد" باتفاقيتين: **الاولى: اتفاقية إطار الاستراتيجي (SFA)** التي تغطي العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع العراق وتخدم كـ "أساس لعلاقة ثنائية طويلة الأجل على أساس الأهداف المشتركة"، اما **الثانية** فهي الاتفاقية الأمنية – المعروفة باسم **اتفاقية وضع القوات (SOFA).**

وتتضمن هذه الاتفاقية (**الثانية**) تحديد "الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات العسكرية الأميركية في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها من العراق".

ومن بين نصوص (SOFA):

- تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي العراقية في موعد لا يتعدى 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2011 ميلادي.
- تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الامن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أي محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 يونيو/حزيران عام 2009 ميلادي.
- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة في المنشآت والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.
- تعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في أن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت. وتعترف حكومة العراق بالحق السيادي للولايات المتحدة في سحب قواتها من العراق في أي وقت.
- يتفق الطرفان على وضع آليات وترتيبات لتقليص عدد قوات الولايات المتحدة خلال المدد الزمنية المحددة، ويجب أن يتفقا على المواقع التي ستستقر فيها هذه القوات.

لمزيد من التفاصيل قارن: **اتفاقية مركز القوات بين الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية العراق**، مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة، 2009، ص 21 ولاحقا؛ كذلك: نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية-الامريكية - على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، **"دراسات دولية"**، العدد السابع والاربعون، ص 33- 58.

المبحث الثاني: استراتيجية الامن القومي الأمريكي خلال فترة "الحرب الباردة"

خلال هذه الفترة قام المذهب العسكري الأمريكي على "إستراتيجية الرد الشامل Prevalent Returning Strategy " وشهد تطورات لاحقة. وجاء على لسان المسؤولين الأمريكيين في حينه أن الولايات المتحدة ستكون جاهزة لتوجيه ضربة نووية شاملة في الزمان والمكان المناسبين وذلك خارج حدود أوربا، وكان هذا مع بداية "الحرب الباردة **Cold War** ".

خلال الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية طرح عدد من الاستراتيجيين الامريكيين استراتيجية الانتقام الشامل ضد الاتحاد السوفياتي ودعو الى اعتماد **"سياسة حافة الهاوية"** المتطرفة من خلال تطويق الاتحاد السوفياتي بالاحلاف والكتل المناوئة. وقد استندوا في ذلك الى نظرية المجمع الصناعي – العسكري (The Industrial Military Complex) [71]، التي تؤكد على وجود فئة من العسكريين والصناعيين تعمل من أجل مصالح مشتركة تتمثل في ابقاء التوتر وزيادة الانتاج الحربي. وكثرا ما ارتبطت السياسة الخارجية الامريكية المتشددة بهذه النظرية من عهد الرئيس الامريكي (دوايت آيزنهاور **Dwight Eisenhower**) ووزير خارجيته (جون فوستر دالاس **John Foster Dulles**). فقد برزت علاقات استراتيجية بين (البنتاغون) وعدد من الشركات الصناعية الكبرى، هذا اضافة الى وجود ارتباط وظيفي بين قطاعات مدنية وقطاع الصناعات الحربية، منها على سبيل المثال لا الحصر عمل الجامعات في برامج تطوير الاسلحة بيولوجيا وكيمياويا حتى اطلق عليه بعض الباحثين تسمية "المجمع العسكري-الصناعي- الاكاديمي" [72].

يتيح استعراض هذه **الاستراتيجيات** المتعاقبة تسجيل ما يلي:

- كانت الضربة على مدينة (هيروشيما) اليابانية في 6 آب/أغسطس 1945 بمثابة بداية للعصر النووي، وثورة في الشؤون الاستراتيجية. وقد واجه المسؤولون في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحديات غير مسبوقة في التوصل إلى برنامج دفاعي، نظراً لأن التخطيط الاستراتيجي قد بلغ مستوى من التعقيد لم يكن متخيلاً في السابق، وتحتّم على المفكرين الاستراتيجيين الموازنة بين الأسلحة التقليدية والنووية.
- وبرز على إثر ذلك العديد من القضايا مثل: صياغة عقيدة عسكرية للاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للأسلحة النووية، وتطوير التقنية والبرامج اللازمة لتطبيق تلك العقيدة العسكرية، وتخصيص الموارد بين القوات التقليدية والنووية، بل وبين الأسلحة النووية وكل فرع من فروع القوات التقليدية، وتقويم انعكاسات الاستراتيجية النووية على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- ظلت القضايا المشار إليها أعلاه تمثّل تحدياً كبيراً للقادة الأمريكيين، من المدنيين والعسكريين، الذين بذلوا جهوداً مضنية للتوصُّل إلى استراتيجية فعّالة، وتشكيل ملائم للقوات لاستتباب الأمن القومي على مدى طويل، وتضافرت جهود الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وجهود القائمين على أمر التقنية المتطورة والميزانية، لإعادة النظر في العقيدة العسكرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك.

ومن جهة أخرى فإن التطور التاريخي للمذهب العسكري الامريكي، خلال هذه المرحلة، شهد **عدة أطوار**:

أ- **<u>في الخمسينيات من القرن العشرين</u>**. بداية لابد من الاشارة الى أن الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية أدت إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، و الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح **"القوى العظمى"** المتمثلة في القطبين اعلاه بدلا من المصطلح الذي كان سائدا من قبل و هو مصطلح **"القوى الكبرى"** كتعبير عن طبيعة القوى

---

[71] لمزيد من التفاصيل حول نظرية المجمع الصناعي – العسكري قارن: د.عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية...**، مصدر سبق ذكره، ص 123 ولاحقا. كذلك:

Hossein-Zadeh, Ismael (2006). "*The Political Economy of US Militarism*". New York: Palgrave MacMillan.
Hartung, William D. "Eisenhower's Warning: The Military–Industrial Complex Forty Years Later". *World Policy Journal* 18, no. 1 (Spring 2001).

[72] Giroux, Henry (2007). "*The University in Chains: Confronting the Military–Industrial–Academic Complex*". Paradigm Publishers.

الدولية في هذه المرحلة. و قد شكلت هاتان القوتان طرفي الصراع الآيديولوجي الذي ميّز فترة "الحرب الباردة".

ما يمكن قوله عن هذه الفترة، وبقدر تعلق المر بموضوعنا، هو أن الولايات المتحدة قد "انفتحت" بشكل كبير على العالم الخارجي و صارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية عندما تم قصف مدينتي **هيروشيما** و **ناكازاكي** اليابانيتين [73]، وبدأت تظهر "النزعة العالمية" في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات "الحرب الباردة" و ذلك عندما قامت بتقديم "المساعدات" لتركيا واليونان في عام 1947، و جاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها **(هاري ترومان** Harry Truman)، الرئيس الامريكي الثالث والثلاثين، في السياسة الخارجية الأمريكية و التي تناولت فكرة "الحاجة إلى حماية جميع الأحرار" في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الآيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بـ **(مبدأ ترومان Truman Doctrine)** [74].

كان المذهب العسكري الأمريكي، خلال هذا الطور، يعتمد على التهديد باشعال حرب عالمية نووية من أجل تحقيق أهداف أمريكا الاستراتيجية السياسية والعسكرية [75]. ففي عام 1950، أعلنت إدارة الرئيس ترومان عن أول استراتيجية نووية أمريكية وذلك في مذكرة مجلس الأمن القومي رقم (68)، حددت بموجبها **"سياسة الاحتواء"** كقاعدة للدفاع القومي، و قد عبر **(جورج كينان** George Kennan**)** عام 1947 عن ذلك في دراسة نشرها في مجلة ***Foreign Affairs*** تحت اسم (X) [76] ثم احتضنتها ونفذتها حكومة الرئيس ترومان. واشار كينان الى ان "المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفييتية، و يكون ذلك بحذر وصرامة" [77].

عندما صِيغت إستراتيجية الاحتواء، اعترضتها انتقادات جاءت من **ثلاث مدارس فكرية** مختلفة [78]:

- **الاولى:** من الواقعيين الذين مّثلهم ولتر ليبمان حيث كان يرى أن الاحتواء قد يفضي إلى إفراط نفسي وجيوسياسي واستنزاف موارد أمريكا.

- **الثانية**: وكان لسان حالها رئيس وزراء بريطانيا خلال الفترة 1940 - 1945 (وينستون تشرتشل) الذي كان يعتقد أن مركز الغرب لن يعود أبدا إلى وضعه الأول من القوة عند بداية "الحرب الباردة"، ولن يدرك موقفه التفاوضي النسبي إلا التدهور.

- **الثالثة**، ويمثلها (هنري والس) الذي جحد على أمريكا "الحق الأخلاقي" في الاضطلاع بسياسة الاحتواء في المقام الأول، فبعد أن أقر بوجود تكافؤ أخلاقي جوهري بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، مجادلا أن مدار نفوذ الأول في قلب أوروبا مشروع، وأن مقاومة أمريكا له لن ينتج إلا التوتر، وهكذا جاءت دعوته إلى إنهاء "الحرب الباردة" بقرار أمريكي منفرد.

---

[73] الهجوم النووي على مدينتي **هيروشيما** و **ناغازاكي** اليابانيتين هو هجوم نووي شنته الولايات المتحدة ضد "الإمبراطورية اليابانية" في نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي يوم 6 آب/اغسطس 1945 قامت الولايات المتحدة بقصف مدينة هيروشيما و في 9 آب /اغسطس 1945 قصفت مدينة ناغازاكي. وكان الهدف إجبار اليابان على الاستسلام بدون شروط. قتلت القنابل ما يصل إلى 140,000 شخص في هيروشيما، و80,000 في ناغازاكي بحلول نهاية عام 1945، حيث مات ما يقرب من نصف هذا الرقم في نفس اليوم الذي تمت فيه التفجيرات. ومن بين هؤلاء، مات 15-20 % متأثرين بالجروح أو بسبب آثار الحروق، والصدمات، والحروق الإشعاعية، يضاعفها الأمراض، وسوء التغذية والتسمم الإشعاعي. ومن المثير للانتباه انه وفي "رسالته إلى الجنود والبحارة" حول الاستسلام والتي سَلَّمَها في السابع عشر من شهر آب/أغسطس 1945، شَدَّدَ الإمبراطور على أثر "الغزو السوفياتي" وعلى قراره بالاستسلام، ولم يَذكُر أي شيء عن القنابل النووية الامريكية التي دمرت المدينتين !!. لمزيد من التفاصيل قارن:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%87%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%85%D8%A7_%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%83%D9%8A

[74] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ**، مصدر سبق ذكره، ص15

[75] Col. Richard, L. Curl, Strategic Doctrine in the Nuclear Age, *Strategic Review*, U.S. Strategic Institute, Washington, D.C., Winter 1975, p. 48

[76] X, "The sources of Soviet Conduct". *Foreign Affairs*, Vol25, N0 4, July 1947. pp: 566-582

[77] ورد الاقتباس عند: مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 - 2008** ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2008، ص 48.

[78] قارن: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب**...، مصدر سابق، ص 78.

وقد اعتمدت **إستراتيجية الاحتواء** في تحقيق اهدافها على جملة من السياسات والآليات، من بينها:

- إقامة مجموعة قوية من الأحلاف العسكرية لتطويق الاتحاد السوفييتي واحتواء الحلفاء - احتواء إيجابي- كليةً، ويعتبر حلف شمال الأطلسي أقوى مظاهر هذه السياسة؛
- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الحليفة (مشروع مارشال)؛
- التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر في حالة وقوع تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية الإستراتيجية؛
- تصعيد سباق التسّلح بهدف التفوق وإرهاق السوفييت.

وأجرت الإدارات اللاحقة تعديلات على تنفيذ تلك السياسة، ولكنها احتفظت بجوهرها المتمثل في **وقف** "المد الشيوعي" بقوات تقليدية ونووية. وقد اعتمد (ترومان) على ترسانة نووية متطورة، لردع "التوسع السوفيتي" وتعزيز القوات التقليدية لحماية مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية الأخرى.

وفي عام **1953**، ألحق الرئيس الامريكي الرابع والثلاثين (**دوايت آيزنهاور** Dwight **Eisenhower**) أسلحة تقليدية بالقوات النووية، بسبب التكاليف المالية الباهظة في حالة الإنفاق على قوات تقليدية ونووية في آن واحد، وأطلق اسم **"الردع"** على سياسته التي أسماها **"نظرة جديدة"**. ولكن سرعان ما أدرك النقّاد نقاط ضعف هذه الاستراتيجية، فقد أشار وزير الخارجية الامريكية الأسبق (**هنري كيسنجر**) الذي كان أستاذاً للعلوم السياسية بجامعة هارفارد في ذلك الوقت إلى ضيق أفق تلك الاستراتيجية، والى أن عدم امتلاك الولايات المتحدة لقوات تقليدية كافية لمواجهة "المدّ الشيوعي" يجعل القادة العسكريين والسياسيين أمام موقفين لا ثالث لهما: إما التدمير النووي أو السلبية التامة، بصرف النظر عن مستوى الاعتداءات السوفيتية، أو النتائج الأخلاقية للحرب الشاملة. وطالب (كيسنجر) القادة العسكريين بإجراء تعديلات على تلك العقيدة العسكرية حتى تكون أكثر استجابة، مؤكدا على أنه في ظل قوة الأسلحة الحديثة، ينبغي أن تتوصل العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة إلى بدائل أقل تدميراً من التدمير النووي الحراري.

ومن الجدير بالذكر أنه وخلال هذه الفترة ظهرت **"إستراتيجية الرد الشامل"**، وعُرفت أيضا بـ "نظرية الرد الشامل"، وهي نظرية عسكرية وإستراتيجية نووية، أي تستعملها الدولة لتنتقم بشكل عظيم من قوة هاجمتها[79]. وهذه النظرية بلورها (**جون فوستر دلاس**) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات من القرن العشرين والتي اعتقدَ بأنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق **"سياسة الاحتواء"**.

وأخذت هذه النظرية اهتماما من طرف الرأي العام الأمريكي الذي رفض مبدأ الحرب المحدودة في مقابل المبدأ الأمريكي المؤكِد على الامتناع عن الحرب أو الدخول في حرب شاملة وكان ذلك ناتجا من تجربة الحرب الكورية (1950-1953) [80].

---

[79] Wikipedia, massive retaliation.

[80] اندلعت الحرب الكورية في 25 من حزيران / يونيو 1950، عندما اندفع نحو 75 الفا من جنود "جيش الشعب" الكوري الشمالي عبر الحدود مع كوريا الجنوبية والتي كانت تعرف بخط العرض 38، والذي كان يمثل الحدود بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجمهورية كوريا الجنوبية. تحولت الأزمة الكورية بسرعة - في ظل الحرب الباردة- إلى أزمة دولية ظلت نيران حربها مشتعلة لثلاث سنوات.

وفي تموز / يوليو 1950 تدخل الأمريكيون في الحرب الى جانب كوريا الجنوبية. فقد كان المسؤولون الأمريكيون ينظرون الى تلك الحرب على أنها "حرب مع القوى الشيوعية العالمية".

واخيرا، وبعد معارك كر وفر ضارية، وفي تموز / يوليو 1953 وقّعت **اتفاقية هدنة**، وانتهى القتال. وحُددت منطقة فاصلة سميت بـ "المنطقة منزوعة السلاح" بين الجانبين، وشكلت لجنة هدنة عسكرية لوضع شروط الهدنة موضع التنفيذ وتم تبادل الأسرى في أيلول/سبتمبر 1953. وهكذا، وضعت "الحرب الكورية" أوزارها، ولكن ليس قبل ان تفتك بأرواح حوالي 5 ملايين شخص من مدنيين وعسكريين.

هذا مع العلم أنه وفي عام 1954 فشلت المحادثات التي أجريت في جنيف بسويسرا في رسم خطة سلام طويل الأمد، ولم توقع معاهدة سلام دائمة بين الكوريتين مطلقًا.

وتعرضت هذه النظرية لأول اختبار لها أثناء حرب الهند الصينية، وهو ما أثبت أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحرب شاملة هو مجرد تهديد فقد مصداقيتة وأيضا عقبه إطلاق الاتحاد السوفياتي لصاروخ Spotnik 1357 يحمل قمرا صناعيا، وهذا ما برهن على القدرة الإستراتيجية للاتحاد السوفياتي[81].

ب- **في الستينات**: ظهرت في أمريكا استراتيجية جديدة هي "**استراتيجية الرد المرن** ". تعني كلمة "مرن Flexibale" وجود العديد من الآراء "Mulitple opinions" المتعلقة بأزمة صاعدة، ووجود مجموعة من الآراء حول أزمة معينة يقلل من احتمالية قيام الحرب[82]. **والفكرة الرئيسية** للرد المرن هي **زيادة القدرة** على الحد من الرد بالأسلحة النووية.

ساهم في وضع هذه الاستراتيجية كل من الرئيس الامريكي الرابع والثلاثين (**دوايت ايزنهاور**) ورئيس الأركان حينذاك (ماكسويل تايلور Maxwil Tailor) وشاع استعمالهما خلال فترة "الحرب الباردة" واتخذت هذه النظرية عدة تسميات: "الرد تحت السيطرة"، "الاستجابة المرنة"، "نظرية التدرج في الهجوم الانتقامي":

Response under control, flexibale response, Progressive theory in retaliation offence.

نشأت هذه النظرية بالمعنى الإستراتيجي للتخلي عن "الرد الانتقامي" واستبداله بشيء مرن وأكثر عرضة للسيطرة، فلا يجب الرد على العدوان بحرب عنيفة تستخدم فيها كل الوسائل حتى الذرية وإنما يجب الرد بطريقة مرنة وبقدرات تتناسب مع ما حدث من عدوان [83].

ومن جهته صرح جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) قائلا: "إن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن ترد على الاستفزازات العسكرية The U.S would respond to military provocation".

والإستراتيجية تكون، على المستوى الذهني، كتفكير يقوم على مجموعة من المبادئ:

- الكفاءات والمهارات Comptencies and skils.
- المحيط أو البيئة Environment.
- القيم والعادات Values and customs.
- الإمكانيات والوسائل Capabilities and means [84].

وجرى التاكيد على أن تكون هذه الاستراتيجية **مرنة وحاسمة** في الوقت نفسه، وتلحظ الاستعداد لخوض حرب عالمية نووية، أو تقليدية كبيرة أو صغيرة. وبالتالي فإن الاستراتيجية المذكورة تناولت مجالاً واسعاً من الحروب، كما أنها كانت تسمح بخوض ما يسمى بـ "**الحرب المحدودة**" مع إستخدام الوسائط النووية، وكانت تتجه، كسابقتها، إلى إحراز السيادة العالمية ومجابهه "الانظمة الشيوعيه" و "الثورات الإقليمية" [85].

ففي عام 1961، قدَّم الرئيس الامريكي الخامس والثلاثون (**جون كنيدي John Kennedy**) هذا البديل بإعلانه أن "وضعنا الدفاعي ينبغي أن يتصف بالمرونة والتصميم في آنٍ واحد، ولابد أن يدرك كل معتدٍ من الأعداء المحتملين الذين يفكرون في شن هجوم على أي منطقة من مناطق العالم الحر أن ردَّنا سوف يكون مناسباً وسريعاً وفعّالاً وبانتقاء شديد". وهذه الاستراتيجية التي أعلن عنها (كنيدي) كانت

---

[81] إكرام بركان، مرجع سابق.

[82] John lewis Gaddis, *strategies of containment : Flixibable respone*, 1998, On : www.nuclear frte.org.

[83] في وقت لاحق اقتنع الرئيس الامريكي جون كنيدي (الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة) بهذه النظرية ودافع عنها لأنها "توفر المقدرة على التصرف وتساهم في الحفاظ على مصداقية الردع".

[84] W.P, *what is strategic thinking*? C F A R, center for Applied reseanch, 2001.

[85] لمزيد من التفاصيل قارن:

Joseph, Robert G. and John F. Reichart. *Deterrence and Defense in a Nuclear Biological, and Chemical Environment*. National Defense University, 1999.

Morgan, Patrick M. *Deterrence Now*. Cambridge University Press, 2003

تهدف إلى تجنُّب استراتيجية الانتقام الشامل أحادية الجانب، والهيمنة النووية بانتهاج قدر أكبر من التماثل والمرونة.

وعندما أصبح (ليندون جونسون Lyndon Johnson) رئيساً للولايات المتحدة (الرئيس السادس والثلاثين) في نوفمبر 1963، كانت **"استراتيجية الردّ المرن"** تخضع للتجربة في جنوب شرقي آسيا، وخلال مدة رئاسته أظهرت **تجربة فيتنام** مدى التحديات الناجمة عن خوض حرب تقليدية محدودة ضد عدو غير تقليدي [86]. ولعل من أسباب فوز (**ريتشارد نيكسون Richard Nixon**) في الانتخابات، عدم رضا الرأي العام عن مجريات الحرب في فيتنام، فضلاً عن البصمات الواضحة التي وضعها (**هنري كيسنجر Henry Kissinger**)، وما أجراه من تغييرات على السياسة الدفاعية الأمريكية. وتعتبر **"سياسة الوفاق"** وهو الاسم الذي أُطلق على **استراتيجية نيكسون- كيسنجر** تنقيحاً آخر لاستراتيجية الاحتواء، حيث جرى التأكيد على انتهاج المسلك الدبلوماسي لإقناع السوفييت بـ "قبول" شرعية الآيديولوجيات الأخرى، وما يكسبه الجميع من فوائد في ظل نظام عالمي يسوده الاستقرار. وتواصلَ هذا الحوار في فترة رئاسة (**جيمي كارتر Jimmy Carter**)، الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة، الذي سعى للتوصُّل إلى سياسة خارجية أمريكية جديدة تقوم على "قيم أخلاقية رفيعة بعدم التدخُّل، ورفض استخدام القوة العسكرية"، حيث أعلن عام 1977: "إننا نرغب في تجميد تطوير وإنتاج الأسلحة، وتقليص الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى حدٍ كبير".

ج- **وفي العام 1971 أعلنت واشنطن عن "إستراتيجية الردع الوقائي** Strategy Deterrence Protector**".** ومن المعلوم ان هذه النظرية تقوم على **أربعة أركان مهمة** تتمثل في:

1- **تهديد** الخصم باستخدام القوة ضده إذا ما أقدم على اتخاذ إجراءات تصعيدية.
2- **إقناع** الخصم بعدم استخدام القوة، لأنه سيجابه بقوة ضخمة قادرة على تدميره وتدمير قوته.
3- **اللجوء** إلى إقناع الخصم بمبادرة سلمية قد تعدل من سياسته التصعيدية، مثلما قامت به الدول الكبرى من مبادرات لضبط التسلح في مرحلة "الحرب الباردة".
4- **اعتماد** الصلح مع الخصم بدلا من التصعيد وذلك لتجنب قيام حرب بالوسائل التقليدية أو استعمال السلاح النووي.

وحين صاغت القيادة السياسية - العسكرية الأمريكية، وجهات نظر جديدة عرضتها في مذهبها العسكري، حول طبيعة الحرب وتصنيفها، حيث قسمت الحروب إلى **أربعة** أنواع، حسب **الوسائط** التي تُستَدعي للاشتراك **ومقاييس** التنفيذ **وتناسب** القوى على ساحة الصراع وهي:

- الحرب النووية الاستراتيجية الشاملة؛
- الحرب النووية المحدودة على مسرح العمليات؛
- الحرب التقليدية الشاملة؛
- الحرب التقليدية المحدودة على مسرح العلميات.

ولعلاقة هذه الاستراتيجية بالتحولات التي شهدتها فترة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 سنتحدث عن ذلك بالتفصيل في مكان آخر من هذه الدراسة.

د- لوحظ عند **عتبة الثمانينات**، انقلاب مفاجيء في الاستراتيجية الأمريكية. فعندما تولّى (**رونالد ريجان**) الرئاسة خلال الثمانينيات (1981-1989)، عمل على عكس ما كانت تسعى إليه إدارة (كارتر) من تقليص للأسلحة الاستراتيجية، حيث حصل على موافقة الكونغرس لزيادة المخصصات الدفاعية على مدى

[86] كانت الحرب باهظة التكلفة من حيث عدد الوفيات البشرية الهائلة، التي شملت 3 إلى 4 ملايين من الفيتناميين من كلا الجانبين و نحو 13 مليون لاجئ ، و 1.5 إلى 2 مليون لاوسيا و كمبوديا، ومقتل 58.159 جندي أمريكي اضافة الى أكثر من 153000 اطلق سراحهم. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D9%85:Khalid_Gomaa/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85

ست سنوات، لأغراض التطوير والتدريب وزيادة الرواتب. ولعل الأمر الأكثر طموحاً في ذلك هو برنامج الدرع الدفاعي الصاروخي، أو ما يُطلق عليه: **مبادرة الدفاع الاستراتيجي** (SDI) [87].

ومن جهة أخرى فإنه وفي عام 1982 تبنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بصورة رسمية نظرية "العملية أو الموافقة الجوية – البرية Theory OF Operoitions Air-land " [88] وقد تضمنت هذه النظرية وجهة نظر جديدة للقيادة العسكرية الأمريكية حول طبيعة وطرائق خوض الأعمال القتالية. زد على ذلك أنها كانت تولي الأهمية الخاصة لتنفيذ المواقع والمعارك الجوية البرية، المشتركة بقوتي جحافل وتشكيلات القوات البرية والقوى الجوية. كما أن الأعمال القتالية الجوية - البرية، الهجومية ستأخذ طابعاً متسارعاً وحاسماً، وتجمع بين المناورة الواسعة للقوات والاستعمال الكثيف للوسائط النارية والتدميرية العالية الدقة على عمق كبير.

إن **جوهر** نظرية "العملية (الموقعة) الجوية – البرية" من وجهة نظر الخبراء العسكريين الأمريكيين ينحصر في العمل على "سحق العدو على كامل عمق البنية العملياتية للقوات المعادية"، وذلك عن طريق التأثير عليه إلى أقصى حد ممكن بالأسلحة النووية والكيميائية.

إن القيام بالتأثير العميق الذي يقوم على أساس تزويد قادة التشكيلات المشتركة بالمعطيات الاستطلاعية "الاستخباراتية" في حينه، يقتضي القيام بالأعمال المنسقة تبعاً للأهداف والزمان والمكان، بين الطيران وقوى ووسائط جحافل وتشكيلات وقطعات القوات البرية، لتدمير وإعاقة العدو وشل أعمال الأنساق الثانية للعدو وإحتياطاته، أو لبعض أغراضه الهامة (مثل: وسائط الهجوم النووي، ومقرات القيادة والسيطرة، وعُقد الاتصال، وأغراض المؤخرة العملياتية، والمعابر والممرات والجسور.. الخ). وبالنتيجة فإن ذلك يؤدي إلى التفوق العملياتي أو التكتيكي، وفي النهاية "تأمين سحق العدو" على مراحل. وقد طبقت هذه النظرية - كما هو معلوم- في "**عملية عاصفة الصحراء**" والتي انطلقت في 17 كانون الثاني/يناير إلى 28 شباط/فبراير 1991 فأدت إلى طرد قوات النظام العراقي السابق التي احتلت الكويت حينذاك، وتحرير دولة الكويت وإعادة السيادة إليها.

---

[87] في الثمانينات من القرن العشرين ظهر مصطلح "**حرب النجوم**" في "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وهذا المطلح وهو إسم شهرة لـ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي Strategic Defense Initiative " وتم طرحه من قبل الرئيس الاميركي الأسبق (رونالد ريغان) في 23 آذار /مارس من عام 1983 لاستخدام الأرض والنظم الفضائية لحماية الولايات المتحدة من هجوم بالصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية. وركز على مبادرة الدفاع الاستراتيجي بدلا من الاستراتيجية السابقة المخالفة لعقيدة التدمير المتبادل المؤكد. ورصد ريغان لذلك ميزانية بلغت 26 مليار دولار على مدى 5 سنوات في أقصى درجات السرية ولا يمكن كشف الأسلحة عن طريق أجهزة قياس الحرارة حيث إن مدة عمل الصاروخ لا تزيد عن 5 دقائق وتستخدم برامجه من أجهزة الكمبيوتر إذ يسمح للصورايخ أكتشاف الصواريخ المعادية رغم الدخان واللهب وهي أيضا مايعرف بـ "أشعة الموت" وتتألف من أشعة الليزر وتمت في سنة 1985، وفق نظام يدعى "القاتل". لمزيد من التفاصيل قارن:

SDI مبادرة الدفاع الاستراتيجي، حرب الفضاء، تأليف: أقطاب العلماء الأمريكيين، ترجمة: محمد أسعد عبد الرؤوف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988)؛ كذلك:

Guertner, Gary; Snow, Donald (1986). *The Last Frontier: An Analysis of the Strategic Defense Initiative*. D.C. Heath and Company.

David Pahl (1987). *Space Warfare And Strategic Defense*, Exeter Books.

Mowthorpe, Matthew (2004). *The Militarization and Weaponization of Space* (1st ed.), New York: Lexington Books.

[88] لمزيد من التفاصيل حول هذه النظرية قارن:

John L. Romjue, The Evolution of the Airland Battle Concept, *Air University Review*, May-June 1984.

والنص متاح أيضا على الرابط التالي:http://www.au.af.mil/au/afri/aspj/airchronicles/aureview/1984/may-jun/romjue.html

وأخيراً، ونتيجة تفاعل عدّة عوامل لا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيلها، أتت استراتيجية الاحتواء التي تم تتويجها بما سمي في حينه بـ "النهضة العسكرية" في عهد الرئيس الامريكي (رونالد ريغان) أُكلها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وبذلك انتهت مواجهة امتدت على مدى خمسة عقود تقريباً بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وهكذا غدت "القوة" والقوة وحدها هي المؤثر في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وراح رجال الدولة حينذاك وكبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين يهددون بحرب نووية، ويعلنون عن مناطق هامة في العالم تقع على بعد آلاف الكيلومترات من القارة الأمريكيه، أنها غدت مناطق مصالح حيوية لواشنطن، ووفقاً لمباديء المذهب العسكري الأمريكي التي تقترح وترسم الإعداد ومجرى الحروب المحتملة في "أراضي ما وراء البحار".

لذا فإن هناك أربع قيادات موحدة من أصل خمسة منتشرة حتى في زمن السلم خارج الولايات المتحدة، في أوربا - وفي المحيط الأطلسي- والمحيط الهادي وفي القارة الأمريكية. وإضافة لذلك فإنه وبناء على المهام العسكرية المطلوبة فقد قسمت القوات المسلحة الأمريكية إلى **قوات استراتيجية**، و **قوات عامة** و **قوات ووسائط نقل القطاعات والتشكيلات** و **قوات تدخل سريع** لتأمين التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في منطقة "الشرق الأوسط" بصورة خاصة، وأية منطقة أخرى في العالم.
هذا الى جانب انتشار شبكة متطورة من القواعد العسكرية في جميع المناطق المهمة استراتيجياً في العالم، كي تحقق مرونة للانتقال إلى الأعمال القتالية، وتؤمن لهذه الغاية الوجود الدائم لتجمعات هامة من القوات العسكرية الأمريكية، على مسارح ما وراء البحار ولتردفها بالتعزيز اللوجستي والتسليحي في حالة الأزمات.

والخلاصة، إن فكرة العمل من موقع القوة The Action From Stronge Position سيطرت على المذهب العسكري الأمريكي، وظهر كتاب "دليل ضابط الركن في القوات المسلحة الأمريكية" معرّفا الاستراتيجية العسكرية بأنها: **فن استخدام القوة المسلحة وعلمها، بفرض تحقيق أهدافها السياسية القومية، عن طريق استخدام القوة أو التهديد به**، ثم جاءت حرب الكويت عام 1991م وُطبقت فيها نظرية العملية الجوية - البرية.

المبحث الثالث: ملامح الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء "الحرب الباردة" حتى انتهاء ولاية جورج دبليو بوش

بانهيار الثنائية القطبية شهد النظام الدولي جملة من التحولات على الصعيد الهيكلي والقيمي، مما جعل بعض المفكرين يتحدثون عن القطيعة مع الأطر النظرية والمفاهيم القديمة. وهكذا شاعت آنذاك مفاهيم تتحدث عن "نهاية التاريخ" و "نهاية الجغرافيا" و "نهاية الآيديولوجيا"، وحتى "موت الدولة/الأمة". ويمكن هنا قراءة **ثلاثة تحولات رئيسية** بعد "الحرب الباردة" هي [89]:

أولا - على المستوى الإستراتيجي: ظهور **عالم بدون معالم ثابتة**، حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في الغالب ترتيبات ما بين الحربين العالميتين (نظام فرساي، ويمثل المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى).

[89] مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط - واقع وآفاق، جامعة منتوري/قسنطينة (الجزائر) يومي 29 - 30 أفريل 2008 ، ص 1.

ثانيا - <u>على المستوى الاقتصادي</u>: سمحت العولمة بصيغتها الرأسمالية المنفلتة ببروز **عالم بدون حدود،** حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويطرح مفهوم الدولة/الأمة للنقاش (نظام وستفاليا، والذي تضمن أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة) [90].
ثالثا - <u>على المستوى الإيديولوجي</u>: انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك النظام الاشتراكي خلق **عالم بدون عدو واضح،** والعمل على خلق عدو جديد يلعب نفس الدور في السابق، التناقض شرق- غرب (نظام يالطا).

وقد عرفت هذه المرحلة بـ **"مرحلة ما بعد الحرب الباردة"** [91] و قد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي جديد وبيئة استراتيجية جديدة [92]. وهكذا فإنه وعندما شارفت "الحرب الباردة" على نهايتها، أصبح واضحا لدى الجميع أن البيئة الجيوسياسية قد دخلت في مرحلة تحولات بنيوية عميقة وواسعة، وأن البناءات الجيوستراتيجية التي أقيمت في مالطا بعد الحرب العلمية الثانية آيلة إلى السقوط، لأنها لا تستطيع الإستمرار وسط بيئة لم َتعد تشبه كثيرا ما كانت عليه من تراسيم تغيرت ملامحها بشكل جوهري.
أحدثت نهاية نظام يالطا [93] تحولات كبيرة في القارة الأوربية، كانت لها أثارا عميقة على هذا الفضاء الجيوسياسي المتميز. هذه التحولات أثارت من جديد تساؤلات حول إعادة تشكيل الهندسة الأمنية في أوربا ما بعد "الحرب الباردة"، وخصوصا ما تعّلق برؤية ومكانة ودور الولايات المتحدة في هذه العملية. و بالملموس فإن هذا الوضع الجيوسياسي المجمد وهذا الاستقرار الإستراتيجي المبني على توازن الرعب، إنتهى بشكل دراماتيكي: تفكّك حلف وارشو – في الأول من تموز 1991– وانهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الاول/ديسمبر من نفس العام، لينتهي معه نظام "السلام المستحيل والحرب غير المحتملة"، حسب **ريمون آرون (Raymond Aron)**.
وقد اقتضت ضرورات البيئة الاستراتيجية الجديدة من الولايات المتحدة إعادة فحص للاستراتيجيات الموروثة عن "الحرب الباردة" التي كانت إستراتيجيتا "الردع– الاحتواء Deterrence and containment" حجر الزاوية فيها والتحول إلى بناء استراتيجية جديدة بإمكانها استيعاب التحولات الجديدة، ومتغيرات "النظام الدولي الجديد".

وتأسيسا على ذلك، فانه يمكن توصيف الإستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال إجلاء الزوايا **الأربع** التالية [94]:
أ. **<u>من زاوية التحليل الجيواستراتيجي</u>،** انصب الاهتمام الأمريكي على منع ظهور أقطاب أو تحالفات لقوى تكون منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا السياق يبدو التفكير الاستراتيجي الأمريكي وكأنه

---

[90] يعتبر صلح وستفاليا (1648) أول اتفاق دبلوماسي في العصور الحديثة أرسى نظاما جديدا في أوروبا الوسطى مبنيا على مبدأ سيادة الدول. وقد اصبحت مقررات هذا الصلح جزأ من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة. أنهى هذا الصلح والمعاهدات التي انبثقت عنه حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (معظم الأراضي في ألمانيا اليوم) وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة (هولندا). لمزيد من التفاصيل قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[91] Matlock, Jack (2004). *Reagan and Gorbachev: How The Cold War Ended*, New York: Random House.
Beschloss, Michael and Strobe Talbot (1993). *At the Highest Levels:The Inside Story of the End of the Cold War*. Boston: Little, Brown & Company.
"*Post-Cold War Conflict Deterrence*." Naval Studies Board, National Research Council National Academy Press, 1997.
Brooks, Stephen and William Wohlforth (2007). Clarifying the End of the Cold War Debate. *Cold War History* 7:3, pp. 447-454.

[92] لمزيد من التفاصيل قارن: زلمي خليل زاد، **الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة وانعكاساتها على العالم، التقييم الاستراتيجي**، الطبعة الاولى (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).

[93] "يالطا" هي منطقة روسية على البحر الأسود، في شباط 1945 اجتمع فيها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيلت والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين ومعهما رئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل، واتفق الطرفان على تقسيم أوربا إلى منطقتي نفوذ (أوربا الشرقية لروسيا، وأوربا الغربية للولايات المتحدة)، وكانت إيطاليا شاهدا على ذلك.

[94] لمزيد من التفاصيل قارن: لزهر وناسي، **الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسط وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث 11 سبتمبر 2001**، ...، مصدر سبق ذكره، ص 8.

يعيد إنتاج أجواء "الحرب الباردة" لاحتواء القوى المنافسة، أو إعادة بعث لنظرية الاحتواء containment إلى مجال أرحب يرتبط بالاحتواء الشامل للقوى الصاعدة في العالم.

ب. **من زاوية التحليل الجيوسياسي**، ستشكل قارة آسيا بحكم ديناميكية التطور السريع والثقل الاقتصادي والسكاني والعسكري الذي تتبوئه على الساحة العالمية، فضلا عن اشتمالها على قوى إقليمية متحفزة استراتيجيا وانطوائها على محاور جيوبوليتيكية مهمة، ستشكل قيدا على الحراك السياسي للولايات المتحدة. وعليه فإن هذه الأخيرة، ستسعى إلى بناء ترتيبات إستراتيجية جديدة تَحُدُّ من ديناميات التفاعل الداخلي في آسيا وتمنعها من تهديد المصالح الأمريكية، في صورة تحالفات أوراسية Alliances Eurasian، تُفضي إلى تعددية قطبية غير متوازنة.

ج. **من زاوية إعادة تعريف "المصلحة الوطنية"**، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى أن تأخذ خريطة المصالح الأمريكية وضعا شبكيا ذو امتدادات عالمية يؤشر عليها بالمناطق الحيوية Vital Area للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في العالم .

د. **من زاوية التفاعل الارتباطي بين الجيوسياسي والجيو/اقتصادي**، تسعى الولايات المتحدة إلى استكمال أدوات السيطرة العسكرية على مراكز إنتاج الطاقة في العالم والتحكم في المفاصل الجغرافية لنقل الطاقة، بدءا من الشرق الأوسط وصولا إلى نفط آسيا الوسطى وغازها، وبهذا تستطيع التحكم في السياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية.

فبعد نهاية "الحرب الباردة" التي عرفت مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي: الرئيس الجمهوري **جورج بوش** George Bush **(**1989 – 1993**)**، ثم الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** Bill Clinton (1993 – 2001)، ثم جورج دبليو بوش G.W Bush (2001-2009)، ثم عودة الديمقراطيين مع **باراك أوباما** B.Obama (2009-2017)، وجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم بدون حدود ولا معالم ولا "عدو". وقد عبر عن هذا الوضع **كراوثمر** Krauthmer و هو أحد المحافظين الجدد بقوله: "إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه" [95]. وهذا كله دفع الإدارات المتعاقبة المشار اليها أعلاه، الى البحث عن دور للولايات المتحدة في "عالم ما بعد الحرب الباردة".

وفيما يخص الولايات المتحدة الامريكية فان أكثر ما يلفت النظر هو الجانب الجيوسياسي، فانتهاء حقبة الصراع الآيديولوجي بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي السابق دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في كيفية تشكيل إستراتيجيتها ومذهبها العسكري بما يتلاءم والوضع الجديد وأهدافها ومصالحها كذلك [96].

ويمكن تحديد **أهم التحولات** في هذا الجانب كما يلي [97]:

- **تحول بنية النظام الدولي من جهة، وإعادة ترتيب مراكز القوى وفقا للبيئة الدولية الجديدة**. فكما هو معروف، شهد العالم بعد تفكك الإتحاد السوفييتي قدوم حقبة "الأحادية القطبية" الذي تمثلها الولايات المتحدة في مختلف الجوانب، المتوجة بانتصار الرأسمالية وما كانت تدعو إليه أمريكا من "قيم ومبادئ" خلال فترة الحرب الباردة، وكذا ميل الولايات المتحدة إلى تقلد مسؤوليات القيادة في سياستها الخارجية، بدءا بتصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الأب)، على إثر حرب الخليج عام 1991، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم نظاما عالميا جديدا.

---

[95] نقلا عن هادي قبسى، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :الواقعية و المحافظية الجديدة**، مصدر سبق ذكره، ص2

[96] قارن: Harvey M. Sapolsky, *US Military Doctrine since the Cold War*, May 6 2009, available on :http://www.e-ir.info/2009/05/06/us-military-doctrine-since-the-cold-war/

[97] لمزيد من التفاصيل قارن: نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 - 2012، **"دفاتر السياسة والقانون"**، العدد التاسع، جوان 2013، ص 379 – 397. "دفاتر السياسة والقانون"، مجلة تصدر عن قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح- ورقلة/ الجزائر؛ كذلك: بن عمار إمام، **الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي – دراسة حالة العراق-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة/الجزائر، ص 60 ولاحقا.

- **أولوية القوة العسكرية في السياسة الخارجية**. فرغم الدعوة المتزايدة لبروز المتغيرات الثقافية والاقتصادية بعد "الحرب الباردة"، إلا أن القادة الأمريكيين بدءا بالرئيس (كلينتون) لم يهملوا أهمية الوسيلة العسكرية في السعي لتحقيق المصالح والأهداف القومية للولايات المتحدة، مثل تدخلها (اثناء حقبة الرئيس بيل كلينتون) في كوسوفو والصومال وهايتي والعراق، وما فعله (بوش الأب) مباشرة بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، في العراق وبناما Panama. كل هذه التدخلات تم تسويغها تحت غطاء "التطهير العرقي"، أو "الحكومة الفردية"، أو "تطوير أسلحة الدمار الشامل"، وبعض هذه التدخلات كانت باسم "الإنسانية" ولذا تم تبريرها من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأنها بمثابة "رد على تهديد مفترض".
- **أعطت فترة ما بعد "الحرب الباردة" هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة**، لكي تنفرد بالسيطرة على مراكز القوة عالميا، فتبرز أحادية الدور الأمريكي في "النظام العالمي الجديد" في عديد من المظاهر لعل **أهمها** ما يلي:

1. **تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة** في معالجة القضايا والأزمات الدولية (على سبيل المثال حرب الخليج في عام 1991، حرب افغانستان 2001، احتلال العراق عام 2003.. الخ).
2. **ممارسة الولايات المتحدة للهيمنة على المؤسسات الدولية والامم المتحدة**. فبالنسبة للمؤسسات الدولية، يبرز ذلك بشكل واضح في النفوذ الأمريكي في صندوق النقد الدولي MFI والبنك الدولي WB، منظمة التجارة العالمية WTO [98].

أما بالنسبة للهيمنة على مراكز القرار في منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، فيظهر من خلال القرارات الصادرة عن (مجلس الأمن الدولي). ويمكن الاتفاق مع الاطروحة التي تقول أن هناك أمثلة كثيرة تشير بوضوح إلى أن السلوك الأمريكي قد أضعف لدرجة كبيرة دور الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن، إذ أصبح هذا الأخير وبدرجة كبيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية [99].

3. **مع نهاية "الحرب الباردة" وغياب الإتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي كقطب دولي مؤثر في السياسة الدولية كُسر المنطق الإيديولوجي، وتعرض التوازن الدولي إلى خلل كبير واستبدل بالمنطق الأحادي السائد الذي بدأت تتزعمه الولايات المتحدة**. وكان هذا الحدث إيذانا بنهاية "القطبية الثنائية" وبداية "عهد الأحادية القطبية"، التي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية طارحة شعارات ودعوات تتفق وإستراتيجيتها المعلنة في العمل على نشر قيمها الخاصة، كـ "الديمقراطية" و "حقوق الإنسان"، و "مبادئ الاقتصاد الحر". وقد ظهر ذلك على لسان الساسة الأمريكيين، فمثلا وقف الرئيس الأمريكي الاسبق (جورج بوش الأب) عام 1990 أثناء إلقاء خطابه التقليدي السنوي بالكونغرس حيث أشار بوضوح الى أن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد قرنا أمريكيا بمقدار ما كان القرن الذي سبقه قرنا أمريكيا [100].

ومن هنا ساد شعار الانفراد بعالمية الدور الأمريكي في السياسية الدولية، ورقابتها على الأسلحة الاستراتيجية في إطار حلف الناتو (NATO). ومن أبرز منظري الاتجاه تشارلز كروثامر (Charles Krauthammer) الذي أعلن أن الانفراد الأمريكي بعالمية الدور الذي يعلن ان المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية في عالم يتسم بتعدد الأقطاب Multipolor Word لم تكن اكثر من اسطورة، سرعان ما تفجرت [101] كون الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك إمكانات ضخمة في حقول متنوعة عسكريا ودبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا، مما يجعلها لاعبا حاسما في أي صراع، وفي أي جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية.

---

[98] بحسب المفكر الأمريكي المعروف نعوم تشومسكي N. Chomsky فقد اصبحت هذه المؤسسات بمثابة وسائل لتصدير "القيم الأمريكية" لدول العالم، المتمثلة في "تحرير التجارة"، و "تنظيم الاقتصاد"، و "حرية الأسواق" و "تشجيع التنافس التجاري". لمزيد من التفاصيل قارن:
Noam Chomsky, "*Profit Over People. Neoliberalism and Global Order*". Seven Stories Press, 1999.

[99] قارن: مصباح زايد عبيد الله، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة** (بيروت: دار الرواد، 2002)، ص 299؛ كذلك: لطفي حاتم، آراء **وافكار حول التوسع الرأسمالي (مالمو:** منشورات تموز، 2007)، ص 153 ولاحقا.

[100] Charles Krauthammer, "The Unipolar moment revisited", *National interest*, winter 2002/03, available at: http://www.belfercenter.ksg.harvard.edu/files/ Krauthammer

[101] Charles Krauthammer, « The Unipolor Moment », *Foreign Affairs* (America and the World 1990-1991),vol.70,n=o1,1991, op, cit, p.24

فقد نجحت الولايات المتحدة خلاله في بناء قوة عسكرية ضخمة ومتفوقة، تتوازن مع قدرتها الاقتصادية، الأمر الذي فتح أمام القوة الأمريكية طريق الهيمنة، وإن كان التحدي السوفيتي سابقا قد عطل انطلاق الحلم الأمريكي بجعل القرن العشرين "قرنا أمريكيا"، فقد تأجل الحلم إلى القرن "الحادي والعشرين"، فالولايات المتحدة هي مركز العالم ومحوره، وعليها أن تقود العالم في مختلف المجالات، تعبيرا عن الحق والقوة معا، وأن تقدم النموذج الذي تحتذي به كل شعوب العالم، نحو سيطرة فلسفة "الهيمنة". وهو الفكر الذي يقوم على أن الولايات المتحدة تسعى إلى زيادة قوتها النسبية (مقارنة بقوة الدول الأخرى) إلى أقصى حد، فالدول تكسب الأمن ليس من خلال توازن القوى، بل عبر اختلال توازن القوى لمصلحتها وجاءت الفوضى بتسمياتها المختلفة من "خلاقة" و "بناءة" للحد من نظرية توازن القوى نحو ما سمي بتوازن التهديد The Balance of Threat كما يسميه ستيفن والت Stephen M. Walt [102].

ويرى (تشارلز كروثمر) "أن انتهاء الحرب الباردة أعلن قدوم السلام الامريكي Pax American على غرار السلام الروماني Pax Romanica " [103].

المطلب الاول: الإستراتيجية الأمنية خلال فترة بوش الأب (1989-1993)

بعد انتهاء "الحرب الباردة" وتراجع دور العامل الآيديولوجي مؤقتا لصالح العامل الاقتصادي والعسكري- وهو تماما ما يتماشى مع رؤية الجمهوريين- وإثر التحولات الدولية التي طرأت على الواقع الدولي بالانتقال إلى وضع الأحادية القطبية، فإن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا وهو: **ما هي طبيعة ومعالم الإستراتيجية الأمنية الأمريكية خلال فترة رئاسة بوش الأب؟ وما هي أهم القضايا التي واجهت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة؟**

تقتضي الضرورة هنا وفي اطار المسعى للإجابة على هذا السؤال التوقف قليلا عند بعض القضايا.

بعد نهاية "الحرب الباردة" وجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم بدون حدود ولا معالم ولا عدو، ما جعل الإدارات المتعاقبة من بوش الأب وكلينتون إلى بوش الإبن، تبحث عن دور للولايات المتحدة في "عالم ما بعد الحرب الباردة"، وهو ما أدركه المفكرون الأمريكيون، عملا بـ **"نظرية التحدي والاستجابة"** للمؤرخ أرنولد توينبي (**Arnold Toynbee**)، التي تقول أن المدنيات التي تواجهها التحديات هي فقط التي تزدهر وفي غياب التحديات تراوح مكانها ثم تضمر، وكذلك **"نظرية الكتلة المزدوجة"** لكانيتي ومضمونها استمرار الدولة لا يكون إلا بوجود دولة ثانية ترتبط بها، سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا، فوجود الدولة الثانية أو حتى التخيل الكثيف لها كفيل بضمان تماسك الأولى، ومن نتاج هذه الأطر نجد **"نظرية صدام الحضارات"** لصامويل هنتنجتون [104].

في خضم هذه التجاذبات احتدم النقاش وتمحور حول **ثلاثة اتجاهات** [105]:

الاتجاه الأول: يجمع أنصاره على أن **جوهر الصراع القادم سيكون اقتصاديا**، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة مواجهة الأقطاب الاقتصادية الأخرى (اليابان والصين والاتحاد الأوربي).

---

[102] يمكن العثور على هذه النظرة في العديد من أعماله. لمزيد من التفاصيل قارن على سبيل المثال:
Walt, Stephen M. "The Imbalance of Power". *Harvard Magazine* (March–April 2004). Retrieved November 16, 2012.
Walt, Stephen M. "*The Origins of Alliances*", Cornell University Press, 2014.

[103] ورد الاقتباس عند: أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط والنظام الدولي الجديد، مجلة **"المستقبل العربي"**، العدد 170، 4/1993، ص 38-39.

[104] Huntington, Samuel P., "*The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*", New York, Simon & Schuster, 1996.

[105] لمزيد من التفاصيل قارن: سوسن العساف، **إستراتيجية الردع – العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، ط 1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 162 ولاحقا.

الاتجاه الثاني: يرى بأن **طبيعة الصراع في القرن القادم سيكون حضاريا**، نتيجة سعي الولايات المتحدة لنشر منظومتها الفكرية والقيمية والتي سوف تتصادم مع حواجز الحضارات الأخرى، وتندرج أطروحة صدام الحضارات ضمن هذا الاتجاه.
الاتجاه الثالث: يتمسك أنصاره باستمرار **أهمية العامل العسكري في التوازنات الدولية**، وعليه فكل الدول ذات القدرات العسكرية والخارجة عن نطاق المظلة الأمنية الأمريكية تشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الأمريكية، لذلك يجب العمل على منع ظهور أو تطور أي مصدر تهديد، عملا بمقولة "إذا لم تصنع مستقبلك فإن الآخرين سوف يصنعون لك هذا المستقبل".

لقد كان كل اتجاه من الإتجاهات الثلاثة للصراع القادم (اقتصادي أو حضاري أو عسكري) يدفع باتجاه تبني أطروحاته في صياغة السياسة الأمريكية.

من المعروف أنه وفي اوائل التسعينات من القرن العشرين، عاد **"الوِلسنيون الجدد"** للتعبير عن اعتقادهم بأنه لدى الولايات المتحدة فرصة رائعة لخلق عالم جديد، وأن على الأمريكيين بذل كل الجهود لاستغلال هذه الفرصة لنشر "ثورة ديمقراطية" في العالم أجمع. والشيء الملاحظ أن إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) قد احتضنت هذه الرؤية غداة إعلان شن الحرب ضد العراق نهاية العام 1990. فمن ضمن الأهداف المحددة للولايات المتحدة خلال عملية بناء الحملة العسكرية هذه، أشار الرئيس (بوش الأب) أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي في 11 سبتمبر 1990 إلى هدف وصفه بالخاص والرئيسي أسماه "بناء نظام عالمي جديد" (Building a New World Order) واضعا تفصيلاته حسب الصورة التالية: "نظام دولي جديد، حقبة جديدة خالية من التهديد باستعمال العنف، أكثر قوة في متابعة العدل وأكثر أمنا في السعي نحو السلام. عهد يمكن فيه لأمم الشرق والغرب، الشمال والجنوب، من أن تزدهر في رخائها، ومن العيش في تجانس [...]. اليوم يصارع النظام الجديد لكي يولد عالم يختلف تماما عن الذي نعرفه، حيث سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون، عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة، عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف" [106].
وبالمقابل فان الكثير من الملاحظين كانوا ينظرون إلى رؤية إدارة بوش (الأب) لدور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة على أنها تكتيكات أكثر منها رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، على الرغم من أنها حاولت توظيف المثاليات الأمريكية وتدعيم القوة العسكرية في آن واحد.
ويمكن الاتفاق مع الملاحظة التي أشار إليها احد الباحثين [107] وهي ان إدارة بوش (الأب) لم تكشف في إطار التّنظير، عن نموذج استراتيجي مفصل يوضح على وجه التحديد ما الذي تريد تحقيقه في حقل السياسة الخارجية. والشيء الذي أصبح أكيدا هو أن تركيز جورج بوش (الأب) على الاتجاهات التقليدية للسياسة الخارجية والمسائل العسكرية والأمنية إلى حد أهمل معه الأساس الاقتصادي الذي تعتمد عليه قوة الولايات المتحدة في الداخل والخارج - خاصة بعد أن تقدم هذا العنصر ليحتل مع العنصر العسكري صدارة تركيبة بنية القوة في التحولات التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة-، جعل أغلبية الناخبين يصوتون لصالح منافسه بيل كلينتون مرشّح الديمقراطيين في رئاسيات 1992 [108]. فقد عرض كلينون على الأمريكيين برنامجا متوازنا جعل فيه الأولوية الأولى لمعالجة المشاكل الداخلية -الاقتصادية أساسا- دون إغفال متطّلبات الدور الأمريكي الأول في السياسة العالمية، والذي سيتم رسمه مع الإدارة الجديدة وفقا لمذهب جديد يتلاءم مع البيئة الجديدة (الداخلية والخارجية)، يخلِف مذهب الاحتواء الذي انَتفت مبررات وجوده بنهاية "الحرب الباردة".

---

[106] ورد الاقتباس عند أحمد عبد الرزاق شكارة، " **الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**"، مصدر سابق، ص41
[107] قارن: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**. مصدر سبق ذكره، ص 71.
[108] ما يمكن ملاحظته خلال الفترة الرئاسية لبوش الأب أنه ركز جُلَّ اهتمامه على قضايا السياسة الخارجية على حساب القضايا الداخلية. وهو ما اعتبره (Brzeziński) السبب المحتمل لتدني شعبية بوش وخسارته للانتخابات. انظر: زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية- ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي،2007)، ص 84.

وتعتبر عملية **"عاصفة الصحراء"** أهم محطة في فترة حكم الجمهوريين تحت رئاسة بوش الأب، والتي شارك فيها **500** ألف عسكري ينتمون الى عدة دول بقيادة الولايات المتحدة. وتمثلت أهداف الحرب الواضحة في منع سيطرة أيا كان على نفط المنطقة، لأن ذلك يمس مباشرة المصالح الأمريكية الحيوية، ما يسمح بتعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية. وقد شكلت أيضا عملية عاصفة الصحراء لدى الكثيرين الفرصة الثمينة لاستعادة العلاقات المدنية - العسكرية الأمريكية (أي استعادة دور المجمع الصناعي – العسكري) التي تضررت كثيرا بسبب انتهاء حرب الفيتنام، وهو ما عبر عنه الجنرال **(كولن باول)** وزير الدفاع الأمريكي حينذاك وهو منتشيا بـ "النصر المؤزر" بقوله "الطريقة التي تجاوب بها الأمريكيون بشكل عام مع الأزمة تمكنت من طرد الأرواح الشريرة لفيتنام... وبفضل عاصفة الصحراء وقع الشعب الأمريكي ثانية في حب قواته المسلحة" [109].

ولعل من أبرز الأحداث إبان فترة حكم الرئيس بوش الأب هو انسحاب قوات الاتحاد السوفياتي السابق من أفغانستان في شباط 1989 وانتصار "المقاومة الأفغانية" المدعومة من قبل الولايات المتحدة، سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/نوفمبر 1989 وتوحيد ألمانيا في تشرين الأول/أكتوبر 1990، وأخيرا حل الحزب الشيوعي السوفيتي في آب 1991 وتفكك الاتحاد السوفياتي. كل هذه الاحداث والتطورات هي التي دفعت بوش الأب ليتحدث عن "النظام العالمي الجديد" الذي تكون فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بدون منافس بعد انتهاء "الحرب الباردة" [110].

ومن المفيد الاشارة هنا الى انه وبعد انتهاء حقبة "الحرب الباردة" أخذ منظِّرو الإستفراد الأميركي يصوغون المقدِّمات العملية لفلسفة السيادة المطلقة، انطلاقاً من نواة آيديولوجية ذات محورين[111] :

- **<u>الأول</u>**، الإعتقاد بأنَّ أميركا مكلَّفة بتنفيذ رسالة سماوية أو مهمة آلهية مقدسة. فهذه "الرسالة" ليس جديدة في الواقع بل تحدث عنها رؤساء الولايات المتحدة الواحد تلو الآخر.

فمثلا الرئيس **جورج واشنطن** (1789- 1797): أكد على" ان الله أراد لأمريكا أن تكون الموطن الذي يبلغ فيه الإنسان كمال إنسانيته، وأن تصبح أرضا تيسّر العلوم والفضيلة والحرية والسعادة والمجد...إن قضيتنا قضية البشرية قاطبة ".

في حين رأى الرئيس **توماس جيفرسون** (1801-1809): "أن الأمة الأمريكية أمة عالمية تسعى لتحقيق مبادئ تصلح للعالم كله".

أما الرئيس **ودرو ويلسون** (1913-1921): فأشار الى "إن الولايات المتحدة الأمريكية في قبضة آله مسخر لتحقيق إرادته".

من جهته اعتبر الرئيس **جون كينيدي** (1961-1963):" أن شؤون العالم هي قضايا سياسية واقتصادية داخلية للولايات المتحدة الأمريكية ".

اما الرئيس **جورج دبليو بوش** (2001 – 2009): فكتب وهو يبرر حروبه "أن الحرب الأمريكية هي حرب صليبية وحرب عادلة، تهدف إلى نشر القيم الإنسانية الأمريكية في العالم" [112].

- **<u>والثاني</u>**، اليقين بأنَّ أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل ممكنة والمتاحة.

---

[109] ورد الاقتباس عند: أندرو باسيفيتش، **الإمبراطورية الأمريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط 1، 2004)، ص 22.

[110] لمزيد من التفاصيل قارن: نور الدين حشود، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة** ...، مصدر سبق ذكره، ص ص 379 – 397.

[111] نبيلة بن يحيى، **الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن**..، مصدر سابق، ص 44-45.

[112] جميع الاقتباسات عن الرؤساء المريكيين مأخوذة عن فنسان الغريب. انظر: فنسان الغريب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**، الطبعة الأولى (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 57 ولاحقا.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية خلال حكم بيل كلينتون (1993-2001)

خلافا للرئيس (جورج بوش الأب) الذي كان متيقنا من أن القوة العسكرية هي الأساس في صياغة الاستراتيجيات الأمنية، فقد تغيرت آراء الإدارة الأمريكية بقدوم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعين (**بيل كلينتون Bill Clinton**)، والذي أكد على أن امتلاك القوة العسكرية وحدها ليس كافيا للمضي قدما في قضية الانفتاح العالمي، لذلك أصبحت **"القوة الموسّعة"** السمة المميزة للسياسات الأمنية الأمريكية خلال التسعينيات من القن العشرين. إلا أن ذلك لم يسهم في تجنب الحروب أو التقليل منها، فقد أكدت لجنة مختصة في صياغة الأمن القومي في تقريرها عام 1999على أن الولايات المتحدة ومنذ نهاية "الحرب الباردة" اشتركت في أكثر من (40) تدخلا عسكريا مقابل (16) تدخلا فقط خلال فترة "الحرب الباردة" بأكملها [113].

بالمقابل، أظهرت إدارة كلينتون حرصا شديدا على ترويج قناعتها بأن صياغة إستراتيجية متكاملة جديدة لا يكفي لوحده، بل يتعين أيضا تبيان مبرراتها للشعب الأمريكي. لأجل ذلك كان لابد من استبدال الهدف المنفرد الذي مثله "احتواء الشيوعية" بمسوغات أكثر تشابكا بحيث تنسجم مع الحقبة الجديدة، وتحقّق بالتالي خلاصة مختلف الرؤى حول دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتوفّر قاعدة مفاهيمية صلبة للسياسة الخارجية للإدارة الجديدة.

لم تظهر هذه الرؤية الجديدة - حينها- بشكل أكثر وضوحا من ظهورها في أوربا، ففي قلب هذه الإستراتيجية تظهر إرادة الأمريكيين في التعامل مع ضمان أمن القارة الأوربية كهدف استراتيجي غير قابل للتحول. غير أن التحول طال أبعادا أخرى تمتّد من الدوافع، إلى طبيعة هذا الهدف، مرورا بطرق ووسائل تحقيقه في الفترة الجديدة.

فخلال حقبة "الحرب الباردة"، كانت المصالح الحيوية للولايات المتحدة تتحدد في إطار مواجهة "التوسع الشيوعي". وفي هذا الإطار، مثّل ضمان أمن أوربا الغربية التزاما استراتيجيا حضي بالإجماع وأعطيت له الأولوية، كونه كان يمثل مصلحة حيوية أمريكية لا يتطلب تبرير خصوصيتها وأهميتها عظيم الجهد. ولكن نهاية الحقبة المذكورة أحدثت تقّلبات جيوسياسية عميقة وواسعة، فافقد تغير العالم بشكل كبير، ثم أن أوربا أصبحت فضاء جيوستراتيجيا يختلف كثيرا عن فضاء "نظام يالطا"[114].

وبالملموس فان تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي وضع سياسة الولايات المتحدة تجاه أوربا أمام مفارقة ظاهرة؛ فمن جهة، هناك تراجع حقيقي للتهديد الشامل، ولكن هناك أيضا تراجع للسلم إضافة الى تنامي غير محدود للمخاطر وحالات اللاإستقرار في مرحلة تحولات صعبة وحاسمة وغير واضحة المعالم، لا يمكن للولايات المتحدة، لحسابات استراتيجية وجيوسياسية، أن تنأى بنفسها عن مراقبتها وإدارتها وتوجيهها - خصوصا في الجزء الشرقي من اوربا الذي شهد الانتقال المعكوس من الاشتراكية الى الرأسمالية - لأن ذلك سيكون له ثمن سياسي كبير وتأثير سلبي على مكانتها القيادية في هذا الفضاء الجيوسياسي الحيوي بالنسبة لها. ومن جهة أخرى، فانه في الوقت الذي كانت تزداد فيه القيود على الالتزامات الأمريكية الخارجية بسبب محدودية الموارد، أصبحت القوى الأوربية التي استفادت من نظام الأمن الذي ظلّ متمحورا حول الالتزام والحماية الأمريكية طيلة حقبة "الحرب الباردة"، منافسين حقيقيين ومحتملين للولايات المتحدة على أكثر من صعيد وخصوصا الاقتصادية منها. وهذا يعني أن استمرار تحمل الولايات المتحدة لأعباء "الالتزام بضمان استقرار وأمن القارة الأوربية" على نحو ما فعلته خلال "نظام يالطا"، سيكون في غير صالحها ضمن إطار هذه المنافسة، وسيعمق الاختلال ويوسع

---

[113] قارن: أندرو باسيفيتش، **الإمبراطورية الأمريكية** ...، مصدر سابق، ص 198.

[114] يعد "نظام يالطا" تعبيرا عن النتائج التي افرزتها الحرب العالمية الثانية والتي تجسدت في مؤتمر يالطا (اتفاقية يالطا) وهي الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين وبين بريطانيا بزعامة تشرتشل والولايات المتحدة بزعامة روزفلت. وقعت هذه الاتفاقية في مدينة يالطا السوفياتية الواقعة على سواحل البحر الأسود من 4 إلى 11 شباط/فبراير عام 1945، ولقد ناقش المؤتمر كيفية تقسيم ألمانيا وكيفية محاكمة أعضاء الحزب النازي وتقديمهم كمجرمي حرب، بالإضافة إلى كيفية تقسيم ألمانيا إلى أربع اجزاء كما رغبت بريطانيا والولايات المتحدة أم إلى ثلاث كما رغب الاتحاد السوفيتي، وأيضًا تقسم مدينة برلين بنفس الطريقة التي قسمت بها ألمانيا. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7

الفجوة بين قدرات أصبحت أقلّ توّفرا والتزامات صارت أكثر اتّساعا [115]. وكل هذه التحولات تطلبت جملة من التغيرات في السياسة الخارجية لمواجهة التحديات الجديدة والمتجدة. وقد عبر عن هذا التوجه رئيس دبلوماسية الولايات المتحدة (خلال فترة حكم بيل كلنتون) وارن كريستوفر *Warren Cristopher* قائلا: "لم تشهد بلادنا منذ أواخر الأربعينات تحديا كالذي تشهده اليوم لصياغة سياسة خارجية جديدة برمتها لعالم تغير بصورة أساسية، وكما كان عليه الحال لنُظرائنا في ذلك الوقت، فإننا بحاجة إلى تصميم إستراتيجية جديدة لحماية المصالح الأمريكية [...] و لابد لهذه الإستراتيجية من أن تعكس التغيرات الأساسية التي تتميز بها هذه الحقبة" [116].

يمكن تقسيم فترة حكم الرئيس كلينتون، الى قسمين او **فترتين** فرعيتين [117]. ركّز في **العُهدة الأولى** على القضايا الداخلية مع عدم التركيز (أو تركيز أقل) على السياسة الخارجية التي اعتبرها امتدادا للسياسة الداخلية. ولكن بالنظر لبعض التجاذبات بين مختلف المؤسسات السياسية الأمريكية وتبادل الأدوار، والتطورات العالمية، عادت القضايا الخارجية للبروز في **العُهدة الثانية**.

وقد اتسمت فترة رئاسة (بيل كلينتون) بغياب جدول أعمال واضح ودقيق لقضايا السياسة الخارجية ونادرا ما كانت الاجتماعات تبدأ وتنتهي في موعدها المحدد، وتتسم مشاركة بعض المسؤولين بالعفوية وبعضهم كان من المعنيين بالشؤون الداخلية، ومع ذلك يحضرون مداولات مجلس الأمن القومي، ولم يكن الرئيس الصوت المسيطر بل مجرد مشارك في النقاش. وقد عبر رئيس هيئة الأركان حينذاك عن ذلك بقوله "لو كنتَ قادما من المريخ، ولا تميز بين زيد وعمرو وانضممت للنقاش لما أمكن لك أن تعرف من هو الرئيس"[118]. إلا أن الأمور استقرت بعد ذلك، وحتى في العُهدة الثانية لكلينتون لم يكن الرئيس أو مستشار الأمن القومي أو وزير الخارجية يتولى القيادة، عكس ما حصل في فترة بوش الأب.

بالطبع تستند أصول القوة غير المسبوقة – و التي لا تساويها قوة أخرى- التي كانت تتباهى بها إدارة بوش، إلى نهاية المرحلة الأخيرة من التنافس، أي "الحرب الباردة" التي امتدت خلال الفترة 1945-1990 [119]. لقد أدت "ثورات" وسط وشرق أوروبا في 1989 وتفكك الاتحاد السوفيتي في 1991، بالولايات المتحدة إلى تبوء موقع القوة العسكرية القائدة في العالم. كما منحت هذه التطورات الرأسمالية الأمريكية منفذاً لمناطق كانت قبل ذلك مغلقة دونها بسبب تقسيم العالم خلال "الحرب الباردة" إلى كتلتين عظميتين متنافستين. وتعد **وسط آسيا** أبرز هذه المناطق، حيث تحتوي على احتياطات نفطية كبيرة وتحتل موقعاً استراتيجياً على الحدود بين مناطق النفوذ الروسية والصينية. بيّد أن انهيار النظام الاشتراكي لم يوقف التنافس بين الدول الكبرى. وقد قال بعض الباحثين الذين لم يتأثروا بما قيل في زهو النصر حول "نهاية التاريخ" و "بداية قرن أمريكي جديد"، إن انتهاء الاستقرار المبني على الثنائية القطبية سوف يؤدي

---

[115] قارن: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**، مصدر سابق، ص 7 ولاحقا.

[116] وثيقة: "وزير الخارجية الجديد يتحدث عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية". **مجلة المجال**. وكالة الإعلام الأمريكية. واشنطن. العدد 262/263 . كانون الثاني/شباط 1993. وقد ورد النص عند زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا**..، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[117] لمزيد من التفاصيل قارن: نور الدين حشود، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب**...، مصدر سابق، ص 384 – 386.

[118] ورد عند بريجنسكي. انظر: زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية - ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[119] يعجُ الادب الخاص بـ "الحرب الباردة" بالكثير من الاعمال حولها وكيف انتهت وقد اشرنا في مكان آخر من هذا العمل الى العديد منها. لمزيد من التفاصيل قارن أيضا على سبيل المثال لا الحصر: أريك هوبسزباوم، **عصر التطرفات الكبرى – القرن العشرين الوجيز، 1914-1991**، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، الطبعة الاولى، 2011؛ كذلك؛

Zubok, Vladislav. (2000). Why Did the Cold War End in 1989? Explanations of 'The Turn. In: *Reviewing the Cold War: Approaches, Interpretation, Theory* Westad, Odd Arne (ed.) London: Frank Cass, 2000, pp. 343-369.

Davis, Simon, and Joseph Smith. *The A to Z of the Cold War* (Scarecrow, 2005).

Friedman, Norman (2007). *The Fifty-Year War: Conflict and Strategy in the Cold War*. Naval Institute Press.

Heller, Henry (2006). *The Cold War and the New Imperialism: A Global History, 1945–2005*. New York: Monthly Review Press.

الى مرحلة جديدة من المنافسة الجيوسياسية العنيفة، وبالتالي إلى مخاطر وعدم استقرار أكثر مما كان في مرحلة ما قبل 1989 [120].

وبشكل أكثر تحديداً، **واجهت** الولايات المتحدة **مصدرين محتملين للمخاطر**: جاء **الأول** من داخل المعسكر الرأسمالي الغربي، من **ألمانيا واليابان**، اللتين كانتا خاضعتين إلى قيادة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية طوال "الحرب الباردة"، لكنهما تطورتا إلى منافسين مهمين للرأسمالية الأمريكية. إن تدهور المكانة الاقتصادية الأمريكية النسبية في مواجهة هاتين الدولتين كان أحد العوامل المهمة وراء دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة من الأزمات في أواخر الستينات.

اما **المجموعة الثانية** من المنافسين المحتملين للولايات المتحدة في حينه فضمت دولاً من خارج المعسكر الغربي. فروسيا الاتحادية ظلت دولة عظمى برغم إفقارها ووقوعها في فوضى سياسية واجتماعية- اقتصادية. فهي تمتلك آلاف الرؤوس النووية وتمتد عبر "أوراسيا" وتضم أو تحد مناطق ذات احتياطيات كبيرة لمصادر الطاقة. ومع ذلك تبقى **الصين** التهديد الأهم نتيجة النمو الاقتصادي السريع الذي حققته والذي اعطاها الموارد الكافية لصعودها كقوة عسكرية عظمى في أكثر مناطق العالم عرضة لعدم الاستقرار. وفي الوقت الذي تراجع فيه التهديد الاقتصادي الياباني في التسعينيات، صعدت الصين بوصفها التهديد الأساسي الذي يواجه الرأسمالية الأمريكية في الأجل الطويل، وهو ما يشير إليه العديد من المفكرين الاستراتيجين الكبار في الولايات المتحدة.

ومع تاكيدات العديد من المحللين على وجود مثل هذا التهديد إلا ان البعض الآخر مثل مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر (1977- 1981) **زبيغنيف بريجينسكي** (Zbigniew Brzezinski) كان أكثر تشككاً في قدرة الصين على النمو لتصبح تحدياً حقيقياً للهيمنة الأمريكية، خاصة عندما ترتكز التنبؤات على "توقعات إحصائية ميكانيكية" حسب قوله. يعد Brzezinski أقوى من يعتقدون أن التحدي الذي يواجه الطبقة الحاكمة الأمريكية هو الحفاظ على قيادتها للدول الرأسمالية الغربية بالإضافة إلى بسط نفوذ هذه القيادة لتشمل القوى الكبرى الأخرى. إن النجاح الجيوسياسي الأساسي لإدارة كلينتون (1993 – 2001) يتمثل في بسط الهيمنة الأمريكية في "أوراسيا". وكان ذلك مهيئاً بفعل الخلفية الاقتصادية، حيث حظيت الولايات المتحدة بانتعاش شهد تصاعداً في أغلب عقد التسعينيات. في تلك الأثناء شهد الاقتصاد الألماني ركوداً خلال معظم ذلك العقد، فيما عانت **اليابان** من أسوأ أزمة انكماش تواجه دولة رأسمالية كبيرة منذ الثلاثينات. إن التحول النسبي في ميزان القوة الاقتصادية لصالح الولايات المتحدة دعمه اللجوء الانتقائي إلى القوة العسكرية من جانب إدارة كلينتون. إن الحملة التي قام بها حلف الأطلنطي على صربيا في عام 1995 والحملة الأوسع نطاقاً في كوسوفا في عام 1999 ساعدتا على تأكيد تبعية الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة واعتماد هذا الاتحاد على القوة العسكرية الأمريكية حتى في حل النزاعات التي تقع في فنائه الخلفي، في البلقان [121].

هذا مع العلم ان حرب البلقان في عام 1999 كانت بمثابة مناسبة لترويج آيديولوجية "التدخل الإنساني"، خاصة من قبل رئيس الوزراء البريطاني حينذاك (**توني بلير Tony Blair**)، من أجل تأكيد حق "المجتمع الدولي" (الذي هو في هذه الحالة الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيين !) في تجاوز مفهوم السيادة الوطنية وشن حرباً على الاقل من اجل معاقبة انتهاكات حقوق الانسان التي تقترفها "الدول المارقة"[122].

ومن هذا المنطلق اتبعت إدارة كلينتون استراتيجية جديدة قائمة على التعددية بمعنى العمل المشترك، من خلال إعادة تأسيس الرابطة عبر الأطلسية من خلال إعادة بناء علاقة جيوسياسية متجددة مبنية على مبدأ القيادة (**Leadership**) الذي يقتضي أن تمتلك القوة المتفوقة مشروعية جمع الآخرين في منظومة

---

[120] لمزيد من التفاصيل قارن: أليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية** (القاهرة: مركز الدراسات الاشتراكية، (د.ت.ن)، ص 6

[121] **المصدر السابق**.

[122] لمزيد من التفاصيل قارن: *Masters of the Universe: NATO's Balkan Crusade*, Tariq Ali (ed), (2000)

جماعية، وحق المبادرة والسير بهم نحو غايات مشتركة، مع السماح لهم ودفعهم إلى لعب أدوار شراكة - مع تحمل أعبائها- تقف عند خط رفض كل حركية قد تؤدي إلى تهديد وضع التفوق ومكانة الريادة.

ويرى بعض الباحثين المتخصصين في هذا الموضوع ان اعادة تعريف طبيعة وحدود الدور الأوربي في معادلات الهندسة الأمنية الجديدة ارتبط بجملة عوامل من بينها **ثلاثة** يرونها أساسية [123]:

1. إن نهاية "الحرب الباردة" غيرت في طبيعة التهديدات على أمن أوربا والولايات المتحدة، وخلقت وضعية تتطلب التنسيق في استعمال الأدوات العسكرية، الدبلوماسية والاقتصادية لمواجهة التهديدات الجديدة؛
2. تميزت نهاية "الحرب الباردة" بأولوية المصالح الأمنية على الاقتصادية، وبينت وجود خلافات بنيوية بين الشركاء. هذه الخلافات اعطت للاعتبارات الداخلية (الاقتصادية أساسا) وزنا مؤثِّرا في الحوار عبر الأطلسي؛
3. ومن جهة ثالثة فإن نهاية "الحرب الباردة" غيرت من مفهوم الأمن نفسه وخصوصا في الربط بين عنصرين أساسيين؛ العسكري والاقتصادي، وبالتالي على الأهمية النسبية لهما في الرابطة عبر الأطلسية.

ان هذا الخط البراغماتي الذي أطلق عليه مفهوم "القيادة عبر الشراكة" (Leadership by Partnership)، يتضمن – بحسب مهندسيه - تحقيق ثلاثة أهداف أساسية [124]:

- منع قيام قطب أوربي استراتيجي مستقل خارج الرابطة الأطلسية؛
- تشجيع إقامة هوية دفاعية أوربية داخل الإطار الأطلسي؛
- تحقيق شراكة أورو-أطلسية إستراتيجية في إدارة المصالح الغربية المشتركة في العالم.

ومن المعروف أن المفكر الاستراتيجي الراحل Brzeziński ، الذي كان أحد المهندسين الأساسيين لتوسيع حلف الأطلسي، قام بشرح الدوافع الحقيقية لهذه الاستراتيجية في كتابه الموسوم (رقعة الشطرنج الكبرى The Grand Chessboard) [125] وقدمها باعتبارها إحدى مكونات التوجه الأعم للحفاظ على الهيمنة الأمريكية اعتماداً على سياسة "فرق تسد" التي اتسعت لتشمل القارة الأوروبية. و دافع Brzeziński عن بناء أمريكا لتحالف من أجل احتواء وإخضاع المنافسين المحتملين كألمانيا، روسيا الاتحادية، الصين واليابان.

و على الرغم من التأكيد على مسألة بناء التحالفات، (حيث أن Brzeziński كان يرغب في رؤية علاقة تعاون بين الدول العظمى في المستقبل البعيد جداً) فإن استراتيجية إدارة كلينتون كانت بعيدة عن أن تكون متعددة الأطراف. فقد كان العمل على توسيع حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي بمثابة وسيلة لتأكيد الهيمنة الأمريكية في "أوراسيا"، وليس بديلاً عن السيادة الأمريكية. وكما قال أحد الأمريكيين المحافظين، إن لجوء كلينتون ومستشاريه للعمل المشترك لم يكن إلا لأغراض نفعية: يفضل الأمريكيون التحرك بمساندة وقبول الآخرين إذا ما استطاعوا، لكنهم أقوياء بما يكفي للتحرك المنفرد إذا اقتضى الأمر [126].

لقد بادرت الولايات المتحدة بشن "حرب البلقان" في عام 1999 تحت غطاء (حلف الناتو)، دون أي مرجعية من (مجلس الأمن الدولي). علما أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت الأمم المتحدة بالفعل حينما قصفت العراق في عام 1998 بمساعدة بريطانيا وآخرين [127].

---

[123] Micheal Smith and Stephan Woolcock, "Learning to Cooperate: The Clinton Administration and The European Union". *International Affairs*, Vol 70, N°03, Autumn 1994. p459.

[124] زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**، مصدر سابق، ص 196

[125] Zbigniew Brzezinski,*The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*, Op, cit.
وتوجد ترجمة عربية للكتاب، انظر: زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى ...**، مصدر سبق ذكره. أكرر: ان الترجمة الصحيحة للاسم هي زبيغنيف وليس زبيغنيو، لأن هذا المفكر من اصول بولندية حيث يلفظ اسمه الاول **زبيغنيف**.

[126]Robert Kagan, 'Multilateralism, American style, *Washington Post*, *13 September 2002*.

[127] لمزيد من التفاصيل قارن: محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني إلى البعد السياسي. في: محمد الاطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة (كتب المستقبل العربي) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1999).

لقد كانت تلك الحجج الإمبريالية الدافع وراء تحذير (هنتنجتون)، من أنه: "بتصرف الولايات المتحدة كما لو أن العالم هو أحادي القطبية، فإنها تصبح وحيدة في العالم... في نفس الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة عادة دولاً عديدة باعتبارها دولاً مارقة، فإن الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان أصبحت هي القوة العظمى المارقة" [128].

وبشأن **"استراتيجية الحرب الاستباقية"**، فقد اختفت مع الفترة الرئاسية الاولى للرئيس (بيل كلينتون) أية مؤشرات على تفكير الاوساط المحدِدة للسياسة الخارجية الامريكية. و عادت هذه الرؤية للبروز في أوساط الادارة الامريكية مع حلول 22 مايس 1997 تاريخ بداية عرض ومناقشة تقرير "المراجعة الرباعية للدفاع The Quadrennial Defense Review " من قبل وزير الدفاع الامريكي آنذاك ويليام كوهين (William Cohen) امام الكونغرس [129]. ثم اصبح وزير الدفاع في ادارة كلينتون ويليام بيري (William Perry) في 1 كانون الاول/ديسمبر 1996 ملزما بإحداث هذا المجلس وهو ما تم فعلا. و بعد ذلك باسابيع قليلة أقدم كلينتون على تغيير في غاية الاهمية: فقد عيّن في ظروف غامضة (**ويليام كوهين**) وزيرا جديدا للدفاع حيث قام هذا الأخير بُعيد مباشرة مهامه في شهر شباط 1997 بتعيين عناصر جديدة في "مجلس الدفاع الوطني" و اشرف بشكل سريع و في غضون بضعة أشهر على احياء و اصدار"المراجعة الرباعية للدفاع".

لقد تمت مناقشة تقرير كوهين في الكونغرس خلال الفترة بين 22 آيار 1997 و 15 كانون الاول/ديسمبر من نفس السنة حيث وقع تبنيه بشكل نهائي. يقول التقرير في اهم فقراته ما يلي: "سيبقى العالم مكانا خطرا و غير آمن بشكل كبير و ستواجه الولايات المتحدة على الأغلب عددا من التحديات الجدية لأمنها من الآن حتى سنة 2015. أولا، سنواصل التعرض لمجموعة من المخاطر الاقليمية، اكثرها أهمية على الاطلاق يمثله تهديد التحرش بالولايات المتحدة و اصدقائها في مناطق حساسة و غزو كبير لحدودها من قبل دول معادية تملك قوة عسكرية مهمة. و في جنوب غرب آسيا، يواصل كل من العراق و إيران التسبب في المخاطر لجيرانهما و للتدفق الحر للنفط من المنطقة. سيبقى الحصول على النفط في المستقبل المنظور حاجة قومية للولايات المتحدة". و في مكان آخر يتعرض التقرير بشكل مباشر الى خيار "الحرب الاستباقية" كخيار استراتيجي للولايات المتحدة حيث يقول:"إن مسألة اتخاذ القرارات بشأن استعمال القوة العسكرية يجب ان تُحدد قبل اي شيء على اساس المصالح القومية للولايات المتحدة (...) و عندما تكون المصالح حيوية – أي تتسم باهمية كبيرة و شاملة في بقاء و أمن و حيوية الولايات المتحدة- فيجب آنذاك ان نقوم بكل ما يلزم للدفاع عنها بما في ذلك، و إذا دعت الضرورة، الاستعمال الأحادي للقوة العسكرية (The Unilateral se of military force) و ذلك لأسباب منها منع ظهور تحالف أو قوة اقليمية معادية". و في رسالة علنية بتاريخ 26 كانون الثاني 1998 موجهة الى الرئيس الامريكي كلينتون دعا انصار "الحرب الاستباقية" [130] الرئيس لتبني استراتيجيتهم الهجومية و وضعها موضع التنفيذ من خلال العدوان على العراق، ذلك المثال الذي ما فتئت كل الوثائق أعلاه من الرجوع إليه عند الدعوة لاستراتيجية "الحرب الاستباقية".

لقد وُقعت هذه الرسالة من قبل ثمانية عشر شخصية سياسية و فكرية كشفوا فيها لأول مرة عن وجود تيار واضح المعالم يتبنى استراتيجية "الحرب الاستباقية"، و شملت القائمة العديد من الشخصيات التي لعبت أدوارا سياسية في الحرب الأخيرة على العراق: **دونالد رامسفيلد**، وزير الدفاع و قبل ذلك المسؤول البيروقراطي و المخضرم في وزارة الدفاع و النائب المتنفذ في الكونغرس؛ و **بول وولفويتز**، نائب وزير الدفاع في حينه؛ و **ريتشارد بيرل (Richard Perle)** كبير مستشاري وزير الدفاع حتى الحرب على العراق و الذي بدأ حياته السياسية ضمن دواليب وزارة الدفاع في السبعينات رفقة صديقه وولفويتز؛ و

---

[128] Samuel P. Huntington, The Lonely Superpower, .*Foreign Affairs*, March/April 1999

[129] يمكن الاطلاع على الوثيقة على الموقع الالكتروني : " **مشروع القرن الامريكي الجديد**" The Project for a New American Century
http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm

[130] http://www.newamericancentury.org/iraqletter1998.htm

بيتر رودمان (**Peter Rodman**) مساعد وزير الدفاع الامريكي المكلف بشؤون الامن الدولي و الذي عمل في وزاراتي دفاع ادارتي ريغن و بوش الاب؛ و **ريتشارد ارميتاج** (Richard Lee Armitage) مساعد وزير الخارجية الامريكي؛ و جون بولتون (**John Bolton**) و هو الآخر مساعد وزير الخارجية الامريكي؛ و باولا دوبريانسكي (**Paula Dobriansky**) نائبة وزير الخارجية الامريكي المكلفة بالشؤون الدولية؛ و زلماي خليلزاد (**Zalmay Khalilzad**) و الذي كُلف كمبعوث رئاسي في مهام حساسة في حروب الرئيس بوش الابن سواء في افغانستان او العراق و الذي له إرتباطات قوية بعدد من الشركات النفطية الأمريكية خاصة منها Unocal؛ و ايليوت ابرامز (**Elliot Abrams**) كبير مستشاري الرئيس بوش الابن في مجلس الامن القومي في شؤون الشرق الاوسط و شمال افريقيا؛ و روبرت زوليك (**Robert Zoellick**) و الذي كان يشغل منصب الممثل التجاري الأعلى للولايات المتحدة ضمن مكتب الرئيس بوش الابن و الذي عمل سابقا ضمن دواليب وزارة الخارجية خاصة عهد الرئيس بوش الاب. كما ضمت قائمة الموقعين على الرسالة تشكيلة منوعة من "مفكري الظل" منهم بالخصوص: فرانسيس فوكوياما (**Francis Fukuyama**) المحسوب عادة على "الليبراليين"؛ و ويليام كريستول (**William "Bill" Kristol**) اهم منظري تيار المحافظين الجدد حينها؛ و روبرت كاغان (**Robert Kagan**) المنظر الثاني في مجموعة المحافظين الجدد؛ ثم جيمس وولسي (**James Woolsey**)مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية خلال أواخر الثمانينات من القرن العشرين و العضو في عدد من مراكز البحث الامريكية و أحد أهم الوجوه التي تتصدر منظري المحافظين الجدد؛ و ويليام بينيت (**William Bennet**) أحد المفكرين الأساسيين لتيار المحافظين الجدد و الذي يرجع تأثيره الى عهد الرئيس (**رونالد ريغان**) حيث شغل منصب وزير التعليم و هو حاصل على دكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة تكساس. بالاضافة الى هؤلاء فان عددا من الوجوه السياسية مثل وولفوويتز و بيرل و رودمان و دوبريانسكي لعبت في الواقع دورا تنظيريا و تملك عموما خلفيات اكاديمية في مجال العلوم السياسية.

واذا كانت مجموعة "الحرب الاستباقية" في ادارة بوش قبل 11 أيلول/سبتمبر 2001 لم تنجح في اقناع الرئيس كلينتون فقد نجحت في التحكم في طاقم ادارة الرئيس بوش الإبن. فكما اوضحنا أعلاه فان عددا هاما من الموقعين على الرسالة عُينوا في مناصب حساسة من قبل إدارة بوش الابن و هو ما عكس سيطرة كاملة على وزارة الدفاع - حيث يجب اضافة اسم دوغلاس فايث (**Douglas Feith**) [131] الى المجموعة أعلاه- بالاضافة الى سيطرة جزئية على وزارة الخارجية. تجدر الاشارة هنا الى ان سرعة التغيرات الميدانية دفعت بالبعض الى التراجع أو تبني مواقف هذه المجموعة، غير ان اهم المؤشرات التي تدل على الاضطراب الذي يمكن ان يحدث داخل هذه المجموعة و يعكس وحدتها الهشة كان الصراع الذي دار بين "مجموعة السياسيين" و "مجموعة المنظرين" في صيف 2001 أي قبل أسابيع قليلة من أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، يوم كانت إدارة الرئيس بوش الابن تمر بحالة صعبة جدا حيث استمر بشكل واسع الجدال حول مدى شرعية الرئيس الامريكي عقب واحدة من اكثر الانتخابات الرئاسية إثارة للجدل في تاريخ الولايات المتحدة. كان لذلك تأثير أكيد على البرامج الأولية التي قررها طاقم الادارة الامريكية و التي تأثرت بالشعبية الضعيفة للادارة الجديدة. فمن جملة التغييرات الطارئة كان التخفيض في ميزانية وزارة الدفاع مقارنة لما نادى به في السابق أقطاب "المحافظين الجدد" المسيطرين على وزارة الدفاع. فقد نشر كل من كريستول و كاغان في عدد 23 تموز/جويلية 2001 من دورية *Weekly Standard*) مقالا مشتركا بعنوان "**بدون دفاع**" [132]. يبدأ المقال كالتالي: " هذه نصيحة ضرورية الى صديقين قديمين، هما دونالد رامسفيلد و بول وولفويتز: استقيلا".

---

[131] هو من مجموعة "المحافظين الجدد"، في بداية حياته المهنية كان (دوغلاس فايث) ينتمي الى الحزب الديمقراطي ولكن بعد ذلك انتقل إلى الحزب الجمهوري، حيث شغل عددا من المناصب في مجال الأمن الوطني في إدارتي رونالد ريغان وجورج بوش الابن. وتحت إدارة بوش الابن، تولى منصب مساعد وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد) لشؤون السياسات فيما بين عامي 2001 و2005. وفي تلك الفترة ساعد فايث على تشكيل علاقات البنتاغون في مناطق متعددة في العالم، مع التركيز بوجه خاص على الشرق الأوسط عامة والعراق على وجه التحديد.

[132] Kristol, W and Kagan, R. "No Defense", *Weekly Standard*, July 23 2001.

في مقال له بعنوان "البحث عن السياسة الخارجية" (Looking For a Foreign Policy) يقول ستانلي هوفمان Stanley Hoffman ما يلي:

"منذ نهاية الحرب الباردة، شرعت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في مهمة للبحث عن خط موجه جديد على شاكلة مذهب الاحتواء الذي صاغه جورج كينان في عامي 1946 و 1947، والذي كان موجهها طيلة الحرب الباردة" [133].

وقد بدا واضحا أن التوجه الجديد اعتمد على رؤية "توازنية" (Equilibriste)، فبين التيار التدخلي، الهيمني الذي يريد من الولايات المتحدة أن تقوم بدور عالمي مهيمن، والتيار الانعزالي التقليدي الداعي إلى انسحاب الولايات المتحدة من مسؤولياتها العالمية المكلِفة دون مردود، اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة اتجاها يحاول أن يكون موفِّقا بين الاثنين، وبالتالي أكثر تكيّفا مع واقع وضعية الولايات المتحدة الذي يفرض عليها مسؤوليات عالمية قيادية دون أن تُطرح هذه المسؤوليات بالشكل المطلق، وفي الوقت نفسه يمكِّن الإدارة من الالتفات لمعالجة الوضع الداخلي، وهي المهمة التي كانت تقع على رأس قائمة أولويات الإدارة المنتخبة في نوفمبر 1992[134]. وقد عبر كلينتون عن هذا التوجه في خطابه الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 27 سبتمبر 1993.

ويرى بعض المهتمين بهذه الاشكالية أن تبنّي الإدارة الأمريكية خلال "حقبة كلينتون" لهذا الاختيار جاء نتيجة موازنات قادتها إلى النتيجة التالية: "إن سياسة خارجية مبنية على مبدأ الهيمنة العالمية سيكلِّف الولايات المتحدة ثمنا اقتصاديا باهظا، كما أن إتباع سياسة مبنية على مبدأ الانعزالية التقليدية سيكلِّفها ثمنا سياسيا أكبر " [135].

"ولسونية براغماتية" (Pragmatic Wilsonism)، هكذا وصف المذهب الذي مثّل الخط الموجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والذي عثرت عليه إدارة كلينتون (الأولى و الثانية) واعتنقته بعدما انتفت مبررات بقاء مذهب الاحتواء.

ويتّضح هذا الأمر أكثر بتوضيح **الأهداف** التي كان يرمي إلى تحقيقها "مذهب كلينتون" كما يدعوه البعض، وهي كما يراها مارك كلارك Mark Clark **أربعة** رئيسية [136]:

أولا: إعادة ربط السياسة الخارجية الأمريكية بالسياسة الداخلية.

ثانيا: نشر وتوسيع دائرة القيم الأمريكية في العالم؛ ويتعلق الأمر هنا بعولمة الديمقراطية الليبرالية "ديمقراطية السوق" وحماية حقوق الإنسان.

ثالثا: ان الأمن أصبح ذا أبعاد اقتصادية أوسع. فبناءا على "المذهب" الجديد لم يعد الأمن الوطني الأمريكي مقتصرا على المفاهيم العسكرية التي أعطيت له إبان الحرب الباردة، بل أصبح يتضمن كل ما يمكنه أن يمثل تهديدا للشعب الأمريكي عامة. وعلى هذا، يصبح التهديد الناتج عن انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي قضية تدخل في نطاق الأمن الوطني.

رابعا: إن الحفاظ على التواجد الأمريكي في أوربا لا يخرج عن كونه حلقة رئيسية في إستراتيجية أمريكية كلية متكاملة تهدف إلى الحفاظ على تفوق عسكري وجيوستراتيجي عالمي، عملت إدارة كلينتون على تكريسه وتوظيفه لتحصين موقعها المتقدم وضمان إنفرادها بموقع الريادة العالمية. وقد ظهر أن التفكير الإستراتيجي لهذه الإدارة كان يريد أن يجعل من أوربا محور الارتكاز لهذه الإستراتيجية ونقطة الوثوب المركزية فيها. ويمكن الاتفاق مع الفكرة التي تقول أن إدارة كلينتون – بالرغم من تبنيها لخطاب سياسي مفعم بمفردات القيم الولسونية- مضت في اعتبار تفوقها في المجال الإستراتيجي ورقتها الأهم

---

[133] ورد الاقتباس عند: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوربا ما بعد الحرب الباردة**، مصدر سابق، ص 74، هامش رقم 1

[134] Bill Clinton, "Comforting the Challenges of a Broader World". Dispatch. US Department of State, Bureau of Public Affairs. (USA: Washington DC). Vol 04, N°39, September, 27th, 1993. p650.

[135] على سبيل المثال: Charles William Maynes, "A Workable Clinton Doctrine", *Foreign Policy*. N° 93, Winter 1993/1994. p06.

[136] Mark Clark, "The Future of Clinton's Foreign and Defence Policy". *Comparative Strategy*, Vol13, N°02, April/June 1994, p182.

والأقوى (ولكن ليست الوحيدة ولا الكافية) للحفاظ على وضع متقدم يمكّنها من ممارسة إستراتيجية دور الزعامة في عالم ما بعد الحرب الباردة [137].

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية خلال حكم جورج دبليو بوش (2001-2009)

بداية، لابد من الاشارة الى أن الرئيس بوش الإبن ظل طوال حملته الإنتخابية منتقدا لمستوى تسلح وتنظيم الجيش الأمريكي ومحاولات إصلاحه من طرف سلفه (بيل كلينتون)، حيث صرح – أي بوش - بأن الجيش الأمريكي لا زال منظما لمواجهة تهديدات "الحرب الباردة" أكثر من تنظيمه لمواجهة تحديات القرن الجديد.

ووعد بوش، في حال انتخابه، بمراجعة أوضاع الجيش من الأسفل إلى الأعلى، وبناء جيش القرن الحادي والعشرين. وبعد وصوله الى (البيت الأبيض)، برزت عدة تساؤلات من قبيل: **ما هي ملامح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية؟ وفيمَ تمثلت أبرز التغيرات فيها؟ وما مدى انعكاس ذلك على التواجد العسكري الأمريكي في العالم والمصالح الأمريكية؟**

ولعل من **ابرز ما ميّز** الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة بوش الإبن ظهور مصطلح ما سمى بـ **"الحرب الاستباقية"**.

ومن المفيد التذكير هنا الى أنه برزت في نفس الفترة الإستراتيجية الأمريكية المرتكزة على الصدمة والرعب والتي عملت على إلغاء أو تضييق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم، الأمر الذي سبب إشكالية على المستوى السياسي في التعاطي مع هذا السلوك دوليا، وعلى المستوى النظري الذي يتطلب البحث والتطبيق وعلى المستوى العملي في تحديد المستوى المطلوب من الردع أيضا، واختيار الأدوات والأساليب المناسبة لتحقيقه، والتي تصب دائما في معادلة التوازن بين الانتشار العالمي وتكلفته. لذلك يمكن القول أن العقيدة العسكرية تلبست بثوب الآيديولوجيا، و أضحت موازية للآيديولوجيا السياسية لنظام الحكم في عهد الرئيس (جورج دبليو بوش)، وتمتاز بالرسوخ والثبات في المستويات العليا، وتدخل ضمن اختصاصات القيادة السياسية [138]. وهذه العقيدة التي أقيمت في زمن "الحرب الباردة" على الردع المقابل، تجاوزتها الولايات المتحدة لتنتقل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى إستراتيجية الردع الأحادي الجانب، وهي أقرب إلى الإرهاب.

ولابد من التأكيد هنا، ارتباطا باستراتيجية بوش الدفاعية، أنه ورغم أن إيجاد **توازن بين القوتين النووية والتقليدية** قد أثقل كاهل الرؤساء الأمريكيين على مر العقود السابقة، فإنه تعيّن على الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) أن يبحث عن استراتيجية دفاعية ذات **ثلاثة** أبعاد: **النووي والتقليدي والارهاب**. وفي حين أن الأسلحة التقليدية لم تتوقف عن استنزاف معظم الموارد الدفاعية في مناطق مثل: البلقان، وهايتي، وكوريا الجنوبية، والمحافظة على الجاهزية للتصدي لأعداء محتملين مثل: كوريا الشمالية، وإيران، والعراق في وقت من الأوقات، فإن التهديدات النووية رغم انحسارها بعد انتهاء "الحرب الباردة" فإن شبحها مازال يلوح في الأفق في مناطق اخرى.

والتطور الجديد الذي حصل، في حينه، هو أن **الإرهاب قد أطل برأسه كبعد ثالث في المعادلة**، وهو نوع جديد من أنواع الحرب على المستوى الاستراتيجي لا يدخل ضمن إطار النموذجين النووي والتقليدي. والتجربة أظهرت ان الاستراتيجية الأمريكية وتشكيلة قواتها كانت تعاني من قصور في مواجهته. والإرهاب كتكتيك ليس ظاهرة جديدة، إذ اكتوت الشعوب بنيرانه على مدى قرون من الزمان،

---

[137] قارن: زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن ....**، مصدر سابق، ص 321.

[138] علي كاظم المعموري، **مكانة عقيدة العنف ورعب الصدمة في العقل الأمريكي**، متاح على الرابط التالي:
http://www.dijlh.net/showthread.php/913719

ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أظهرت استعداد المتطرفين لشنِّه بأشكال استراتيجية جديدة لا تخطر على بال أحد [139]. وهكذا برز ما سُمي بـ "خطر" احتمال امتلاك مجموعات راديكالية – إرهابية" لأسلحة تدمير شامل أو جزئي (بيولوجية– كيماوية– بيولوجية) وقد اخذ هذا " الخطر المحتمل " حيزا مهما في إستراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة التي اقرها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطاب له في 01 حزيران 2002.

وقد قاد هذا التحول الى بروز مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم من قبيل "الأمن العالمي"، "الخطر" و " التهديد" في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بتراجع حدّة معادلة الصراع الشامل بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، لحساب أخطار إقليمية جديدة ونزاعات ذات أبعاد عرقية، اثنية قومية، سياسية و حدودية تتمركز أساسا في "الجنوب"، قد يأخذ شكل الصراع مع جماعات و شبكات دولية ليس بالضرورة أن تكون مرتبطة أساسا بالدول والحكومات.

وحسب راسمي الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن مكافحة هذا الشكل الجديد من أشكال الإرهاب تتطلب طريقة جديدة في التفكير، وتقنيات متطورة، واستخدام العمليات السرية والقوات الخاصة على نطاق واسع، وتخصيص موارد إضافية، فضلاً عن الاحتفاظ بمقدرات نووية وتقليدية، وتتمثل المسألة الأكثر إلحاحاً في صياغة **عقيدة استراتيجية لا تقتصر على بعدين من أبعاد الحرب، وإنما حرب ثلاثية الأبعاد.**

مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)

كما معلوم فإنه في أيلول/سبتمبر 2000 وقبل استلام إدارة (جورج دبليو بوش) لمهامها ظهر تقرير سميَّ بـ (مشروع القرن الأمريكي الجديد The Progect for the New American Century) والذي يعرف اختصارا بـ (PNAC) [140] وهو مشروع أعد من طرف أحد مراكز الفكر (Thinktanks) الرئيسة الموجودة في واشنطن واسمه (**معهد أبحاث سياسات للمحافظين الجدد**) ومقره في واشنطن العاصمة ويركز على السياسة الخارجية للولايات المتحدة [141]. كان أبرز المساهمين في الإعداد حينذاك نائب الرئيس (**ديك تشيني**)، ووزير الدفاع (**دونالد رامسفيلد**). كما سمي هذا التقرير "**إعادة بناء دفاعات أمريكا: استراتيجية، قوات وموارد لقرن جديد**" واعلن ان الولايات المتحدة لا توجه أي منافس عالمي، و يتعين على استراتيجية أمريكا الموسعة ان تستهدف الحفاظ على وضعها المتفوق واطالة أمده الى أبعد مدى ممكن في المستقبل" [142]، ومن شأن هذا ان يلزم الولايات المتحدة بتحديث جيشها، مذكرا في الوقت نفسه أن عملية التغيير ستكون بطيئة جدا بغياب أحداث كارثية بحجم كارثة "بيرل هاربر" في الحرب العالمية الثانية.

ومن المعروف انه وفي سياق بناء الإستراتيجية الجديدة، تنطلق رؤية المحافظين الجدد من مقارنة أوردتها دراسة مشروع القرن الأمريكي الجديد بين التحديات الإستراتيجية التي واجهت أمريكا إبان

---

[139] لمزيد من التفاصيل حول الارهاب/ مفهوما واشكاليات نظرية وعملية قارن على سبيل المثال: محمد علي حوات، الآلام والارهاب في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، "**الدراسات الاعلامية**"، العدد 109، اكتوبر- ديسمبر 2002، ص : 12-51؛ كذلك: كين كوت ديون، **عوالم متصادمة: الارهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2005)؛ كذلك: مسعد عبد الرحمن قاسم، **الارهاب في ضوء القانون الدولي** (القاهرة: دار الكتب القانونية، 2007)؛ كذلك: نبيل عبد الفتاح، **الروى الملتبسة الإعلام والإرهاب** (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014).

[140] يمكن الاطلاع على النص الأصلي لهذه الوثيقة على الرابط التالي: www.newamericancentury.org

[141] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: First Impressions, Second Thoughts: Reflections on the Changing Role of Think Tanks in U.S. Foreign Policy, Abelson, *Critical Issues of Our Time*, v.8, Center for American Studies, University of Western Ontario, 2011.

ولمزيد من التفاصيل حول فكر "المحافظين الجدد" ودورهم في صناعة القرار في الولايات المتحدة انظر على سبيل المثال:

Ryan, Maria. *Neoconservatism and the New American Century*. Palgrave Macmillan, 2010.

Dumenil, Gerard and Levy Dominique. *The Crisis of Neoliberalism*. Op. cit.

Albanese, Matteo. *The Concept of War in Neoconservative Thinking*, IPOC, 2012.

كذلك: بوعلامي العباسي، **دور المحافظين الجدد في صناعة القرار الامريكي**، مصدر سبق ذكره.

[142] لمزيد من التفاصيل قارن: ميريل وين ديفيز و ضياء الدين سردار، **الحلم الامريكي كابوس العالم**، نقله الى العربية فاضل جتكر، الطبعة الاولى (الرياض: دار العبيكان، 2006)، ص 26 ولاحقا.

"الحرب الباردة" وبين تلك التي يفترض أن تواجهها في القرن الحادي والعشرين، وذلك كما يبينها الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)
مقارنة بالتحديات الإستراتيجية من وجهة نظر المحافظين الجدد

المجال الإستراتيجي	الحرب الباردة	القرن الحادي والعشرون
النظام الأمني	ثنائية القطب	أحادي القطب
الأهداف الأمريكية الإستراتيجية	احتواء الاتحاد السوفيتي	الحفاظ على السلاح الأمريكي (التفوق الأمريكي)
المهام العسكرية الأساسية	ردع الاتحاد السوفيتي	- حماية وتوسيع نطاق السلام الديمقراطي - منع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة - حماية الدول المفاتيح (المحاور الجيوبوليتيكية) - حيازة التطور العسكري
التهديدات العسكرية الأساسية	إمكانية حدوث حرب عالمية متعددة المسارح	إمكانية حصول معارك متعددة على المسرح العالمي
تركيز التنافس الإستراتيجي	أوربا	شرق آسيا

المصدر: هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستي المحافظية الجديدة والواقعية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2008)، ص 30-31.

و لابد من الاشارة الى أن مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) يعترف بأنه مدين لوثيقة سابقة، تم إعدادها عام 1992 بواسطة وزارة الدفاع وبتوجيهات من ديك شيني وبول وولفويتز اللذين كانا يشغلان منصبي وزير الدفاع ووكيل وزارة الدفاع للشئون السياسية، على التوالي. وقد تأسس (PNAC) في ربيع عام 1997 كـ "منظمة تعليمية غير ربحية"، وبتمويل روبرت كاگان Robert Kagan أحد المحافظين الجدد المشهورين، ووليام كريستول William Kristol الكاتب في صحيفة ويكلي ستاندارد Weekly Standard [143]. ويعتبر مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) جزءاً من (مشروع المواطنة الجديد New Citizenship Project) والذي كان يرأسه ويليام كريستول William Kristol أيضاً، وقد وصف بأنه "منظمة تعليمية لاربحية هدفها تعزيز القيادة الأمريكية للعالم". وأعلنت المنظمة أن "الريادة الأمريكية مفيدة لأمريكا وللعالم"، وأنها تسعى لبناء دعم من أجل "السياسة الريغانية للقوة العسكرية والوضوح الأخلاقي" [144].

ومن الناحية التاريخية فان **(مشروع القرن الأمريكي الجديد)** هو تطوير لاعتقاد كريستول و كاگان بأن الحزب الجمهوري يفتقد "الرؤية المقنعة حول السياسة الخارجية الأمريكية"، مما سمح للقادة الجمهوريين بتوجيه انتقادات لاذعة لسجل السياسة الخارجية للرئيس بيل كلينتون.

وفي صيف 1996، اشترك كريستول **Kristol** و كاگان **Kagan** في كتابة مقال في الدورية الأمريكية المشهورة "فورين أفيرز *Foreign Affairs*" بعنوان: "نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة" - في إشارة إلى السياسة الخارجية للرئيس رونالد ريغان. في هذه المقال، زعما الكاتبان أن المحافظين الأمريكان كانوا "بلا هدف" في مجال السياسة الخارجية، داعيان إلى "رؤية أكثر رقياً للدور الدولي الأمريكي"، ومقترحين على الولايات المتحدة أن تتبنى موقف "الهيمنة العالمية الهادفة" [145]. وفي حزيران/يونيو 1997، أسس كريستول وكاگان (مشروع القرن الأمريكي الجديد) من أجل تقديم الأهداف

[143] Home page of the *Project for the New American Century*, accessed March 4, 2015

[144] Gregory Queyranne, *The Project for the New American Century*.availeble on: https://poac.wordpress.com/2006/11/10/the-project-for-the-new-american-century/

[145] Kristol, William; Kagan, Robert. "Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy". *Foreign Affairs*, July/August 1996 Issue.

التي وضعاها في مقال "*Foreign Affairs* " المشار إليه، مرديين البيانات والأهداف التي وردت بالمقال ضمن بيان المبادئ التأسيسي للمشروع المذكور.
وفي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، رأي هؤلاء أن الباب مفتوحا على مصراعيه لأجل تنفيذ حلمهم الآيديولوجي، فلم يضيعوا الفرصة ولا الوقت. فبعد 9 أيام فقط من هذا الحادث، ظهرت **(استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية)** التي لم تكن إلا وثيقة PNAC بحذافيرها حيث استخدمت نفس اللغة لوصف مكانة أمريكا الجديدة في العالم. فمثلا حددت وثيقة PNAC أن يخصص (3.8%) من الناتج القومي الاجمالي كحد أدني للإنفاق العسكري وهي بالفعل نفس الزيادة التي اقترحها (جورج دبليو بوش) لعام 2002 لكي يصل حجم الانفاق العسكري حينذاك الى (379) مليار دولار!.

كما أن كلا من (ديك شيني) و (دونالد رامسفيلد) و (جيب بوش) و (بول ولفويتز)، قاموا بالتوقيع على وثيقة إعلان المبادئ لمشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) في 3 يونيو 1997، إلى جانب الكثيرين غيرهم من أعضاء "مجلس حرب" بوش. هذا مع العلم ان بول ولفويتز كان أحد قادة (PNAC) حتى انضمامه إلى إدارة بوش الابن في عام 2001.

وعندما خرج المشروع الى الوجود في عام 1997 فقد أكد بالحاح على شيء واحد فقط هو **تأسيس امبراطورية أمريكية عالمية**، تنحني لها كل الدول دون استثناء. فالمفكرون في هذا المركز لم يستريحوا لكون الولايات المتحدة آخر القوي العظمي واعظمها شأنا، لا تعمل الكثير في المجالين الاقتصادي والعسكري، للهيمنة على العالم تحت المظلة الامبراطورية الأمريكية. وبما أن الآيديولوجيا تعد احدى وسائل التأثير الامريكي في العالم، فان الامبراطورية تستلزم ايضا جملة من البنى والسيرورات اللازمة لممارسة السيطرة وضمان ديمومتها، وهنا فان "الأمة" هي محور الحياة الأمريكية. وطبعا الأمة هنا ليست وعاء الاسطورة فقط، بل هي أداة لصناعة الأساطير. هكذا كان "الخوف، الخوف المفرط" هو الشرط الامريكي. ان "تعيش في أمريكا يعني ان تكون محاصرا باشكال محتملة من الأذى، الاعداء، والنوايا الخبيثة. فالذئب لم يبارح الباب قط" [146] ففي غياب الخوف ليست هناك أمريكا. وما يثير الانتباه هنا ان الولايات المتحدة تدعي أنها قلعة السلام والديمقراطية، إلا ان الواقع يختلف جذريا عن هذا التصور. فالولايات المتحدة انبثقت عن حرب معينة، توسعت وبرزت بوصفها امبراطورية من خلال الحرب، وهي تصون هيمنتها الكوكبية من خلال الحرب، اقتصادها هو اقتصاد حرب، تدعم وتدير آلة عسكرية هي الاضخم والأكثر فتكا في عالمنا المعاصر.

جوهر تلك الآيديولوجية - إن صح هذا التعبير - لُخص في ورقة قدمت في سبتمبر2000 بعنوان: **إعادة بناء الدفاعات الأمريكية لولوج القرن الجديد**، الاستراتيجية منها والعسكرية والاقتصادية. وتحت هذا العنوان هذا تم تحديد المطلوب من أمريكا لأجل تحقيق هذا الغرض والذي تمثل في [147]:

1- **تأسيس قواعد عسكرية دائمة** في جنوب أوروبا وجنوب شرق آسيا وفي الشرق الأوسط.
2- **تحديث القوات الأمريكية بصورة منتظمة ودائمة**، بما في ذلك التطوير المستمر للطائرات المقاتلة والغواصات وقدرات الأساطيل.
3- **تطوير ونشر نظم الدفاعات الصاروخية** وضمان السيطرة الاستراتيجية علي الفضاء العسكري.
4- **السيطرة المطلقة** علي فضاء الاتصالات والانترنت والأقمار الاصطناعية.
5- **زيادة الانفاق العسكري**، بحيث لا يقل في وقت من الأوقات عن 3.8% من الناتج المحلي الاجمالي.

وبشكل منذر بالخطر، وصفت وثيقة (PNAC) أربع مهام رئيسية للقوات المسلحة الأمريكية:
(1) أن تخوض الحروب؛

---

[146] انظر: ميريل وين ديفيز و ضياء الدين سردار، **الحلم الامريكي كابوس العالم** ...، مصدر سابق، ص 45.

[147] لمزيد من التفاصيل قارن: د.هشام الحديدي، مشروع القرن الأمريكي الجديد، **"الاهرام"** - عدد 42743، السنة 27، الثلاثاء 16 ديسمبر 2003

(2) وان تحسم النصر في حروب كبيرة ومتزامنة؛
(3) وأن تتخذ الاجراءات الواجبة، بما في ذلك؛
(4) اعادة التركيب، لتوفير الأمن في المناطق المتوترة.

وإضافة الى الملاحظات السابقة نحتاج الى قراءة تفصيلية لهذه الوثيقة [148] للكشف عن جملة المواضيع والأفكار والاحكام التي احتوت عليها ومن بينها:

1. **أسلحة الدمار الشامل**.

2. **الإرهاب**. يجب أن نلاحظ أنه في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر 2001، ومن دون أن يكون هنالك أي دليل بعدُ على هوية الخاطفين، طالب وزير الدفاع آنذاك (دونالد رامسفيلد **Donald Rumsfeld**) الولايات المتحدة بمهاجمة العراق. وحسب وودوارد Woodward، قال رامسفيلد في اجتماع مجس الوزراء، أن العراق يجب أن يكون "الهدف الرئيسي في الجولة الأولى من الحرب على الإرهاب". غير أن العراق تم استبقاءه مؤقتاً فقط لأن وزير الخارجية (كولن باول Colin Powell) تمكن من إقناع بوش "بضرورة تهيئة الرأي العام قبل التوجه إلى العراق"، فتم اختيار أفغانستان باعتبارها خياراً سهلاً.

3. **صدام حسين**. تشير مجموعة من وثائق المشروع بوضوح إلى أن بوش وكبار الأعضاء في إدارته كانوا قد خططوا مسبقاً لمهاجمة العراق قبل أن يتولى السلطة في يناير 2001. حيث أن خطتهم التي وضعت بعنوان: **"إعادة بناء دفاعات أمريكا: إستراتيجيات وقوى ووسائل لقرن جديد"**، تكشف عن أن الاشخاص الذي اصبحوا اعضاء في "مجلس وزراء" جورج دبليو بوش قد خططوا مسبقاً قبل الانتخابات الرئاسية في عام 2000 لفرض السيطرة العسكرية على منطقة الخليج، سواء بقي صدام حسين في السلطة أو رحل عنها. وتقول الخطة: "حتى صدام نفسه يجب أن يمر من هذا المشهد". كما أن القواعد العسكرية ستبقى في كل من السعودية والكويت، بالرغم من بعض المعارضة الداخلية في دول الخليج للتمركز الدائم للقوات الأمريكية. وتقول الوثيقة أيضاً، إن إيران قد تُبَرهن بشكل أفضل على أنها تشكل تهديداً كبيراً لمصالح الولايات المتحدة كما يفعل العراق. كما تقول (وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد): "لقد ظلت الولايات المتحدة لعقود مضت تسعى لكي تلعب دوراً أكثر ديمومة في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج. وبينما يهيئ النزاع الذي لم يحل مع العراق مبرراً عاجلاً، إلاّ أن الحاجة إلى وجود عدد كبير من القوات الأمريكية في الخليج يتجاوز قضية نظام صدام حسين". وتدعو الخطة إلى إنشاء قواعد عسكرية دائمة في العراق للسيطرة على الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران.

4. **الهيمنة العالمية**. أحد الوجوه الهامة لسياسة بوش الخارجية توضح من خلال خطة مشروع القرن الأمريكي الجديد. فكيف تنظر هذه الوثيقة إلى جهود الولايات المتحدة في حقبة بوش من أجل الهيمنة على العالم ؟ ثمة **العديد من العناصر** يمكن ابرازها هنا وهي:

أ. **على الولايات المتحدة أن تغتنم الفرصة للهيمنة على العالم،** لأن العالم يعطيها هذه الفرصة الفريدة بسقوط "الإمبراطورية السوفيتية". نحن الآن القوة العظمى الوحيدة في العالم، لذا يجب أن نغتنم هذه الفرصة من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ب. **الردع والاحتواء.. لن يسمح بتوسع النفوذ الأمريكي**. وبعبارة أخرى، فإن التسوية السلمية ليست مفيدة لمصالحنا في العراق. فيجب أن نفتح العراق (بالروح الرومانية).

---

[148] قارن: د.هشام الحديدي، مشروع القرن الأمريكي الجديد...، مصدر سابق
كذلك: Gregory Queyranne, *The Project for the New American Century*, op, cit.

ت. **يجب على الولايات المتحدة أن تحتل وتستولي على الأراضي،** بالرغم من أنه قد ينظر إلينا على أننا "أمريكان مؤمنون بالعالمية". وقد يتضمن ذلك تجاهل وجهة النظر العالمية إذا كان ذلك يناسب مصالحنا الأمريكية. وموافقة الأمم المتحدة مفيدة ومرغوبة، ولكنها تصبح غير ذات جدوى إذا كانت بعض قرارات الأمم المتحدة تتعارض مع رغبات بلدنا.
ث. **يجب علينا أن نحتفظ بوجود عسكري واقتصادي دائم في جميع أنحاء العالم، دون أن نتقيد بأي قلق أو اتفاقية دولية.** ولن نسمح لاتفاقية منع انتشار الصواريخ الباليستية، ولا **اتفاقية كيوتو** [149] وغيرها بالتحكم في سياستنا الخارجية. كما أن الهجمات الاستباقية ضرورية ضد أعداءنا المحتملين، لأن "الهجوم خير وسيلة للدفاع".

ج. **في الوقت المناسب ستظهر الولايات المتحدة امبراطورية عالمية كاملة.** يبدو أن هذه هي الخطة الموضوعة!.

5. **لعب أعضاء إدارة جورج دبليو بوش دوراً هاماً في صياغة وثيقة المشروع.** حيث أن الأشخاص التالية أسماؤهم كانوا جزءاً من مجموعة المحافظين الجدد [150] التي تؤمن بالتدخل في شئون الدول الأخرى، والذين غضبوا من فكرة أن الولايات المتحدة قد تخسر فرصتها للهيمنة العالمية (أو تحقيق الإمبراطورية كما يقول آخرون خارج صفوف هؤلاء) وشغلوا اثناء تلك الفترة المناصب المثبتة إزاء كلا منهم:

- بول ولفيتز Paul Wolfowitz ، شغل منصب نائب وزير الدفاع ثم مدير البنك الدولي.
- جون بولتون John Bolton ، وكيل وزارة الخارجية.
- ستيفن كامبون Stephen Cambone ، رئيس مكتب البرمجة والتحليل والتقييم بـ (النتاغون).
- اليوت كوهين Eliot Cohen ، عضو مجلس سياسات الدفاع الذي يقدم المشورة لرامسفيلد.
- ديفون كروس Devon Cross، عضو مجلس سياسات الدفاع الذي يقدم المشورة لرامسفيلد.
- لويس ليبي I. Lewis Libby ، كبير الموظفين لدى نائب الرئيس ديك شيني.
- دوف زاخيم Dov Zakheim ، مراقب وزارة الدفاع.

وهنالك عدد آخر من مؤسسي هذا المشروع، من بينهم نائب الرئيس ديك شيني Dick Cheney ودونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld، وزير الدفاع، ويليام بينيتWilliam J. Bennett (وزير التعليم في إدارة ريجان)، وزلماي خليل زاده Zalmay Khalilzad (سفير بوش في أفغانستان).

6. **"السلام الأمريكي (Pax Americana)" العالمي.** كانت الوثيقة موضوع حديثنا ترى ان الولايات المتحدة بحاجة إلى توجيه قوة كافية إلى جميع أنحاء العالم لفرض "السلام الأمريكي". كما ان التحول الاستراتيجي للجيش الأمريكي ليصبح قوة إمبريالية تمارس الهيمنة على العالم يحتاج إلى زيادة هائلة في

---

[149] اتفاقية كيوتو (بالإنجليزية: Kyoto Protocol) وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو/البرازيل، في الفترة 5-14 حزيران 1992. هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من البشر في النظام المناخي". لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88

[150] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن:
Albanese, Matteo (2012). *The Concept of War in Neoconservative Thinking*, op, cit.
Ryan, Maria. *Neoconservatism and the New American Century*…, Op, cit.

نفقات الدفاع لذا "يجب زيادة نفقات الدفاع من 3% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى 3.8%، على أقل تقدير، أي بزيادة تتراوح بين 15 إلى 20 مليار دولار سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن بوش الابن طلب (379) مليار دولار في مقترح له للميزانية وهي الزيادة التي دعت إليها خطة المشروع، أي 3.8%".

7. **"بيرل هاربر جديد"**. تقول وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) إن ما كانت تحتاج إليه الولايات المتحدة لكي تسيطر على معظم البشرية وموارد العالم، هو حدوث كارثة مدمرة ومحفزة في نفس الوقت، كأن يحدث "بيرل هاربر جديد". وقد هيأت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 هذا ألـ "بيرل هاربر الجديد"، الذي وُصف بأنه "فرصة العمر". إن المتطرفين في الإدارة الأمريكية في "حقبة بوش الابن" الذين استغلوا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 منذ ذلك الحين، جاءوا من عهد الرئيس الامريكي الاسبق (رونالد ريغان)، عندما نشأت الجماعات اليمينية المتطرفة والمراكز الفكرية للانتقام للهزيمة الأمريكية في فيتنام في عقد السبعينات من القرن العشرين. وفي عقد التسعينيات، كانت هنالك أجندة مضافة: لتبرير رفض مكاسب السلام التي تلت "الحرب الباردة". ومرة بعد أخرى، كان الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 يوصف بأنه "فرصة"، لأنه يهيئ محفزاً هاماً لوضع خطة الحرب الكونية موضع التنفيذ. فقد أسرع الكونغرس إلى تخصيص مبلغ 40 مليار دولار لتمويل "الحرب على الإرهاب" بعد فترة قصيرة من الحادي عشر من سبتمبر 2001. ومنذ التاريخ المذكور قامت الولايات المتحدة بإنشاء قواعد في جميع البوابات المؤدية إلى جميع المصادر الرئيسية للطاقة، وخصوصاً في وسط آسيا. حيث طُلب من شركة يونوكال Unocal النفطية وضع خط أنابيب عبر أفغانستان. وبمجرد أن قام بوش بإلغاء اتفاقية كيوتو، وأحكام محكمة الجنايات الدولية واتفاقية منع انتشار الصواريخ الباليستية، قال أنه سيستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية "إن كان ذلك ضرورياً". وتحت غطاء الدعاية الإعلامية حول أسلحة الدمار الشامل المزعومة، قامت ادارة جورج دبليو بوش بتطوير أسلحة جديدة للدمار الشامل من شأنها تقويض الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالحرب البيولوجية والكيميائية.

8. **طالب مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) "بتحول" في الجيش الأمريكي** لتنفيذ التزاماته الواسعة، بما في ذلك إلغاء بعض برامج الدفاع التي لم تعد صالحة للاستعمال.

9. **كما طالب المشروع المذكور (PNAC) بتطوير الرؤوس النووية الصغيرة** والتي تعرف بـ "مخترق الأرض النووي القوي Robust Nuclear Earth Penetrator "، فهي ضرورية لاستهداف المخابئ العميقة والصلبة التي يتم بناؤها بواسطة الكثيرين من "خصومنا المحتملين". وقد نص مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تقوم بتطوير أسلحة نووية "خارقة للتحصينات" وأن تجعل برنامج حرب النجوم من أهم أولوياتها.

10. وفي حينه **قام مشروع القرن الأمريكي الجديد وبكل وضوح بتحديد إيران والعراق وكوريا الشمالية بصفتها أهدافا أساسية على المدى القصير**، وذلك قبل أن يصفها الرئيس (جورج دبليو بوش) بدول "محور الشر". ويقول المشروع انه "للحفاظ على "السلام الأمريكي" يتوجب على القوات الأمريكية القيام "بواجبات الشرطة" – أي أن تصبح الولايات المتحدة شرطياً على العالم- ويقول أن هذه الأفعال تتطلب "قيادة سياسة أمريكية بدلاً من قيادة الأمم المتحدة".

11. **كما طالب هذا المشروع بقدر أكبر من الوجود العسكري المنتشر في أغلب مناطق الكرة الأرضية،** بالإضافة إلى حوالي المائة وثلاثين دولة التي تنتشر فيها القوات الأمريكية أصلاً. وبشكل اكثر ملموسية، يقول صائغوا التقرير إن الولايات المتحدة بحاجة إلى قواعد عسكرية دائمة في الشرق الأوسط، وجنوب شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، حيث لا وجود لمثل هذه القواعد هناك في الوقت الذي طرحت فيه الوثيقة المذكورة.

12. **"المهمة الرئيسية"** للجيش الأمريكي المعدل، حسب مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، هي أن **"يخوض ويربح بشكل حاسم الحروب ضد التهديدات المتعددة والمتزامنة"**.

ولكن هذه الوثيقة تستدرك قائلة ان هذا الالتزام العالمي سيكون ثمنه كبيراً جداً. ففي العام 2000 أنفقت الولايات المتحدة مبلغ (281) مليار دولار على الجيش الامريكي، وقد كان ذلك أكثر من نفقات الأحد عشر دولة التي تلي الولايات المتحدة مجتمعة. وبحلول عام 2003 ارتفعت النفقات العسكرية إلى (378)

مليار دولار. وبعبارة أخرى، كانت الزيادة في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة خلال الفترة 1999 - 2003 أكبر من القيمة الإجمالية التي تنفق سنوياً في الصين، أكبر المنافسين الذين يأتون بعد الولايات المتحدة في الترتيب. وهذه الميزانية ستسمح للولايات المتحدة بخوض حروب متعددة وتهديدات متزامنة والانتصار فيها.
وبالملموس قام (جورج دبليو بوش) بنشر قوات هائلة في منطقة الشرق الأوسط، في الوقت الذي أرسل قواته العسكرية الى افغانستان.
13. بشأن **المصادر** التي تتولي تمويل مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، **تم تمويل هذا المشروع بواسطة ثلاث مؤسسات مرتبطة بشكل وثيق بنفط الخليج وبالسلاح والصناعات الدفاعية،** قامت بوضع خطة الحرب لهيمنة أمريكا على العالم من خلال القوة العسكرية.
14. بالاضافة الى الملاحظات السابقة، تتيح القراءة **إبراز ثلاثة مبادئ** من (مشروع القرن الأمريكي الجديد):
- لقد **كان المطلب الأساسي لمهندسي هذا المشروع هو الزيادات العالية في النفقات الدفاعية**. ينص المشروع على التالي:"نحتاج إلى زيادة النفقات الدفاعية بقدر كبير إن كنا نريد تحمل بمسؤولياتنا العالمية اليوم، وتحديث قواتنا المسلحة في المستقبل". وهذه الزيادة في النفقات الدفاعية هي لتحقيق مبدأين آخرين.
- "لمواجهة الأنظمة المعادية لمصالحنا وقيمنا".
- "لتحمل مسئولية الدور الفريد لأمريكا في المحافظة على نظام دولي يكون صديقاً لأمننا وازدهارنا ومبادئنا".

إذا لخصنا النظرة الى هذا المشروع فانه يمكن القول انه عبارة عن مخطط لهيمنة الولايات المتحدة على العالم، اي **إنشاء إمبراطورية أمريكية عالمية** لتركيع جميع الدول والشعوب، انه "نظام عالمي جديد" من صنع ايدي هؤلاء المحافظين الجدد. ويمكن الاتفاق مع ما قاله تام داليال Tam Dalyell- وهو برلماني بريطاني من حزب العمال ومعارض لسياسة الحرب - عندما اشار الى ان "هذه هي العملية الفكرية للأمريكيين الحالمين الذين يريدون السيطرة على العالم. هذه قمامة جاءت من المراكز الفكرية المليئة بالصقور. إنهم رجال لم يسبق أن رأوا فظاعة الحرب ولكنهم يعشقون فكرتها".

ولكن ثمة سؤال يطرح نفسه: **لماذا تبدو هذه الوثيقة "مهمة"؟ وكيف تصدرت ماعداها من وثائق المراكز الأخري، التي كانت جاهزة بدورها لتفعيل رؤاها وفرضها على صناع القرار الأمريكان والعالم؟!!**

وكما اشرنا في مكان آخر من هذه الفقرة فإن السبب يكمن في أن من ساهموا في صياغة هذه الوثيقة هم من اقطاب صقور تيار المحافظين الجدد. فمن بين خمسة وعشرين شخصا وقعوا على بيان المبادئ التأسيسي لمشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، كان يوجد عشرة أشخاص ضمن ادارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، منهم ديك تشيني نائب الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش، وولفويتز Wolfowitz، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ريتشارد بيرل رئيس لجنة سياسات الدفاع السابق، مدير المركز (كان مسئولا كبيرا في البنتاجون في إدارة ريجان قبل أن يتركها ليحتل منصبا بارزا في شركة لوكهيد مارتن لصناعة السلاح)، و بولتون، وزالماي خليل زاد مبعوث بوش الخاص الي أفغانستان ووليام كريستول الكاتب اليميني المشهور في الـ "ويكلي ستاندارد The Weekly Standard" (المملوكة للميلياردير روبرت مردوخ الذي يمتلك أيضا العملاق الاعلامي، فوكس نيوز التلفزيونية Fox News Channel)، دونالد كاگان المحلل السياسي واحد اكثر الاشخاص تاثيرا في تيار المحافظين الجدد. هذا ناهيك عن العديد من الرجالات الذين خدموا سابقا مع مجموعات لها نفس النمط من التفكير، من مثل اصدقاء (**المركز الديمقراطي في أمريكا الوسطي**) التي ساندت التدخل الأمريكي العنيف في نيكاراغوا

والسلفادور، ومجموعة لجنة توصيف الخطر الواقع التي روجت لسنوات لفكرة أن حربا نووية ضد الاتحاد السوفيتي كان يمكن حسمها بسهولة [151].

وقد أشار مراقبون مثل (إروين ستلزر) و (ديڤ گروندين) [152] أن **مشروع القرن الأمريكي الجديد** لعب دوراً محورياً في صياغة السياسة الخارجية لادارة بوش، لاسيما في بناء الدعم من أجل الحرب على العراق. في حين يرى أكاديميون آخرون، أن الكثير من هذه الانتقادات مبالغ فيها[153]، بينما شددوا إلى أن بيانات مشابهة عن أصول، أهداف وتأثير مشروع القرن الأمريكي الجديد "مستمرة في شق طريقها في الأدب الأكاديمي على شبكة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة"[154].

ولكن ومن جهة أخرى فانه وبنهاية عام 2006، كان (مشروع القرن الأمريكي الجديد) قد "تراجع ليصبح مقتصراً على صندوق بريد صوتي وموقع إلكتروني طيفي بموظف واحد ... تُرك لإنهاء الأمور"، حسب مراسل بي بي سي [155]. وفي نفس هذا العام، صرح (گاري شميت Gary J. Schmitt) المدير التنفيذي السابق للمنظمة أنه لم تكن هناك أي نية "للاستمرار إلى الأبد"، وأن "المهمة تمت"، مشيراً إلى أن "رأينا تم تبنيه". أما في عام 2009 فقد أسس گاغان ووليام كريستول معهد أبحاث سياسية جديد، (مبادرة السياسة الخارجية)، والتي يعتبرها بعض الباحثين خليفة لـ (مشروع القرن الأمريكي الجديد) [156].

المبحث الرابع: أبرز معالم التحولات الاستراتيجية في عهد باراك أوباما

المطلب الاول: "تقرير المراجعة الدفاعية لـ 2010- 2014"

في 27 شباط **2010** أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تقرير المراجعة الدفاعية 2010-2014 (Quadrennial Defense Review Report) [157] ، وقد استغرقت صياغته عاما كاملا، وشارك في إعداده **700** شخصية من وزارة الدفاع ومنظومات التسليح ومراكز الدراسات المعنية وخبراء عسكريين بهذا الشأن.

وبإصدار هذا التقرير تكون إدارة (باراك أوباما)، الرئيس الأمريكي الـ 44 للولايات المتحدة الأمريكية قد كشفت عن **إستراتيجية جديدة للأمن القومي** تركز على محاربة ما سمته "الإرهاب الداخلي" في الولايات المتحدة، وتعتبر في الوقت نفسه أن ما يسمى" الإرهاب" ليس التهديد الوحيد الذي تتعرض له البلاد. وتعتبر الإستراتيجية الجديدة أن الأمن القومي الأميركي يبدأ من الداخل [158]، وأن هناك مخاطر أخرى تهدد الأمريكيين وباقي الشعوب، مثل ظاهرة التغير المناخي، وما سمته الوثيقة بـ "التقنيات المدمرة"، والتهديدات التي تشكلها شبكة الإنترنت وشبكات الجريمة الدولية، إضافة إلى الأوبئة.

وتتضمن الوثيقة نبذا ضمنيا لمبدأ "الحرب الإستباقية" ضد "الإرهاب"، وهو المبدأ الذي كان يوجه السياسة الخارجية للرئيس الأميركي السابق (جورج دبليو بوش). كما تخلت الإستراتيجية الجديدة عن

---

[151] قارن: د.هشام الحديدي، **مشروع القرن الأمريكي الجديد**، مصدر سبق ذكره.

[152] Stelzer, Irwin (2004). *Neoconservatism*. London: Atlantic Books. p. 5.

[153] Parmar, Inderjeet (2008). "Chapter 3: A Neo-Conservative-Dominated US Foreign Policy Establishment?". In Christie, Kenneth. *United State Foreign Policy and National Identity in the 21st Century*, Routledge. p. 49.

[154] "Capitol Idea". *google.ca*.

[155] Paul Reynolds, "*End of the Neo-con Dream: The Neo-conservative Dream Faded in 2006*", BBC News, December 21, 2006, accessed May 29, 2007.

[156] Stephen M. Walt, Would You buy a Used Foreign Policy from these Guys?, *Foreign Policy*, March 31, 2009.

[157] United States of America, Department of Defence, *Quadrennial Defense Review Report*. February 2010.

[158] لمزيد من التفاصيل قارن: http://www.airssforum.com/f7/t93564.html

مصطلح "الحرب على الإرهاب" الذي لازم الإدارة السابقة، وركزت على ما سمته "الإرهاب الداخلي" [159].

نظريا، أعطت الإستراتيجية الجديدة **الأولوية للدبلوماسية** وركزت على **"القوة الناعمة"** [160] وعلى محاولة التواصل وجعلت، نظريا على الاقل، الخيار العسكري آخر حل يتم اللجوء إليه، وأكدت على توسيع الشراكة الدولية خارج إطار الدول الحليفة التقليدية لتشمل دولا وقوى أخرى مثل روسيا الاتحادية والصين والهند.

وقالت وزيرة الخارجية الأميركية في حينه (هيلاري كلينتون Hillary Clinton) خلال تقديمها الإستراتيجية الأمنية الجديدة في معهد أو مؤسسة بروكنغز (**Brookings Institution**) إن الولايات المتحدة "في طور التحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة - في أغلب الأحيان- إلى مزيج من القوة والنفوذ غير المباشرين أكثر تطورا وصعوبة" [161]. وإضافة إلى **المزج** بين القوة العسكرية والدبلوماسية، ركزت الوثيقة على التنمية والقوة الاقتصادية وإعادة تنظيم الأوضاع المالية للولايات المتحدة، وتجديد أساس القوة الأميركية عبر تعزيز رفاهية الأميركيين، وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

حدّد التقرير المذكور **إطار العمل الإستراتيجي** لوزارة الدفاع، وكيفية استخدام الموارد لتحقيق النصر في الحرب، ورسم الخطوط العريضة في التعامل مع التهديدات الآنية والوسيطة، وتطوير القدرات العسكرية المختلفة للحروب القادمة، كما وحدّد التقرير **قائمة الأهداف الإستراتيجية**، و **شكل المخاطر والتهديدات المحتملة** في الفترة المحددة ، وكذلك **إدامة زخم الإنفاق العسكري**، وقد أعلنت الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2011 والتي قدرت بـ (708.8) مليار دولار وبزيادة مقدارها (44) مليار دولار عن عام 2010، و تضمنت ميزانية حربي العراق وأفغانستان التي بلغت قرابة (320) مليار دولار لعامي 2010 - 2011 ، مما يؤكد استمرار **"سياسة المهارشة الإستراتيجية"** بالوجود المباشر وتخفيف الإنفاق عبر القضم بالقدرة المكتسبة (إستراتيجية مركبة)، وأيضا باعتماد العمليات العسكرية الخاصة الأقل كلفة وذلك باستخدام الطائرات بدون طيار، وخصخصة المعلومات، وتنفيذ العلميات الخاصة النوعية.

ومن الملاحظ أن طرح الوثيقة المذكورة جاء في ضوء عدد من الحقائق المُرّة التي تعاني منها الولايات المتّحدة، والتي غالبا ما تخلق فجوة بين الطموح الذي تعكسه مثل هذه التقارير وبين الواقع الفعلي الذي تعيشه القوة الأمريكية، ومن ذلك ما يلي [162]:

- حتى لحظة صدور هذه الوثيقة كانت أمريكا لا تزال تخوض حربا شرسة في أفغانستان والعراق منذ العام 2001، وبدا واضحا من خلال التجربة بأنّ جيشها غير قادر على حسم وربح حروب إقليمية غير تقليدية تخوضها مجموعات مسلحة صغيرة.
- حتى لحظة صدور هذه الوثيقة كان الملف النووي الإيراني الذي شكل أزمة قيد البحث والتفاوض منذ أكثر من سبع سنوات يمثل التحدي الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أنّ أمريكا غير قادرة على التعامل بحزم مع دول ككوريا الشمالية وإيران خاصة في ما يتعلق بمنع أو وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- لا تزال الولايات المتّحدة غير قادرة على الخروج من الأزمة الثلاثية المركّبة المكونة من العجز المالي المزمن والدين المالي الضخم والتمدد الدفاعي في الخارج إلى درجة الشلل.

وفي هذا السياق تأتي هذه المراجعة الدفاعية لتوفر الإطار النظري والعملي للولايات المتحدة وتمدها بالآليات اللازمة لمواجهة التحديات الآنية، أو المستقبلية، بكفاءة وقدرة.

---

[159] قارن: نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 - 2012، **"دفاتر السياسة والقانون"**، العدد التاسع، جوان 2013، ص 379 – 397، مصدر سبق ذكره

[160] لمزيد من التفاصل حول مفهوم "القوة الناعمة" وتطبيقاته من طرف الولايات المتحدة قارن: رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، الطبعة الاولى (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،2011).

[161] http://www.ildalil.com/blog/?p=343

[162] لمزيد من التفاصيل قارن: علي حسين باكير، **قراءة في المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/20123CFC-AF61-4277-B6FE-1DC6FB18B8C9.htm

واجهت الولايات المتحدة سلسلة من التحديات والفرص، في الوقت الذي كان فيه "النظام الدولي" يشهد تحولا مهما، وقد تطلب ذلك خوض الجيش الأمريكي وعلى امتداد عدة سنوات حروبا مختلفة في أفغانستان والعراق وضد "القاعدة" وحلفائها.

فإضافة إلى النزاعات القائمة حول العالم، واجهت الولايات المتّحدة حالة معقدة وغير يقينية فيما يتعلق بالأمن، حيث المتغيرات المتسارعة والنقلات المتتابعة والتحولات العميقة التي لم يشهدها المحيط الدولي منذ الحرب العالمية الثانية أو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فالقوى الصاعدة والتأثير الكبير للاعبين غير حكوميين جدد، إضافة إلى انتشار أسلحة الدمار الشمال والتكنولوجيا المدمّرة وغيرها كلها من العناصر التي تشكّل تحدّيا كبيرا لـ "النظام الدولي".

وفي حينه احتلت "القاعدة" و "طالبان" في أفغانستان الأولوية القصوى للولايات المتحدة ولوزارة الدفاع الأمريكية، وهو ما انعكس سواء على صعيد الموازنة العسكرية أو على صعيد مشاغل الجيش الأمريكي الذي كان يعمل بالتعاون مع الحلفاء الإقليميين والدوليين على بذل الجهود اللازمة لتعطيل عمل "القاعدة" وتفكيكها والقضاء على ما أسماه بـ "الملاذات الآمنة" التي تتمتع بها داخل الدول المعنيّة.

كما أن محصّلة الحروب الدائرة لحظة صدور الوثيقة من شأنها أن تحدد البيئة الأمنية العالمية لعقود قادمة، والانتصار في حربي أفغانستان والعراق ومناطق أخرى من العالم يعد أولوية قصوى لدى وزارة الدفاع الأمريكية.

وبالمقابل، وحسب هذه المقاربة، يتطلب منع حدوث تهديدات للمصالح الأمريكية في العالم، العمل على دمج العديد من العناصر مع بعضها، ومن ذلك الاستخدام المتكامل للدبلوماسية والدفاع، جنبا إلى جنب مع الاستخبارات الجيدة وتطبيق سلطة القانون والاستفادة من الوسائل الاقتصادية، وهو ما يتطلب التعاون مع الحلفاء الآخرين وتعزيز المصالح المشتركة وبالتالي تعزيز التحالف القائم.

وإذا فشل الردع في القيام بمهمته، وقام خصوم الولايات المتّحدة بتحدّي مصالحها سواء كان ذلك بالتهديد باستعمال القوة أو باستعمالها فعلا، فإن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للرد بقوة على ذلك. وعلى الرغم من أنّه قد لا تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة العسكرية في جميع الحالات، فإن مهمة وزارة الدفاع تتمثل في أن تكون مستعدة لمواجهة هذه المخاطر من خلال توفير مختلف الخيارات الممكنة للرئيس في مواجهة جميع الاحتمالات التي قد تتضمن الرد على هجوم ما، أو على كارثة طبيعية ما، تضرب "الوطن"، أو على اعتداء من قبل دولة خصم، أو على مساعدة ودعم دولة هشّة وتأمين الاستقرار فيها.

وبحسب الوثيقة فإن تعزيز التحالفات القائمة، والبحث عن شراكات جديدة يعتبران عنصرين رئيسيين في إستراتيجية الأمن الأمريكية، بحكم أن الولايات المتحدة لا تستطيع الحفاظ على الاستقرار المستديم في "النظام الدولي" بمفردها. كما أنّ أمنها القومي وإستراتيجيتها الدفاعية يعتمدان بشكل كبير على بناء علاقات خارجية متينة، وعلى شبكة واسعة من التحالفات والشراكات مع عدد مهم من دول العالم.

وفق تطبيقات الإستراتيجية الوسيطة لتستعيد أمريكا قدرتها الصلبة، يلاحظ انخفاض سقف الأهداف الإستراتيجية العسكرية. ولعل **أبرز المحاور الأساسية التي طرحت في هذا التقرير** هي التالية [163]:

1. **إدامة تحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجية** المنصوص عليها في الإستراتيجية العليا/ الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ، والمحددة في الإستراتيجية العسكرية.
2. **إعادة تقييم البيئة الاستراتيجية**، وتحديد قائمة التهديدات الرئيسية والتحديات الآنية والمحتملة التي يواجهها الجيش الأمريكي ضمن تلك الفترة الزمنية.
3. **إعادة تأهيل القوات المسلحة الأمريكية**، ورفع مستوى جاهزيتها ، وتحقيق التوازن بين مختلف القدرات العسكرية لتحقيق ما يسمى النصر في الحروب الحالية.

---

[163] لمزيد من التفاصيل قارن: تقرير: **الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بين مزدوجي المهارشة والقدرة المكتسبة**. اعداد د.مهند العزاوي. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=115950

4. **الاستمرار في مشاريع التسليح الحالية** وتطوير القدرات الفضائية بغية التعامل مع الحروب المتوقعة ضمن لوحة الحرب الأمريكية.
5. **استمرار العمليات والإنفاق العسكري** على حربي العراق وأفغانستان.
6. **عسكرة السياسية الخارجية** بالاعتماد على التحالفات القديمة والشراكات الجديدة.
7. **تقيم العدو القادم** بمزدوجي الدول والفاعلين الغير حكوميين.

الحروب الآنية والقادمة

لابد من الاشارة هنا الى أن التقرير حدّد سقفا عاليا لما يطلق عليه (**النصر في حروب اليوم**)، ويمكن اعتبار حربي أفغانستان والعراق ذات أولوية قصوى لدى وزارة الدفاع الأمريكية، وهذا تطلب استمرار العمليات للجيش الأمريكي هناك، مع تعديل النمط والسلوك الحربي الى مفاهيم حربية وشبحيه مركبة، تستند على إذكاء الصراع السياسي الطائفي والاثني، مع زيادة وتيرة القمع المجتمعي وتهجير السكان، وباستخدام القوة الناعمة والقوة الذكية.

ومن جهة اخرى أشار التقرير الى استمرار العمليات العسكرية والحربية في المدى القريب والمتوسط، وان أعدادا كبيرة من القوات المسلحة الأمريكية ستكون عاملة في أفغانستان والعراق، وهذا ما يدل أنّ شكل البيئة الحربية هي التي تحدد شكل ونوع وحجم ونمط الوسائط وآلية عمل القوات العسكرية في السنوات المقبلة، مع استخدام "فلسفة المهارشة العسكرية" النوعية، وتعزيز التحالف السياسي العسكري المركزي، وتعشيق عمل الدوائر المخابراتية والمعلوماتية المحلية والحليفة، وكذلك ممارسة سياسة الاحتواء المزدوج على المدى المتوسط والبعيد للأهداف الإستراتيجية المضادة، لتلافي حجم الاكلاف والإنفاق العسكري المتزايد ، وتوزيع الأدوار والحروب بالوكالة دوليا وإقليميا.

أفضت العقيدة السياسية والعسكرية الأمريكية طيلة العقود الماضية إلى اتساع رقعة النزاعات العرقية والصراعات الطائفية والحروب العبثية في العالم، وجعلت من البيئة الإستراتيجية الدولية بيئة مركبة ومعقدة، وتفتقر لمقومات الأمن والسلم، ناهيك عن ديناميكية الصراع الدولي والمتغيرات في رقعة التوازن الاستراتيجي، ومنها تبادل رقع النفوذ والتوازن الدولي وصعود قوى دولية لمسرح التوازن القطبي كالصين وروسيا والهند والبرازيل، وظهور قوى إقليمية طامحة كتركيا وإيران، مما يعيد حسابات توازن القوة الى النقطة الحرجة، ويفرض تحديات وتهديدات آنية ومستقبلية يستوجب معالجتها.

لقد حصل **تحول تكتيكي** في الإستراتيجية الأمريكية وذلك بالإشارة الى القوة اللامتماثلة أو ما يطلق عليه "**لاعبين غير حكوميين**"، مما يوسع دائرة الاستهداف للخصوم لتشمل دولا وتنظيمات تصنفها أمريكا على انها "إرهابية" وفق المفهوم الامريكي للإرهاب. والملفت للنظر ربط تلك التنظيمات بانتشار الأسلحة النووية والتكنولوجيا المدمّرة، وبما يشابه مناخ نزع "أسلحة الدمار الشامل" العراقية.
يشير تقرير المراجعة الدفاعية الى أنّ ما تسميهم "الإرهابيين" كما تقول الوثيقة، أصبحوا يشكلون تهديدا دائما للولايات المتّحدة وشركائها، وبذلك يؤكد "عسكرة السياسة الأمريكية" من خلال الاشارة الى أن النجاح الدائم والمستديم يتطلب استعمال كافة عناصر القوة الأمريكية والدولية ، ويقصد بها مزواجة القدرة الصلبة والناعمة والذكية "فإننا لن نتردد في توظيف القوة ضد القاعدة وحلفائها حالما تطلب الأمر ذلك".

لم يتوقف المحللون عن دراسة أبعاد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة منذ إصدارها في 2010 [164]، بل ركز معظمهم على مقارنتها بسابقتها في عهد إدارة (جورج دبليو بوش)؛ ليبينوا كيف تختلف السياسة الخارجية والأمنية للرئيس (باراك أوباما) عن سلفه. فيما اختار بعض المحللين التركيز على التوجه التعددي Multilateral لإدارة أوباما، والذي تشدد عليه الاستراتيجية، في تصورها للعلاقات الدولية ولدور الولايات المتحدة في العالم. وهناك أيضاً من عَمِد إلى استقراء رؤية vision الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب الدولي واختبارها.

لكنّ هؤلاء المحللين لم يستوفوا بالدراسة والاستقراء الآلية التي طرحتها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمعالجة مشكلة "التمدد العسكري الزائد" Military Over stretch. وهذا المفهوم ليس جديداً في أدب السياسة الخارجية الأمريكية، وإن كان يطلق عليه أحياناً **"التمدد الإمبراطوري الزائد"**، ولكن الأخير أكثر اتساعاً وأقل تحديداً وتماسكاً من الأول. وقد كان (بول كينيدي)، أول من أثار مشكلة التمدد العسكري الأمريكي في كتابه الموسوم: **"صعود القوى العظمى وسقوطها"**، المنشور في عام 1987 [165]. وغني عن البيان القول أن هذه المشكلة كانت من أكبر محاور النقاش والجدل خلال فترة الرئيس جورج دبليو بوش. وإن لم تكن هذه الإدارة هي التي خلقت المشكلة في المقام الأول، فإن سياستها الخارجية، التي وُصفت بالأحادية والراديكالية والعنف، تجاه عدد من الدول هي التي أثارت القضية من جديد.

ويتخذ التمدد العسكري الأمريكي عبر العالم **صوراً** عدة، أهمها:

- الاحتلال الفعلي لأقاليم دول معينة؛
- التدخل العسكري المحدود بصور متعددة في دول أخرى؛
- الحرب العالمية ضد التطرف العنيف وتنظيم "القاعدة" وأخواتها؛
- القواعد العسكرية المنتشرة في أنحاء الكرة الأرضية؛
- والانخراط في خطط باهظة الكلفة لبناء نُظم دفاع صاروخية وتطوير أسلحة فضائية وأخرى تقليدية فائقة الدقة.

والآن، كيف عالجت استراتيجية الأمن القومي الجديدة هذه القضية بأبعادها المتعددة؟

فيما يتعلق باحتلال العراق، أقرت الاستراتيجية خطة من **ثلاثة مكونات أمنية و مدنية و تنموية؛** تهدف إلى "الحفاظ على أمن العراق ووحدته، ودعم ديمقراطيته، واستكمال التحول المسؤول فيما يتم إنهاء الحرب هناك". وكان المكون الأمني يتعلق بإنهاء المهمة القتالية للقوات الأمريكية في العراق بنهاية آب/أغسطس 2010، وتقليص عدد القوات إلى 50 ألف جندي، تتركز مهمتها في تدريب القوات العراقية، والانخراط في عمليات مكافحة الإرهاب، وحماية "المنجزات المدنية والعسكرية" في العراق. وشددت

---

[164] من المعروف ان الولايات المتحدة شهدت منذ عام 1999 إلى 2010 ثماني إستراتيجيات لإدارات جمهورية وديمقراطية مختلفة، ويلاحظ أن هناك درجة كبيرة من الاستمرارية والحفاظ على خطوط عامة لتوجهات الأمن القومي الأمريكي، بل هناك تكرار لفقرات بعينها كما هي. لكن ما قام به (جورج دبليو بوش) أنه أتى بمبدأ كان خاملا في استراتيجيات الأمن القومي السابقة ووضعه في قلب الإستراتيجية وهو "الحق" في العمل الانفرادي وتوجيه الضربات الاستباقية، وذلك على حساب الأبعاد الشاملة للأمن القومي. في حين أن ما فعله الرئيس أوباما هو أنه أعاد هذا المبدأ إلى حجمه التقليدي في الاستراتيجية. ولهذا لا يمكن القول بأن استراتيجية الأمن القومي للرئيس باراك أوباما تعبر عن انقطاع تام عن عهد الرئيس بوش، ولكنها أخذت من عهده بقدر ما أخذه الرئيس بوش من رؤى أسلافه التي تم التعبير عنها في استراتيجيات الأمن القومي الصادرة خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين جميعها.

لمزيد من التفاصيل قارن: معتز سلامة، "إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية 2010"، **كراسات استراتيجية**،العدد292/2010 ؛ كذلك:

Peter Feaver," Obama's National Security Strategy: "real change or just Bush Lite?" ,(*foreign policy* , 2010) retrieved from . http://shadow.foreignpolicy.com/posts/2012010/5/27/obama-s-national-security-strategy-real-changeor-just-bush-lite acess on 1/5/2015

[165] Paul Kennedy (1987). *The Rise and Fall of the Great Powers*: *Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*,Unwin Hyman, London.

و الكتاب ترجم الى اللغة العربية ايضا. انظر: بول كنيدي، **نشوء وسقوط الدول العظمى**، ترجمة: مالك البديري، ط 1 (عمان: الاهلية للنشر، 1994).

ومن المعروف ان الكتاب المذكور أثار حين صدوره ضجة دولية يندر تكرارها لكتاب آخر فقد بلغت مبيعاته حوالي مليوني نسخة وترجم الى 23 لغة من بينها العربية كما ذكرنا أعلاه، بعد أن توقع الكاتب مرور الامبراطورية الأمريكية بمرحلة انحسار بحلول عام 2010، كما أن الرجل لم يتراجع وواصل التحذير من "التوسع الاستعماري" الأمريكي الذي لا بد أن يعرّض القوة الاقتصادية الأولى للإرهاق تحت وطأة الإنفاق العسكري غير المحدود.

الاستراتيجية على رحيل كل القوات الأمريكية بنهاية العام 2011، وفقاً للاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق. ولكن الاستراتيجية المذكورة أكدت على أن الولايات المتحدة سوف تستمر في توفير الدعم المدني لحكومة العراق، وسوف تنخرط في جهود دبلوماسية وتنموية "لتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة في العراق والشرق الأوسط". وعلى الرغم من وجود مشككين في إمكانية استكمال الانسحاب الأمريكي، فقد أعلن الجنرال راي أوديرنو، قائد القوات الأمريكية في العراق في حينه، أن خطة الانسحاب تسير وفق الجدول الزمني المحدد (وقد تحقق ذلك لاحقا في 2011/12/31).

وبالنسبة للملف الأفغاني، اشارت الاستراتيجية إلى أن منتصف 2011 سوف يشهد البدء في تخفيض عدد القوات الأمريكية (نحو 93 ألف جندي حينئذٍ) في أفغانستان. ولكن الاستراتيجية لم تضع تاريخاً محدداً للانسحاب، حيث اكتفت بتأكيد أن هذا سيعتمد على الظروف الملموسة على الأرض، والتي تبدو معاكسة تماماً لوضع أي خطط محددة للانسحاب. فحركة طالبان تزداد قوة، ونطاق عملياتها يزداد اتساعاً، ومساحة الأراضي التي تستولي عليها تتسع تدريجياً (وهو ما تعترف به الاستراتيجية على أية حال)، والخسائر المادية والبشرية للقوات الأمريكية وغيرها من قوة إيساف تزداد [166] .

وقد شدّدت الاستراتيجية الأمريكية موضوع حديثنا على **التدخل العسكري المحدود** بصور متعددة في دول تصفها بأنها في خطر، مثل اليمن والصومال وباكستان والمغرب ودول الساحل الإفريقي الغربي؛ لأسباب متباينة، في مقدمتها منع تنظيم "القاعدة" وتوابعه من تأسيس ملاجئ آمنة، وتقوية سلطة الدولة ومساعدتها أمنياً وعسكرياً، وبناء نُظم أمنية مستدامة في هذه البلاد. كما تسمح الاستراتيجية بالتورط في أزمات إقليمية قد تفضي إلى مواجهات عسكرية سواء في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ولا سيما الأزمة النووية الإيرانية والكورية الشمالية، وما يستتبعه ذلك بالضرورة من زيادة الحشد العسكري.

علاوة على ذلك، أشارت الاستراتيجية إلى استمرار "الحرب العالمية" ضد التطرف العنيف وتنظيم "القاعدة"، مع ما يصاحب ذلك من تمدد استخباري هائل، في كل أنحاء العالم. وفي الحقيقة، إذا استثنينا تغيير المسميات (من "الإرهاب" إلى "التطرف العنيف") والدعوة إلى دمج أدوات أخرى (الدبلوماسية والقدرات التنموية والتحالفات والشراكات الإقليمية والدولية) بالإضافة إلى القوة العسكرية في مواجهة هذه الظاهرة، فلن نجد فرقاً بين "الحرب على التطرف العنيف" و "الحرب على الإرهاب" فيما يتعلق بانعكاساتها على التمدد العسكري.

ولكن الاستراتيجية الجديدة لم تشر إلى القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، والتي تتراوح اعدادها بين 761 و 800 قاعدة (تقدير البنتاجون في 2008) وتتواجد في نحو 60 دولة، إذا استثنينا القواعد العديدة في كل من العراق (126 قاعدة) قبل الانسحاب في نهاية 2011، وأفغانستان، وكذلك التسهيلات العسكرية السرية في الفلبين وإسرائيل ودول الاتحاد السوفيتي السابق وغيرهم. أما إذا أضفنا ذلك، فربما يتجاوز عدد القواعد الأمريكية الألف قاعدة، وهي مزودة بمعدات عسكرية ذات قدرة تدميرية هائلة، و (190) ألف جندي و (115) ألف موظف مدني (وفقاً لأرقام وزارة الدفاع عام 2007) (وإن كانت الأرقام غير الرسمية تقفز بها إلى 460 ألف جندي)، **وتزيد تكلفة الاحتفاظ بها عن التريليون دولار (أي 1000 مليار) سنوياً**.

وفي الحقيقة، تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري في صور متنوعة فيما يزيد عن (150) دولة حول العالم، دون الحديث عن أن البنتاجون يقسم العالم كله إلى **ست** قيادات عسكرية ذات هياكل تنظيمية ومالية واضحة، هي القيادات الشمالية والجنوبية والأوربية والمركزية والأفريقية وقيادة المحيط الهادي. ولم تتحدث الاستراتيجية إذن عن هذا الحشد الهائل من القواعد والقيادات والقوات الأمريكية بالخارج، غير أنها اكتفت بتأكيد "الالتزامات الاستراتيجية السابقة"، وأبقت على مهام القوات كما هي، من مكافحة

---

[166] قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (بالإنجليزية: International Security Assistance Force) (واختصارا: إيساف) (بالإنجليزية: ISAF). لمزيد من التفاصيل قارن: https://ar.wikipedia.org/wiki/قوات_المساعدة_الدولية_لإرساء_الأمن_في_أفغانستان

الإرهاب والتمرد إلى المساهمة في عمليات الاستقرار، وهي المهام التي تزيد من استنزاف القوات النظامية، وتبقي على التمدد العسكري بلا أفق لتقليصه [167].

وقد أمنت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على الانخراط في خطط باهظة الكلفة لبناء نُظم دفاع صاروخية في أوروبا وغيرها. وفي ضوء تقدير روسيا الاتحادية فإن هذه الخطط تمثل تهديداً لأمنها القومي، فإن من شأن ذلك أن يفضي إلى سباق للتسلح الصاروخي بين الدولتين، ولاسيما أن معاهدة ستارت الجديدة New STAR لم تتناول نظم الدفاع الصاروخي، فضلاً عن أن تضع حدوداً عليها [168]. وقد تعهدت القيادة الروسية بتطوير نظم تسلح هجومية جديدة برغم توقيعها المعاهدة الجديدة؛ للحفاظ على التوازن الاستراتيجي وحماية الأمن القومي لروسيا.

فضلاً عن ذلك، تنخرط المؤسسة العسكرية الأمريكية في تطوير أسلحة تقليدية فائقة الدقة للحفاظ على "التفوق العسكري التقليدي"، وفقاً للاستراتيجية المذكورة، وفي إطار الاستعداد لشن "ضربة كونية فورية" ضد أي هدف في العالم، طبقاً لوثيقة "المراجعة الأربعية للدفاع" (The Quadrennial Defense Review)، التي أصدرها البنتاجون في شباط/فبراير 2010. وقد بيّنت الأخيرة خططاً وعمليات لتحويل جزء من الصواريخ النووية الاستراتيجية إلى أخرى غير نووية فائقة الدقة، تستخدم في الحروب التقليدية. دون الحديث عن تطوير أسلحة فضائية، فيما يطلق عليه الخبراء الروس "عسكرة الفضاء الخارجي Militarization of outer space "[169].

ومن المفارقة أن واضعي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (آيار/مايو 2010) كانوا مدركين لمشكلة "التمدد العسكري الزائد"، أو على الأقل لبعض أبعادها المهمة؛ حيث يؤكدون، في هذه الوثيقة، على التالي: "عندما نستخدم قوتنا العسكرية بإفراط، أو نفشل في توظيف أدوات مكملة لها، أو نعمل بدون شركاء؛ في هذه الحالة تكون قوتنا العسكرية متمددة بصورة زائدة". كما تشير الوثيقة إلى أهم المردودات السلبية لهذه المشكلة، سواء فيما يتعلق بالعبء المادي والبشري، أو إعطاء الأعداء فرصة للنيل من القوات الأمريكية. ومع ذلك، فإنه باستثناء الدعوة إلى تدعيم التحالفات وتأسيس شراكات جديدة والاستخدام الفعال لعناصر القوة الأمريكية المختلفة، لم تنجح الوثيقة في معالجة المشكلة.

ومن المفارقة أيضاً أن التمدد العسكري الزائد يشكل تهديداً بحد ذاته للأمن القومي الأمريكي ومستقبل القيادة الدولية الأمريكية، على الأقل من زاوية تكلفته البشرية والمالية الباهظة، ناهيك عن ما يحمله من مخاطر وردود افعال من الآخرين. فقد اقترب حجم الخسائر البشرية الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق من ستة آلاف جندي، بالإضافة إلى اكثر من (50) ألف من الجرحى يعاني معظمهم إصابات

---

[167] يقول (شالمرز جونسون Chalmers Johnson)، وهو مؤرّخ عسكري أميركي مهم، في هذا الصّدد: "إنّ جيشنا ينشر أكثر من نصف مليون جندي وجاسوس وتقني ومعلم وموظّفين ومتعاقدين مدنيّين في أمم (أو دول) أخرى، من أجل الهيمنة على محيطات العالم وبحارِه، فقد أنشأنا نحو ثلاث عشرة قوّة بحريّة على متن حاملات الطّائرات التي تحمل أسماء تلخّص إرثنا الحربي.. ندير العديد من القواعد السرّية خارج أراضينا لمراقبة ما تقوم به شعوب العالم، بمن فيهم مواطنونا، وما يقولونه وما يرسلونه بالفاكس أو البريد الالكتروني إلى بعضهم البعض. الحرب على الإرهاب ليست أكثر من شعار.. فالولايات المتّحدة ترفعه كي تخفيَ طموحها الإمبريالي. لكن الحرب على الإرهاب هي في أفضل حالاتها جزءٌ صغير من الأسباب التي تقف وراء كل تخطيطنا العسكري. فالسّبب الحقيقي لبناء هذه الحلقة من القواعد الأميركية على مدار خطّ الاستواء هو لتوسيع إمبراطوريّتنا وتعزيز هيمنتنا العسكريّة على العالم". ورد النص عند: د. هيثم مزاحم، **القواعد العسكرية الأميركية في العالم: 750 قاعدة في 130 دولة**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.beirutme.com/?p=559

[168] **معاهدة ستارت الجديدة:** توصلت الولايات المتحدة إلى "معاهدة ستارت الجديدة" مع روسيا الاتحادية التي وقعها كل من الرئيسيين أوباما ومدفيديف في 8 نيسان/أبريل 2010 في براغ/جيكيا، والتي تنص على تخفيض الحدود القصوى للرؤوس الحربية الهجومية الاستراتيجية للبلدين بنسبة 30 بالمئة، والحدود القصوى لآليات الإطلاق الاستراتيجية بنسبة 50 بالمئة بالمقارنة مع المعاهدات السابقة. أعادت معاهدة ستارت الجديدة التعاون والقيادة المشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا في مجال ضبط الأسلحة النووية وحققت تقدماً في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. قُدمت معاهدة ستارت الجديدة إلى مجلس الشيوخ للمشورة والموافقة على تصديقها، وبعد التصديق، دخلت حيز النفاذ في 5 شباط/فبراير 2011. ومن المتوقع أن تستمر على الأقل حتى عام 2021 .لمزيد من التفاصيل انظر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

[169] من المعروف أن الإستراتيجية الأمريكية لعسكرة الفضاء، والتي غالبا ما ترتبط بمبادرة الدفاع الاستراتيجية للرئيس الامريكي الأسبق (رونالد ريغان)، استمرت إلى ما بعد نهاية "الحرب الباردة". ولكن في العام 2010، تم تحديد أولويات سياسة الرئيس باراك أوباما للولايات المتحدة في الفضاء، من بينها - الحق في الدفاع عن النفس في الفضاء الخارجي. والغرض من هذه العملية الحفاظ على الهيمنة العسكرية العالمية للولايات المتحدة من خلال تحقيق التفوق الاستراتيجي في الفضاء الخارجي.

خطيرة، وفقاً للبيانات الرسمية التي لا تشمل الخسائر في صفوف المتعاقدين الأمنيين وغير الأمنيين [170]. وبالنسبة للعبء المالي للتمدد العسكري، تجاوزت تكلفة الحرب في كل من أفغانستان والعراق، منذ العام 2001، حاجز التريليون دولار (**1000** مليار دولار !)، وفقاً لمكتب الميزانية التابع للكونجرس. وقد تجاوزت الميزانية العسكرية التي طلبها الرئيس أوباما من الكونجرس للسنة المالية الثاني في ولايته الاولى الـ (700) مليار دولار، ما يجعلها أكبر من أي ميزانية عسكرية أمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد ألقى ذلك بأعباء بالغة على الاقتصاد الأمريكي؛ الذي كان في حزيران/يونيو 2010 يرزح تحت ديّن عام فاق (13) تريليون دولار (13 ألف مليار دولار !)، وهو ما يعادل نحو 91.6% من الناتج المحلي الإجمالي (لعام 2009، وفقاً لتقدير صندوق النقد الدولي). وحينها جرى التأكيد على انه وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فإنه من الممكن أن يتخطى الديّن الفيدرالي الناتج القومي الإجمالي في 2012، وفقاً لتقديرات خبراء الصندوق. هذا مع أن العلم مجموع الديون الاتحادية عندما تولى الرئيس (باراك أوباما) منصب الرئاسة في العشرين من شهر كانون الثاني/يناير عام 2009 بلغ (10.6) تريليون دولار، وبحسب أحدث البيانات الإحصائية فإن الديّن أصبح أكثر من 19 ترليون دولار عند انتهاء الولاية الثانية لباراك أوباما. وتعني هذه الارقام إن حجم الديّن الفيدرالي شكل نسبة 105% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي عند انتهاء هذه الولاية.

بعض الملاحظات حول الوثيقة

أولا: تعكس الوثيقة، كما معظم التقارير الرسمية الأمريكية الصادرة في عهد الرئيس (باراك أوباما)، شعار "التغيير" الذي حمله معه في الانتخابات الرئاسية، لكن الأهم من ذلك هو أنّ هذه التقارير، كما الوثيقة، تتميز بنظرتها المختلفة للقضايا المحلية والدولية. فهي، بغض النظر عن كل الملاحظات بشأنها، تأخذ في الاعتبار طبيعة وسرعة المتغيرات الرئيسية في "النظام الدولي" من جهة، والتحول الكبير والسريع في طبيعة التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة من جهة أخرى، مع ما يتطلبه ذلك من واقعية أكبر في فهم الوضع، بعيدا عن سياسة العصا التي سادت في عهد الرئيس بوش الابن، وأدت إلى تدهور إستراتيجي لموقع وقوة الولايات المتّحدة في العالم [171].

ثانيا: هناك تغيير في الأولويات والمفاهيم مقارنة بالإصدارات السابقة لهذه الوثيقة. ففي الوقت الذي كانت الإصدارات السابقة منها تركز على خوض "حرب تقليدية كبرى" ومن ثمّ "حرب كبرى ونزاعات صغرى" أو "حربين تقليديتين متوسطتين"، بدا واضحا من خلال هذه الوثيقة أنّ "الحروب التقليدية الكبرى" ليست هاجسا أمريكيا في ظل التفوق العسكري المطلق من جهة، وفي ظل كونها محدودة جداً ولا تمثل الواقع الحقيقي الذي ستواجهه القوات العسكرية في المستقبل من جهة أخرى.

ويمكن ملاحظة أن الاستراتيجية جاءت مليئة بالإشارات إلى مفاهيم من قبيل: "النظام العالمي" و"النظام الدولي"، و"حكم القانون" و"حقوق الإنسان" و"المؤسسات الدولية"، على خلاف استراتيجيتي الرئيس بوش الإبن الحافلتين بكثير من معاني الانفلات واللانظامية، بل والاستخفاف والعدائية أحيانا للحالة النظامية في رؤية العالم [172].

ثالثا: **ركزت الوثيقة على "ضرورة المواءمة بين الحاجة إلى النصر في الحرب الجارية على الإرهاب، وضرورة الاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر المستقبلية"**، علما أنّ الأولوية كانت تعطى للشق الثاني من دون اهتمام يذكر بالشق الأول.

---

[170] وفي 31 أغسطس/آب من عام 2010، أي مع انسحاب آخر دفعة من القوات الأمريكية القتالية من العراق، بلغ عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية 4421 عسكريا، قضى 3492 منهم خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية، بينما بلغ عدد الذين أُصيبوا جرَّاء العمليات 32000 شخص. وقُتل منذئذٍ 66 عسكريا، قضى منهم 38 خلال مشاركتهم في الأعمال القتالية خلال مشاركتهم في ما بات يُعرف بـ "عملية الفجر الجديد."
أمَّا عدد من أُصيبوا خلال مشاركتهم بالأعمال القتالية منذ الأول من شهر سبتمبر/أيلول 2010، فقد بلغ 305 شخصا. لمزيد من التفاصيل قارن:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/12/111215_iraq_war_figures.shtml

[171] قارن: علي حسين باكير، **قراءة في المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010**. مصدر سبق ذكره.

[172] لمزيد من التفاصيل قارن: معتز سلامة، **"إستراتيجية الأمن القومى الأمريكية 2010"**....، مصدر سبق ذكره.

وقد أدت هذه السياسة إلى ازدياد الضغوط على الجيش للاستعجال في عمليات التحوّل والتحديث التي يتعين القيام بها، في الوقت الذي كان يخوض حروبا شرسة في العراق وأفغانستان مما أدى إلى **تغيير الأجندة لصالح "إعطاء الأولوية القصوى للفوز في هذه الحروب مع عدم إهمال ضرورة الاستعداد لمواجهة التهديدات المستقبلية"**؛ لأن الفوز في النزاعات الحالية من شأنه أن يحدد مدى قدرة أمريكا على التعامل مع التهديدات المستقبلية.

رابعا: على عكس وثيقة عام 2006 التي ركّزت بشكل جلي على الخطر الذي تمثّله حرب تقليدية واسعة، وخاصة مع الصين، فإن **وثيقة 2010 توزّع مصادر التهديد على عدّة مستويات، وخاصة غير التقليدي منها:**

• ركزت الوثيقة على مواجهة ما بات يعرف بالفاعلين غير الحكوميين (Non-State Actors)، (من قبيل "حماس" و "حزب الله") والحرب على الإرهاب والنزاعات غير التقليدية في أماكن مختلفة، نموذج أفغانستان والعراق.

وفي هذا الاطار يمكن القول ان الحالة النظامية سيطرت على استراتيجية الرئيس أوباما حتى في حديثه عن مواجهة شبكة "القاعدة"، وذلك في التأكيد على العمل الاقتصادي مع (مجموعة العشرين G 20) ومن خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي ومن أجل إعادة الحالة النظامية إلى الأمن العالمي. بينما سيطرت على استراتيجيتي الرئيس بوش 2002 و 2006 في تناولهما لـ "القاعدة" الاستخفاف بها والتعبير عنها بلغة ثأرية انتقامية من دون طرح خطة واستراتيجية للمواجهة الشاملة معها.

• انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) والأسلحة النووية (NW) وسعي العديد من الدول إلى امتلاك هذه الأسلحة ونشرها.
• أمن الإنترنت (Cyberspace defense) والمخاطر الكبيرة التي تفرضها بعض الدول في هذا المجال.

خامسا: **هناك اعتراف أمريكي بعدم القدرة على مواجهة التحديات العالمية بشكل منفرد** (وهو ما سبق أن أشارت إليه وثيقة "إستراتيجية الاستخبارات القومية الأمريكية" (NIS) [173] ، ومن الملاحظ في هذا الصدد تكرار كلمة "شراكة" و"شريك" حوالي 80 مرة في الوثيقة، فضلا عن كلمة "تحالف" و "حلفاء"، حيث تمّ إعطاء الأولوية لشركاء وحلفاء أمريكا التقليديين في أوروبا وآسيا (اليابان)، وفي مناطق عدّة من العالم.

سادسا: **منظور أشمل للأمن القومي للولايات المتحدة**. لم تتجه استراتيجية أوباما للتركيز فقط على أحد أبعاد الأمن دون الأبعاد الأخرى، مثلما ركزت استراتيجيتا الرئيس بوش الابن على العسكرة والجانب الدفاعي في مكافحة الإرهاب، وإنما قدمت منظورا شاملا للأمن القومي يتجاوز محدودية رؤية إدارة بوش.

سادسا: بغض النظر عن ما عليها من ملاحظات، تعتبر هذه الوثيقة أكثر واقعية من سابقاتها من ناحية تقليص الفجوة بين الموارد والواقع، وبين الموازنة المالية والمتطلبات العملية الضاغطة، خاصة مع ارتفاع تكاليف الحروب في العراق وأفغانستان التي أدت إلى فشل عمليات التحديث العسكري.

---

[173] أتيحت هذه الوثيقة للعلن في أيلول/سبتمبر 2009، وركزت على التحديات الدولية التي يواجهها الأمن القومي الأمريكي في حينه، وتحديد الأهداف والمهمّات التي يسعى المجتمع الاستخباراتي الأمريكي إلى تحقيقها وفق ما هو وارد في الوثيقة، وأدواته في التنفيذ. لمزيد من التفاصيل عن هذه الاستراتيجية انظر: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=486774

تتيح الملاحظات السابقة بلورة العناصر الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومى الجديدة في حقبة أوباما والتى تتلخص فى ما يلي [174]:

اولا: نهاية الحرب الدولية على الإرهاب، حيث أسقط أوباما تماما، نظريا على الأقل، مفهوم "الحرب الدولية على الإرهاب" والتى تحدث عنها المحللون الأمريكيون "الثقأة" منذ 11 سبتمبر 2001 وقالوا أنها ممتدة لعقود.

ثانيا: تراجع دور أمريكا فى "نشر الديموقراطية"، حيث جاء فى الوثيقة التالي: "الولايات المتحدة ترفض هذا الخيار الزائف بين السعى الضيق لتحقيق مصالحنا وشن حملة لا نهاية لها لفرض قيمنا". بالمقابل تبنت الوثيقة مفهوما قوامه أن الأكثر تأثيرا على العالم هو أن تعيش أمريكا هذه القيم بداخلها حتى تقدم نموجا يحتذى به للدول الأخرى، أى أن الوثيقة أخذت الاتجاه المعاكس تماما لما تبنته الادارة السابقة (ادارة بوش الإبن).

ثالثا: تراجع دور "مجموعة الثمانية" والتركيز على دور "مجموعة العشرين". لم تشر الوثيقة ولا مرة واحدة إلى دور مجموعة الثمانية فى القيادة الاقتصادية العالمية وعوضا عن ذلك أشارت بوضوح للتعاون الاقتصادى من خلال "مجموعة العشرين".

رابعا: التعاون مقدم على الأحادية، حيث اشارت الوثيقة الى التالي**:** ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها، تستطيع التصدى لكل التحديات العالمية بمفردها. وقد اطلقت الوثيقة على ذلك مصطلح " تجديد القيادة الأمريكية".

خامسا: الحوافز تتقدم على العقوبات، فتبنت الوثيقة تقديم حوافز للدول التى "تتصرف بمسئولية" والتوسع فى هذا الاطار وعدم اللجوء للعقوبات إلا فى الحدود الدنيا عندما يتم استنفاذ آلية الحوافز تماما. هذا مع العلم أن الوثيقة لم تهمل الاشارة إلى كل من إيران وكوريا الشمالية باعتبارهما رفضا نظام الحوافز ويتلاعبان بالحوار من أجل المماطلة وتضييع الوقت.

سادسا: الدعوة لصياغة "نظام دولى جديد". طبعا هذا الكلام النظرى يجد صعوبة شديدة فى تطبيقه عالميا، فالنظام الدولى اقامه المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن هناك صعوبة فى إعادة تشكيله ثانية بدون حرب جديدة تحدد القوى الجديدة فى العالم.

سابعا: إنقلاب شبه كامل عن الرؤية التى سادت منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001. يبدو للمراقب ان هذه الوثيقة موضوع حديثنا هى بمثابة انقلاب شبه كامل عن الرؤية الاستراتيجية التى سادت منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 حتى فى الاولويات التى يواجهها الأمن العالمى مثل أمن الانترنت والبيئة والمناخ وانتشار الاسلحة النووية، ولم يبرز الإرهاب باعتباره التحدى الرئيسى لأمن الولايات المتحدة وأنما جاء كواحد من هذه التحديات، ولهذا جاءت تسمية الوثيقة " **مراجعة استراتيجية الأمن القومى**" وهى فى الحقيقة انقلابا عليه.

والسؤال الآن، بعد هذا العرض، هو: **هل هذه الوثيقة تعبر فعلا عن الرؤية الأمريكية الحقيقية؟**

للاجابة على هذا السؤال نحتاج الى قراءة استراتيجية.

اذا انطلقنا من **هدف الخطة الرئيسي** سنرى أنه **يتمثل بالمحافظة على وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ـ وحيدة ـ قادرة على نقل أعداد كبيرة من القوات وشن حروب كبيرة في مختلف بقاع العالم**. ولكن الخطوط العريضة والتكتيكات العامة للخطة لا تختلف في مضمونها عن العقيدة العسكرية الموروثة من عهد الرئيس بوش بل هي تطوير وتعميق لها وإن تم تقديمها بشكل أكثر جاذبية وأقل استفزازا من حيث الألفاظ والأوصاف التي عبر عنها (جون برينان **John Brennan**)، كبير مستشاري الرئيس لمكافحة الإرهاب وأحد أهم راسمي الخطة، خير تعبير في كلمته في مركز الدراسات

---

[174] قارن: مجدي خليل، **استراتيجية الامن القومي الامريكي في عهد اوباما**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://freecopts.net/arabic/2009-08-23-00-20-14/2009-08-23-00-25-54/4607-2010-06-07-04-21-53

الاستراتيجية CSIS حيث قال: "عدونا ليس الإرهاب لأن الإرهاب مجرد تكتيك"، في حين أن بوش كان يقول إن عدوه الإرهاب، "عدونا ليس الخوف لأن الخوف حالة عقلية وكأمريكيين نرفض أن نعيش في حالة من الخوف"، إذ أنه- أي بوش- كان يعول كثيرا على إدخال الرعب في قلوب الأمريكيين ليبرر قراراته ويحظى بمساندتها، فهو القائل اننا: "لا نصف أعداءنا بأنهم إسلاميون أو جهاديون لأن استخدام مثل هذه المصطلحات سيقود إلى انطباع خاطئ بأن أعضاء القاعدة هم قادة دينيون ويدافعون عن هدف مقدس في حين أنهم لا يزيدون في الحقيقة عن كونهم قتلة". واضاف: "الولايات المتحدة في حرب مع القاعدة ومن يرعونها، وسنمضي قدما في شن هذه الحرب عليهم حتى النهاية أينما تواجدوا أو تدربوا أو تآمروا، في أفغانستان وباكستان والصومال واليمن وفي أي مكان آخر، آخذين في الاعتبار استخدام ـ مبضع الجراح ـ بدلا من ـ المطرقة ـ ما أمكن ذلك". وهذه الجملة "مبضع الجراح" تتطابق تماما مع أمر الجنرال (ديفيد باتريوس) الذي كان يستخدم "مبضع الجراح" ويحضر لمرحلة ما بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان بالانتشار في كل بقعة صديقة أو معادية. ويعزز هذا التوجه تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية في حينه (هيلاري كلينتون) في معرض استعراضها للجزء الذي يخص "القاعدة" من الخطة بقولها: "نحاربهم معا عند الإمكان، ومنفردين عند الضرورة".

بل إن الخطة لا تكتفي بإطلاق يد القوات الأمريكية في مختلف أرجاء العالم بما فيها منطقة القيادة الوسطى على وجه الخصوص وما فيها من تهديدات تقليدية ونووية فحسب، ولكنها توسع من نطاق حربها القائمة لتشمل الأرض الأمريكية ذاتها التي تتزايد فيها المخاطر نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، والكوارث الطبيعية، والإرهاب الالكتروني.

وهكذا يمكن للمتابع المدقق أن يلاحظ كيف أن "العسكرتاريا" الأنجلوسكسونية نجحت في ومن خلال بعض التغييرات التجميلية في الألفاظ والتعبيرات في الإبقاء على عقيدتها العسكرية التي تضمن لها التفوق المستمر والهيمنة الكاملة على الساحة الأمنية العالمية من خلال التغلغل وتثبيت الأقدام في المواقع الصديقة، وتسخير القوة من خلالها لإحباط أية محاولة عدائية تجاه الغرب في مهدها سواء كانت على أرض صديقة أو معادية. **وباختصار** تدعو الخطة الأمنية الأمريكية الجديدة إلى **احتلال غير مباشر** للدول الصديقة وتسخير أراضيها ومقدراتها لضرب القوى المناوئة سواء كانت محلية أو مجاورة [175].

المطلب الثاني: "مقاربة التكييف الاستراتيجي"

مناورة استراتيجية أمريكية في الشرق الاوسط لمواجهة التحديات الجديدة

في بداية عام 2011 كنا شهود تطورات عاصفة شهدتها المنطقة العربية او ما اطلق عليه في حينه "الربيع العربي". وبقدر تعلق الامر بموضوع هذه الدراسة، كان على الولايات المتحدة - باعتبارها دولة عظمى - إعادة تقويم استراتيجياتها من اجل معالجة التغييرات الكاسحة التي حدثت وابتكار معالجات "معاصرة". هنا تم التركيز على **"مقاربة التكيف الاستراتيجي"** The strategic adjustment approach [176] للتعامل مع الأزمات في المدى القريب والتي تعتبر الأكثر بروزاً بالنسبة للمصالح الأميركية. وكان على هذه المقاربة أن تجعل من "الإصلاح السياسي" – بحسب رؤيتها - في المنطقة أولوية وأن تنكب على معالجة التوجهات على المدى الطويل في الوقت الذي تعمل فيه على التخفيف من حدة المخاطر، وبمرونة استراتيجية، وبعكس ذلك فإنها قد تصبح بمرور الوقت أقل عرضة للتهديدات في المنطقة بشكل هام.

ولعل سؤالا يطرح نفسه هنا وهو: لماذا استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الاوسط ؟

---

[175] قارن: علي بن حسن التواتي، **قراءة استراتيجية في خطة الأمن القومي الأمريكية الجديدة**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100602/Con20100602353802.htm

[176] لمزيد من التفاصيل قارن: بروس و.جنتلسون وآخرون، **التكيف الاستراتيجي: نحو استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=337

الجواب، بحسب المعنيين بشأن الاستراتيجيات الكبرى في الولايات المتحدة، هو أن الشرق الأوسط في حالة تحول، وان الوقت مناسب لإجراء إعادة تقييم أساسي للتوجهات الأساسية هناك، إضافة إلى إعادة تقييم المصالح الأميركية في المنطقة والخيارات السياسية المناسبة لمواصلة هذه المصالح.

لقد سبق للقادة الأميركيين وأن أشاروا، أساساً، إلى نيتهم بتحويل الموارد إلى شرق آسيا، بسحبهم آخر الجنود المتبقين من العراق والخطط المعلنة بسحب الالتزام العسكري الأميركي بأفغانستان بحلول عام 2015. لقد قامت الولايات المتحدة بهذه التغييرات بعد سلسلة من "الثورات" التي كان يعتقد عدد من العلماء السياسيين والمحللين السياسيين بأنها غير محتملة، لكنها، وفي استعادة للماضي، تبدو أمراً حتمياً.

وبهذا المعنى فإن هذه المقاربة تستكشف تفاعل وتداخل المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، كما تستكشف **الكيفية** التي تغير فيها السياق الاستراتيجي في المنطقة والتأثيرات المرافقة لذلك على المصالح الأميركية.

المخاطر التي تواجه الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

بداية، لابد من الاشارة الى أن السياسة الخارجية لإدارة أوباما في المنطقة كانت مبنية على **تقييمين** أساسيين:

- المنطقة هامة ، إلا أن بضع التطورات فيها تعتبر تهديدات محتملة للمصالح الأميركية الحيوية؛
- الردود المتعددة لمشاكل متوسطة المدى، حتى لو كانت ناقصة، أفضل بكثير من الالتزام المباشر والعلني للموارد العسكرية الأميركية.

وما ينبغي الاشارة إليه هنا واستنادا الى التجارب التاريخية الملموسة للولايات المتحدة في المنطقة فإن **الخطر الحقيقي** بالنسبة للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط هو عدم الاستعداد للاعتراف بمدى عمق التغيير الذي حصل في السياق الاستراتيجي ومدى الحاجة لإستراتيجيات تعكس هذا السياق المتغير. وما يؤكد على ذلك ان الولايات المتحدة استثمرت بشكل مفرط في أكثر الأنظمة اللاديمقراطية في المنطقة.

وفي حين لا تزال بعض المصالح الأميركية منسجمة وبعضها قد تغير من حيث الأهمية، فإن هناك مصالح أخرى في حالة من التوتر والتأزم للمرة الأولى. إذ هناك **خمسة تطورات إقليمية** حصلت تميّز السياق الاستراتيجي المتغير وهي [177]:

1. تحول التهديدات الإقليمية؛
2. التحولات التي أفرزها "الربيع العربي"؛
3. التغييرات في نطاق وحجم خطر الإرهاب؛
4. خليط التعاون والتوترات التي شهدتها العلاقات الأميركية- الإسرائيلية في حقبة أوباما؛
5. التوجهات المؤثرة على أمن الطاقة.

قد يصدم مفهوم التكيف نفسه البعض بصفته مفهوم "انحداري". ولكن وبرغم ذلك، فإن الفخ الحقيقي بالنسبة للاستراتيجية الأميركية في المنطقة ليس الانحدارية وإنما الإنكار ـ أي عدم الاستعداد للاعتراف بمدى عمق تغير السياق الاستراتيجي الحاصل. فعندما تتغير الظروف أو عندما تكون السياسات لا تعمل ولا تؤدي الغرض منها، فإن البقاء على المسار يعتبر أقل أهمية من الاستعداد للتكيف والقيام بذلك بطرق تعزز الفعالية السياسية.

حددت مقاربة التكييف الاستراتيجي **ثلاثة أمور** ينبغي للولايات المتحدة القيام بها في المدى القريب لدرء التهديدات الأكثر آنية للمصالح الأميركية، وثلاثة أمور ينبغي للولايات المتحدة القيام بها "في الوقت عينه" لضمان انسجام المصالح الأميركية مع السياق الإستراتيجي المتحول.

---

[177] لمزيد من التفاصيل قارن: بروس و.جنتلسون وآخرون ، **التكيف الاستراتيجي**....، المصدر السابق.

الأولويات على المدى القصير

- منع إيران من الحصول على السلاح النووي

أكدت هذه المقاربة على انه يتوجب على الولايات المتحدة الاستمرار بإستراتيجيتها المسماة "المسار المزدوج" التي تجمع بين العقوبات الشديدة و الدبلوماسية لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي [178]. وتظل المحصلة الأمثل حلاً يتم التفاوض عليه يوفر الضمانات ضد جهود التسلح والشفافية الكافية للتحقق من تلك الضمانات. فالهدف الأهم يجب أن يكون منع إيران من تطوير أسلحة نووية فعلية. فإذا ما أنهت إيران تسلحها بشكل يمكن التحقق منه، وعملت بصرامة وشفافية ضمن قيود معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) والموافقة على ضمانات تقنية كافية وعمليات تفتيش تدخلية للتقصي ومنع الغش، فإن هذه الخطوات ستكون كافية لمعالجة التحديات الخطيرة المنبثقة عن برنامج إيران، حتى ولو كان هناك بعض التخصيب المحلي المحدود المسموح.

إن مقاربة إدارة أوباما كانت تهدف، إلى منع إيران من الحصول على سلاح نووي. كما إن التوصل إلى تسوية دبلوماسية تبقى - بحسب ادارة اوباما- السياسة الأكثر جاذبية بما أن الحل المانع المستدام الوحيد، الذي لا يصل إلى غزو إيران واحتلالها لإزالة أسس برنامجها النووي، هو حل يختار فيه الإيرانيون التراجع عن الحافة النووية.

لقد أوضح أوباما بأن السلاح النووي "غير مقبول"، وبأن كل الخيارات ـ بما فيها القوة العسكرية ـ لا تزال على الطاولة لمنع إيران من تطوير أسلحة نووية، وبأن الإدارة لا تؤيد سياسة الاحتواء النووي. في نفس الوقت، صرَّح أوباما أيضاً بأنه يفضل حلاً سلمياً، وبأن هناك نافذة فرصة للاستفادة من الضغط غير المسبوق المفروض على إيران في حينه للتوصل إلى تسوية دبلوماسية دائمة.

وتؤكد المقاربة أيضا على انه ورغم أن إيران النووية قد لا تكون تهديداً وشيكاً كما يتصور البعض، فإنها مع ذلك تشكل تحدياً هاماً للمصالح الأميركية وتزيد من فرص حدوث صراعات إقليمية. لذا، فإن منع إيران من تطوير أسلحة نووية، بدلاً من تبني سياسة ردع واحتواء نووية، أمر ينبغي أن يظل أولوية.

لقد كانت دوافع وتوقعات أوباما لعقد هذا الاتفاق متعددة وفي مقدمتها إعادة إنتاج مفهوم جديد لـ "الاحتواء"، باعتبار أن الرفع التدريجي للعقوبات سوف يحفز إيران للاندماج في الاقتصاد الدولي، وبمعنى آخر تشغيل إيران ضمن خطوط إنتاج غربية احتوائية بأدوات ناعمة [179]. وطبيعي الاشارة هنا على أن التغيير المطلوب يحتاج لوقت طويل حتى تظهر ملامحه ومؤشراته.

كما ان رفع العقوبات عن إيران سيحولها إلى شريك اقتصادي هام وستسعى الشركات الأمريكية والغربية للاستفادة من الكتلة المالية الكبرى إيران والتي تقدرها بعض المصادر بحوالي (100) مليار دولار أمريكي [180].

إضافة إلى أن هناك حاجة أمريكية لدور إيران في أفغانستان وباكستان وأواسط آسيا وهي حاجة روسية أيضاً لمواجه التطرف الديني [181].

- العلاقات الإسرائيلية ـ المصرية

أكدت "مقاربة التكييف الاستراتيجي" على ضرورة ان تحافظ تحافظ الولايات المتحدة على مصلحة قوية لها في أمن إسرائيل وحصول تقدم أكبر في مجال "السلام العربي- الإسرائيلي". وبحسب المقاربة المذكورة، فإنه بإمكان الولايات المتحدة القيام بأمرين للحفاظ على السلام:

---

[178] لمزيد من التفاصيل قارن: احمد ابراهيم محمود، الازمة النووية الايرانية ، تحليل استراتيجيات ادارة الصراع، **"كراسات استراتيجية"**، العدد 49، السنة الخامسة عشر، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا (القاهرة: الدار العربية للعلوم، 2007).

[179] قارن: يوسف الحسن، لا أحد سيخوض حروبنا سوانا، **"الشروق"**، القاهرة، 14-3-2016.

[180] قارن: غازي دحمان، احتواء إيران بأدوات أمريكية ناعمة، **"الحياة"**، 8-4-2016.

[181] يوسف الحسن، مصدر سبق ذكره.

أولاً، أن تعمل من خلال سفاراتها في البلدين للتصدي لأي أخطاء تتعلق بسوء الفهم والتصور والتي قد تجعل القادة في البلدين يقومون بأمر ما طائش ومتهور.
ثانياً، ينبغي أن تحدد لحليفها (أي اسرائيل) الأثمان الاستراتيجية المرتفعة للصراع. كما ينبغي للولايات المتحدة أيضاً أن توضح للقيادتين المدنية والعسكرية المصرية بأن المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر ـ والتأييد الأميركي لمصر في المؤسسات المالية الدولية- تعتمد على حفاظ مصر على سلامها مع حليفتها (حليفة أميركا) الرئيسة في المنطقة أي اسرائيل.

وبالمناسبة، وصل أوباما في نهاية المطاف إلى رؤية للصراع العربي الإسرائيلي مؤداها "أنه يجب الكف عن القول إن إسرائيل سر مشكلات الشرق الأوسط، ويجب على المسلمين البحث عن سر معاناتهم، وأن يحددوا الأسباب الحقيقية التي يواجهونها مثل شكل الحكم وأن يصلوا إلى أجندة عربية ناجحة" [182] !!.

- الانكباب على معالجة التهديدات من سوريا واليمن

تواجه الولايات المتحدة تهديدات أمنية على المدى القصير في كل من سوريا واليمن، التي تخوض كل منهما حرباً أهلية. وبحسب الوثيقة، ينبغي للولايات المتحدة مواصلة سياسة "الدبلوماسية الإجبارية" للضغط من أجل الوصول إلى حل للصراع، بالترويج لـ "حرية وعدالة أكبر للشعب السوري" من دون الغرق في مستنقع الحرب الأهلية السورية! وبالعمل مع مجلس الأمن الدولي و "ائتلاف أصدقاء سوريا"، إضافة للعمل من خلال مبادرات واشنطن الخاصة. ويتعين ان تستمر سياسة من هذا النوع بـ "نشر استبداد النظام على الملأ" وحاولت تثبيت التجانس والضم في "المعارضة السورية" وفرض ضغط دولي وعقوبات على مسؤولي النظام لتعزيز حصول انتقال سياسي يتم التفاوض عليه بين "المعارضة السورية" والحكومة. واكدت الوثيقة المذكورة على انه ينبغي للجهود أن تستمر لإيجاد خليط صحيح للمفاوضات والضغط لحمل روسيا على تخفيف دعمها للنظام في دمشق والتوقف بشكل خاص عن استعمال حق الفيتو في عمل متضافر لمجلس الأمن. وبينما ينبغي التحضير للطوارئ العسكرية، في غياب معارضة سورية أكثر انسجاماً وتفويض دولي واستراتيجية قابلة للتطبيق، لا ينبغي للولايات المتحدة الشروع بعمل عسكري. ففي ظل الظروف الحالية، "سيبدل التدخل العسكري في سوريا دينامية صراع طويل لكنه لن ينهيها، مورطاً الولايات المتحدة في حركة تمرد وحرب أهلية دموية ومطولة".

وفيما يخص **اليمن**، فقد كان يتم وزن الاستراتيجية الأميركية تجاه هذا البلد بميزان "مكافحة الإرهاب". وقد اشتمل هذا على تدريب وحدات مكافحة الإرهاب ضمن "الجيش اليمني" وعلى برنامج الضربات الموجهة بواسطة الطائرات من دون طيار (**drone**) ضد أهداف تنظيم "القاعدة" هناك. ورغم أن هذه الاستراتيجية نجحت في قتل عدد من مسؤولي هذا التنظيم في اليمن، فإنها فشلت في كبح نموها هناك. فقد تضاعفت قوة هذا التنظيم في "شبه الجزيرة العربية" أكثر من ثلاثة أضعاف منذ العام 2009، كما أن تكتيكاتها تحولت بحيث أنها بدأت بالإمساك بالأرض في المناطق الريفية الجنوبية من اليمن. ورغم بعض النجاحات على الأمد القصير، فقد أثبتت المبادرات الأميركية عن عدم ملائمتها لمعالجة دوافع الصراع.

أما الاستراتيجية الأكثر شمولية فستكون – بحسب المقاربة موضوع حديثنا - التشديد أكثر على "الإصلاح" السياسي والتنمية الاقتصادية لمعالجة الشكاوى التي استثمرتها "القاعدة" في "شبه الجزيرة العربية" لتحريك الدعم لها. ورأت الاستراتيجية المذكورة انه ينبغي للولايات المتحدة إبقاء التهديد الذي يشكله المتطرفون المتمركزين محلياً في اليمن في منظورها. فبرغم دمجهم تكراراً مع "القاعدة" في "شبه الجزيرة العربية"، لا يمثل هؤلاء الفاعلين خطراً وجودياً على الولايات المتحدة وليس لديهم سوى قدرة محدودة على استعراض القوة خارج اليمن.

---

[182] The Obama Doctrine, *The Atlantic*, avaliable on:http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

التوجهات على المدى الطويل

وبينما ينبغي للولايات المتحدة، بحسب الوثيقة موضوع حديثنا، تركيز اهتمامها ومواردها على أولويات المدى القصير، كما جرت الاشارة إليه أعلاه، فإن عليها، في نفس الوقت، أن تكيف سياساتها الإقليمية إزاء التوجهات التالية على المدى الطويل:

- عودة الحياة السياسية إلى العالم العربي؛
- الاعتماد الأميركي المخفض على الخليج؛
- توتر العلاقات الأميركية- الإسرائيلية.

إن تصنيف هذه التطورات على أنها توجهات للأمد الطويل لا يعني بأنه ينبغي تجاهلها حتى مرحلة لاحقة. وبعبارة اخرى، إن السياسات الأميركية الساعية لتسخير الإمكانات والتخفيف من حدة مخاطر هذه التوجهات الطويلة الأمد ستتطلب انخراطاً وضغطاً مستداماً وسيستلزم الأمر وقتاً قبل أن تعطي هذه السياسة ثمارها. فبتكييف سياساتها مع هذه التوجهات، قد تكون الولايات المتحدة، بحسب الوثيقة، قادرة على التقليل من ضعفها وتحقيق مستوى من الاستقرار في المنطقة أكثر ثباتاً وتحملاً.

"الإسلام السياسي" لا هو بالغير متوافق بطبيعته مع الديمقراطية ولا هو معاد آليا للولايات المتحدة !

وبالمقابل أكدت **"مقاربة التكييف الاستراتيجي"** على مواصلة استراتيجية متمايزة تجاه "الإسلام السياسي" وقواه. فبينما تنخرط الولايات المتحدة مع الشعوب العربية على نطاق أوسع (حسب الوثيقة)، عليها أن تكيف سياساتها لمواصلة مقاربة أكثر تمايزاً تجاه "الإسلام السياسي" وتختلف عن مقاربة الادارة الامريكية خلال حقبة (جورج دبليو بوش) [183].

والفرضية التي تنطلق منها هذه المقاربة أنها ترى ان "الإسلام السياسي" لا هو بالغير متوافق بطبيعته مع الديمقراطية ولا هو معاد أتوماتيكياً للولايات المتحدة!. وتضيف: بما أن مظاهر الإسلام السياسي تختلف من بلد إلى آخر ضمن المنطقة، لذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون حساسة تجاه التباينات المحلية بما يتعلق بالأهداف، الاستراتيجيات، الرؤى وقيادة الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية التابعة لتلك البلدان. وهنا أكدت "المقاربة" أيضا على الحاجة لتفصيل السياسات كي تعارض الأفراد والجماعات المعادية للقيم الأميركية الذين يهددون المصالح الأميركية، في الوقت الذي تظل فيه منفتحة على الأفراد والجماعات الذين قد يكون الانسجام والتعاون معهم ممكناً برغم الاختلافات الموجودة. وفيما عدا تصدي مجموعة إسلامية بمعارضة صريحة وغير مرنة لمصالح أميركية حيوية في المنطقة فإنه ينبغي للولايات المتحدة أن تكون مستعدة للانخراط والحوار ديبلوماسياً من دون شروط مسبقة. وترى هذه المقاربة أن اجراء كهذا قد يساعد حتى العمل مع "أحزاب معتدلة" من أجل تهميش منافسيهم السياسيين السلفيين الأكثر تطرفاً.

وتلح "المقاربة" أيضا على أنه ينبغي أن يكون **الهدف** هو **التأثير** في سلوك الجماعات الإسلامية أكثر منه رفض دور الفاعلين الإسلاميين السياسيين تماماً. ولاشك إن القدرة الأميركية على التأثير وسط ديناميكيات سياسية أوسع وأعمق محدود بطبيعته، كما أن محاولة استبدال حركات سياسية مشروعة لن يؤدي سوى إلى الحد من التأثير أكثر. فبعض القوى، كالجماعات السلفية الصاعدة، قد تدفع باتجاه الأصولية. إلا أن الضغط لإنتاج مكاسب اجتماعية- اقتصادية والحفاظ على ائتلاف واسع، بما في ذلك أجيالهم الشابة، يمكن أن يقدم قوى معتدلة بإمكان السياسة الأميركية تعزيزها. وسيكون على الولايات المتحدة، في فتحها لحوار مع أحزاب إسلامية سياسية، أن تحكم على أعمال الأحزاب في مقابل خطاباتهم (تحديداً بما يتعلق بالإصلاح السياسي والاقتصادي و إسرائيل). سيكون على الولايات المتحدة أيضاً أن

---

[183] لمزيد من التفاصيل حول مقاربة الادارة الامريكية خلال حقبة بوش الابن قارن: مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000 - 2008**، مصدر سبق ذكره.

تحدد إلى أي مدى ينبغي أخذ كلام هذه الأحزاب بجدية ـ أو إلى أي حد يمكن للولايات المتحدة تحمّل التساهل مع خطاب كهذا من دون تعليق أو القيام برد محدود فقط.

وفي **المدى القصير**، فإن الشراكة مع هذه الأحزاب تنطوي على مخاطر فتح تصدعات في العلاقات الأميركية مع إسرائيل، إضافة إلى مقاومة أنظمة عربية حالية للإصلاح أو التخوف من بروز هذه الأحزاب، بما أن عدداً من هذه الأحزاب يفضل عدم اعتراف الولايات المتحدة بالخصوم الديمقراطيين للنظام الراسخ. وتضيف "المقاربة" **التأكيد** على انه في كل الأحوال، **ينبغي اعتبار الإسلام السياسي بمثابة أمر واقع في المشهد السياسي العربي** ويتطلب من الولايات المتحدة معالجة هذا الخطر إذا ما كانت تريد بناء علاقات مع وسطاء السلطة الطالعين وتأمين مصالحها في المنطقة على المدى الطويل.

ومن جهة اخرى، ترى الوثيقة أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تضع "الإصلاح السياسي والاقتصادي" في الشرق الأوسط كأولوية عالية ليس فقط لأن هكذا إصلاح ينسجم مع القيم الأميركية وإنما لأنه ـ أي الإصلاح- سيعزز المصالح الاستراتيجية الأميركية أيضاً. وفي كل الأحوال، فإن السبيل لاستقرار "طويل الأمد" هو الانكباب على معالجة الشكاوى السياسية والاقتصادية في المنطقة. وحسب هذه "المقاربة"، لا يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل بعد الآن، كأولوية، وضع المكاسب القصيرة الأمد المتراكمة بسبب الاعتماد على أنظمة تتعاون حول القضايا الأمنية إنما مترددة بالإصلاح.

وسيكون على الولايات المتحدة تحمّل بعض المخاطر في الأمد القصير في علاقاتها مع أنظمة إقليمية لتحقيق هذا الهدف.

الاعتماد المخفض على الخليج

رأى صائغوا **مقاربة التكييف الاستراتيجي** انه، وعلى المدى الطويل، قد يصبح الخليج أقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة. إذ سرعان ما ستكون حاجة الولايات المتحدة للطاقة وخصوص النفط من المنطقة أقل بكثير من حاجة القوى الطالعة كالهند والصين، وبإمكان الولايات المتحدة تخفيض اعتمادها أكثر بزيادة قدرتها على إنتاج طاقة غير بترولية. في كل الأحوال، وحتى في حال الاستقرار الإقليمي، فإن الطلب العالمي المرتفع على الطاقة يمكن أن ينتهي في زيادات في أسعار النفط، الأمر الذي سيؤثر على الاقتصاد الأميركي.

إن استقلال الطاقة أمر غير ممكن في عالم مترابط. إلا أن التقليل من نقطة ضعف الطاقة بزيادة القدرة المحلية من خلال خليط من إنتاج الهايدروكاربون وموارد الطاقة المتجددة وتخفيض الطلب المحلي من خلال الحفظ والصيانة والكفاءة أمر ممكن، حسب هذه المقاربة.

وللاستثمار في إمكانية الاعتماد، في الأمد الطويل، بشكل أقل على الخليج، ينبغي للولايات المتحدة التسريع بعملية الانتقال من كونها **"المزود"** الأمني للمنطقة إلى كونها **"المعزز"** الأمني، وذلك بالعمل بواسطة، مع ومن خلال، **جيوش إقليمية** لمساعدتها على توفير الأمن لدولها. هذا الأمر قد يمثل **فرصتين** للولايات المتحدة في المنطقة **في المدى الطويل**:

أولاً، ينبغي على الولايات المتحدة تكييف وضع قوتها وعلاقاتها في الخليج، مقللة بذلك من الاعتماد الأميركي على أنظمة الخليج للحصول على نقطة ارتكاز لإمكانية الوصول للنفط.

ذلك يقود إلى **الفرصة الثانية**: فبينما تعمل الولايات المتحدة على تكييف وجودها في الخليج، سيكون لا يزال لديها مقدار ما من النفوذ ويجب عليها الضغط، وبشكل متزايد، على الشركاء الخليجيين لتبني إصلاحات سياسية واقتصادية. فالولايات المتحدة وشركائها الخليجيين سيستمرون بتقاسم المصالح المشتركة في ضمان وصول البترول إلى الأسواق العالمية، ومكافحة الجماعات الإرهابية وكبح طموحات إيران. هذه المصالح المشتركة وحدها ستضمن وجود تعاون دفاعي واستخباراتي وثيق في المدى الطويل، حسب الوثيقة.

المطلب الثالث: **حول "عقيدة اوباما" - المعالم الاساسية**

جرت العادة لدى القاطنين في (البيت الأبيض)، اصدار ما يسمى **"الرؤية الخاصة بالإستراتيجية الأمنية للأمن القومي الأمريكي"**، وهذه الرؤية التي أصدرها الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوبامـــــا) أطلق عليها **"عقيدة أوباما** *obama-doctrine* " حيث أن كبار الخبراء وكبار المستشارين لدى الإدارة الأمريكية قد عكفوا على إصدار وإخراج تلك الوثيقة التي لفتت الأنظار إلى أسلوب أوباما المختلف عن سلفه (وإن كان المضمون والهدف متشابهان) حول سبل تحقيق هدف (واشنطن) في تأمين مصالحها حول العالم، كما اشرنا الى ذلك في مكان آخر من هذه الدراسة.

تتألف الوثيقة من (52) صفحة وهي بنظر بعض الباحثين [184] عبارة عن "رؤية غير تقليدية" تختلف عن سابقتها في القرن العشرين، حيث تعتبر أكثر طموحاً لاستمرارية سيطرة الإدارة الامريكية في قيادة العالم. والمتمعن في مضمونها سيجدها تركز على **"مشروع أمريكا الجديد"** من دون أن تذكره وما بين سطورها تظهر ملامح مشروع أشبه ما يكون بمشروع أمريكا خلال القرن الماضي وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهناك بين السطور أيضا نجد **الأسس والخطوات** التي يتعين ان تتبعها (واشنطن) من أجل خلق واقع جديد تقود فيه الولايات المتحدة العالم وتقوم باحتواء containment القوى الجديدة الصاعدة وهي الصين والهند والبرازيل وذلك لقرن جديد مقبل. كما يوجد اهتمام بمتابعة وتشجيع أذرع الاقتصاد والسياسة الخارجية بما يذكّر بـ "مشروع مارشال" [185] وهو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال (جورج مارشال) رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ولاحقا وزير الخارجية الأمريكي منذ كانون الثاني/يناير 1947.

وفي نفس الوقت حرصت بنود الوثيقة الأساسية على تجنب أخطاء إدارة بوش الابن مثل قيام إدارة الأخير بإدخال سياسات جديدة كارثية في رأي الكثيرين مثل "الحروب الاستباقية". كما ظهرت الوثيقة في ملامحها العامة عاكسة لاتجاهات "أكثر ليبرالية" في التعاطي مع القضايا الدولية، و خلت - نظريا على الأقل - من الغرور والغطرسة التي كانت معهودة وواضحة في إدارات سابقة.

ومن جهة اخرى تميزت الوثيقة باعترافها، ضمنا، بحدود وقدرات القيادة الأمريكية ومتغيرات الواقع العالمي الجديد، وكان واضحا فيها أيضا التصاقها بالواقع، حيث وضعت لبنة التحرك الأمريكي الجديد باتجاه تسيد العالم باستخدام "القوة الناعمة" لا أسلوب فرض الامبراطورية الرومانية الجديدة عنوة.

واذا رجعنا قليلا الى الوراء، على الاقل الى حقبة (جورج دبليو بوش) وما تركه وراءه من نيران مشتعلة في مناطق مختلفة من العالم نجد أننا لسنا أمام رؤية حقيقية لإستراتيجية جديدة، بل هناك خطط عاجلة وملحة للتخلص من التهديدات المتراكمة أصلا، وذلك "بفضل" الغطرسة والهيمنة لإدارات البيت الأبيض الآفلة وآخرها إدارة بوش الابن.

أما فيما يتعلق بمفهوم "استخدام القوة"، كان هناك توجها نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية والبايولوجية، ومحاولة تأمين المواد النووية حول العالم، وهناك أيضا حاجة ماســة حول ضرورة تأمين الانترنت والاتصالات الالكترونية بمعنى التحكم فيها.

---

[184] انظر على سبيل المثال: ديريك چوليت، إيلين ليبسون، مايكل دوران، و مايكل ماندلباوم، **هل الشرق الأوسط لا يزال مهماً؟ عقيدة أوباما وسياسة الولايات المتحدة**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/does-the-middle-east-still-matter-the-obama-doctrine-and-u.s.-policy
كذلك: محمد عياش، **عقيدة أوباما تكريس لدوامة أمريكية**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/22/202173.html

[185] مشروع مارشال Marshal Plan هو مشروع اقتصادي أمريكي لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والذي وضعه الجنرال **جورج مارشال**، رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي في أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية لاحقا - منذ يناير 1947 - والذي أعلنه بنفسه في الخامس من حزيران/يونيو 1947 في خطابه المشهور في جامعة هارفارد. وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات أوروبا الغربية لتنفيذ المشروع باسم "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي" منذ نيسان/إبريل 1946 هي التي أشرفت على توزيع وإنفاق **(17)** مليار دولار قدمتها الولايات المتحدة حتى العام 1952 لإعادة إعمار أوروبا وتشغيل مصانعها ومرافقها التي دمرتها الحرب. ولمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9_%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D9%84

كما أكدت الوثيقة على ضرورة قيام الولايات المتحدة بالاستثمار في قدرات "الشركاء الأقوياء" القادرين، مع تأكيد أهمية تأمين الرفاهية وتقوية رأس المال التعليمي والإنساني والتسريع في أعمال التنمية.

وبالنسبة للداخل الأمريكي، أكدت الوثيقة على الحاجة الملحة لمعالجة الوضع الاقتصادي، وتقويته من منطلق أن أمريكا قوية اقتصادياً في الداخل يمكنها أن تنطلق إلى الخارج لتحقيق أهدافها بقوة. وهذا ما جاء تحت بند "القيم الأخلاقية" والمقصود بها إعادة إظهار الصورة الأمريكية بشكل أفضل وتحسينها باعتبارها "تحث على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان حول العالم".

اما فيما يخص التوجه الإستراتيجي لادارة (باراك أوباما) باتجاه الشرق الاوسط عموما والعالم العربي خصوصا فان قراءة "عقيدة اوباما" تتيح القول انه – أي التوجه الاستراتيجي- كان يسعى لاعادة رسم الخريطة السياسية والأمنية بما يسمح تدريجيا وعلى المدى الطويل للولايات المتحدة بأن تستحوذ على مصالح ومصادر لا تنضب.

وفي كتابه الموسوم: **"عقيدة أوباما: استراتيجية أمريكا الكبرى اليوم"** [186]، يحدد البروفسور (**كولن دوك** Colin Dueck)، معنى "عقيدة أوباما" بنسق ثابت في سياسات الرئيس الأمريكي، وليست مجرد ردة فعل على التطورات الدولية .

يُشير دوك في كتابه المذكور إلى أن عقيدة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) التي كانت وليدة بحث ودراسة من قبله تقوم على **محورين رئيسيين،** هما:

الأول: تقليل الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية، اي التركيز على الداخل الأمريكي من أجل بناء الولايات المتحدة، وتمرير مشاريعه الليبرالية، حيث رأى الرئيس الأمريكي أن حفاظ الولايات المتحدة على مكانتها العالمية، في ظل المتغيرات الدولية، وصعود قوى دولية جديدة تُنافسها على المكانة والنفوذ على الصعيد الدولي، ينطلق بالأساس من الداخل الأمريكي. وهو التوجه الذي أكده باراك أوباما في استراتيجيته للأمن القومي الأمريكي لعامي 2010 و 2015 .

إن هذه الرؤية لأوباما لتقليل الانخراط الأمريكي في القضايا الدولية كانت ترتبط بقضية مساعيه هو وأعضاء من حزبه (الحزب الديمقراطي) في الكونجرس (مجلسى النواب والشيوخ) إلى تقليص ميزانية الدفاع الأمريكية، وإنهاء التزامات الولايات المتحدة الخارجية المكلفة ماليا، والتي يأتي في إطارها سحب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، وعدم الدفع بجنود أمريكيين في النزاعات والصراعات الدولية إلا في أضيق الحدود، وبمشاركة حلفائها ليتقاسموا مع الولايات المتحدة المهمة والتكلفة.

يقول **دوك،** إن تقليل الانخراط الأمريكي غير المأمون في قضايا دولية، حسبما يري الرئيس الأمريكي أوباما، سمح له التركيز على قضايا الداخل الأمريكي، مثل: قضايا الهجرة، والرعاية الصحية، والتعليم، والبيئة، والتي كانت تُعد أولوية أولي له. ويُشير دوك إلى أن نجاح أوباما في إحراز تقدم في تلك القضايا الداخلية مكنه من الفوز بفترة رئاسية ثانية.

الثاني: السعي لاحتواء الخصوم (الصين، وروسيا، وإيران)، وتقديم التنازلات لهم على أمل تغيير سلوكهم المعادي للولايات المتحدة على الصعيد الدولي- حسب تعبير دوك-.

يرى الرئيس الأمريكي - حسبما يشير الكاتب - إلى أن تلك العقيدة القائمة على تقليل الانخراط والوجود الأمريكي المباشر في الساحة الدولية، وانتهاج سياسة أكثر استيعابا ومرونة للأخطار الدولية والخصوم، من شأنها أن تجعل العالم أكثر أمنا عكس ما يردده أنصار التيار التدخلي في الشئون الدولية، والذي يركز على زيادة الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية من أجل استقرار وأمن النظام الدولي.

---

[186] Colin Dueck, *The Obama Doctrine: American Grand Strategy Today*, (New York: Oxford University Press, 2015).

تتيح الملاحظات السابقة القول ان الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) ومنذ حملته الرئاسية الأولى، سعى إلى **إعادة تعريف** القوة الأمريكية **وإعادة توازن** الدور القيادي الأمريكي في الشؤون العالمية. فحين تولى منصبه، اعتقد أوباما أن سياسة الولايات المتحدة لم تكن متوازنة، وسعى إلى **استعادة التوازن** على عدة جبهات:

- بين الأولويات في مناطق مختلفة؛
- وبين الأولويات المحلية والدولية؛
- وفي مختلف الشراكات الأمريكية.
- وفي تطبيق مختلف أدوات فن الحكم.

إن مفهوم أوباما للتوازن الاستراتيجي يعترف بحدود القوة الأمريكية ومواردها. وبينما قد يكون هذا الرأي غير صحيح سياسياً حسب البعض، إلا أن الاستراتيجية الكبرى تفرض تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المناسبة لها. ومما يزيد هذه العملية تعقيداً حقيقة أن الولايات المتحدة تواجه مطالب أكثر من أي دولة أخرى، إلا انه لا يمكن لها تلبيتها جميعاً.

ووفقاً لذلك، يُظهر سجل أوباما تفضيله لأدوات القوة الأمريكية الأكثر دقة وسرية، مثل هجمات الطائرات بدون طيار (Drone) والعمليات الخاصة والعقوبات المحددة الأهداف. فالدقة توفر القدرة على المناورة والمرونة، ولكن الصبر مطلوب في مبادراته الخاصة، من بينها الجهود المبذولة لمعالجة وضع إيران و تنظيم "الدولة الإسلامية- داعش" والتغيّر المناخي. ومع ذلك، ففي ما يخص بعض السياسات، فإنه من المنطقي أن نتساءل عما إذا كان لدى الولايات المتحدة متّسع من الوقت للتحلي بالصبر.

وبالمقابل يمكن الاشارة هنا الى عدة قضايا تشكل مرتكزات اساسية لـ "عقيدة اوباما" من بينها [187] :

القضية الأولى هي **استشعار الولايات المتحدة أن الجزء الأكبر من أحداث العقود المقبلة الاقتصادية والسياسية سيُحدد في جنوب شرق آسيا،** ولذلك فلا بد من تعزيز حضور الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحساسة، لا سيما مع التنامي المتسارع لقدرات الصين وحضورها في المنطقة.

القضية الثانية هي **إدراك الولايات المتحدة عدم قدرتها على الاستمرار بتحمل أعباء وجودها في الشرق الأوسط بالمستويات نفسها للعقد الأول من الألفية الثالثة، خصوصاً مع بروز الحاجة لتعزيز الوجود الأميركي في جنوب شرق آسيا.**

خلاصة القول: خرجت الإدارة الأميركية في حقبة الرئيس باراك أوباما بعلاج واحد للقضيتين: نقل الثقل الأميركي من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا أو "إعادة التوازن" كما عُرف في أدبيات الخارجية الأميركية، يعتمد على تشجيع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط على التحرك ولعب دور إقليمي أكبر بدل الاتكال على الولايات المتحدة، فيما تستخدم - أي الولايات المتحدة- الموارد المتحررة من الشرق الأوسط، لا سيما العسكرية منها، في تعزيز وجودها في جنوب شرق آسيا، وخصوصاً في وجه الصين.

وهذا يعني ان الولايات المتحدة، تعتبر الشرق الأوسط أقل أهمية نسبياً مما كان عليه بين العامين 1989 و 2014. فخلال تلك الفترة ما بعد "الحرب الباردة"، كانت أوروبا وشرق آسيا تشهدان فترة سلام إلى حد كبير، الأمر الذي سمح لواشنطن بتخصيص المزيد من الموارد والاهتمام للشرق الأوسط. لكن الوضع كان مغايرا في فترة أوباما، فالتحديات الاستراتيجية الجديدة تتطلب إيلاء الاهتمام لشرق آسيا وأوروبا وأجزاء أخرى من العالم، مما يتطلب إعادة تخصيص الموارد في المستقبل.

[187] قارن: محمد صالح الفتيح، **"عقيدة اوباما"**. متاح على الرابط التالي: http://assafir.com/Article/217/515005

وبالقدر الذي يتعلق بالشرق الأوسط، وحسب بعض الباحثين، فان هناك **ثلاثة عوامل رئيسية** تثير قلق الولايات المتحدة في هذه المنطقة وهي [188]:

1. منع أي بلد منفرد من فرض هيمنته؛
2. منع الانتشار النووي؛
3. والحفاظ على الوصول العالمي إلى النفط في المنطقة. فعلى الرغم من أن التكنولوجيا الجديدة قد جعلت الولايات المتحدة أقل اعتماداً على موارد الطاقة في الشرق الأوسط، إلا أن اليابان وأوروبا الغربية لا يزالان يعتمدان عليها، ولذلك فإن الحفاظ على علاقات الولايات المتحدة مع هؤلاء الحلفاء المقربين من واشنطن سيتطلب على الأرجح الإستمرار في إعطاء الأولوية لأمن النفط في المنطقة.

وفي حين سعى الرؤساء السابقون إلى تعزيز وضع الحلفاء في وجه الخصوم، نظر أوباما إلى الخصوم، وبشكل رئيسي إيران وروسيا، على أنهم من "أصحاب المصلحة الإقليمية المشروعين".
وعلى هذا الاساس كان الاتفاق النووي الإيراني جزءاً من الجهد المبذول للعمل مع هؤلاء الخصوم من أجل تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وتقليل التزامات الولايات المتحدة في المنطقة. وقد اختارت ادارة اوباما حينذاك عدم إجبار إيران وروسيا على دفع ثمن أنشطتهما في سوريا، ويعود ذلك جزئياً بسبب الأولوية التي منحها للمفاوضات النووية.

"**مشروع أمريكا الموحدة و القوية** The Project for a United and Strong America"

ظهر "مشروع أمريكا الموحدة والقوية The Project for a United and Strong America" والذي يرمز له اختصارا بـ "(PUSA)، مرددّا بطريقة أو بأخرى "مشروع القرن الأمريكي الجديد "(PNAC) الذي انطلق سنة 1997 بتوجه مصبوغ بتأثير المحافظين الجدد، معلنًا أن هدفه هو "تعزيز القيادة العالمية الأمريكية" [189].

وهذا المشروع هو منظمة جديدة تعلن "عدم تحزبها"، وتتبنى - كهدف- "خدمة القيم والأمن القومي الأمريكي". وقد أصدرت هذه المنظمة في شهر آذار/مارس 2013 مخططًا من أجل إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، أعده فريق عمل - بشراكة الحزبين الرئيسيين: الديمقراطي والجمهوري- مكون من خبراء السياسة الخارجية والأمن القومي، بما في ذلك مسؤولون خدموا في إدارات كل من: بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما. واشترك في رئاسة منظمة "مشروع أمريكا الموحدة والقوية" كل من: كورت فولكر Kurt Volker ، الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد جورج دبليو بوش، ولاحقا المدير التنفيذي لمعهد "ماكين" للقيادة الدولية McCain Institute for International Leadership"، وجيمس غولدجير James Goldgeier ، الذي كان عضوا في (مجلس الأمن القومي) في عهد كلينتون، وكان عند اعداد هذا المشروع عميد كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأمريكية.

ويحمل المخطط عنوان: **"تحديد أولويات القيادة الأميركية"** وهو يؤكد على "القدرة الفريدة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره". ومع ذلك، يعترف محررو المخطط أن العالم ليس حقلاً سلبيّا

---

[188] لمزيد من التفاصيل قارن: ديريك چوليت، إيلين ليبسون، مايكل دوران، و مايكل ماندلباوم، **هل الشرق الأوسط لا يزال مهماً؟** متاح على الرابط التالي: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/does-the-middle-east-still-matter-the-obama-doctrine-and-u.s.-policy

[189] لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع قارن: هشام القروي، **مشروع أميركا الموحدة والقوية**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://shatharat.net/vb/showthread.php?t=17424

وهناك تحليل شامل لاستراتيجية امريكا للقرن الحادي والعشرين قدمه أوتكين. لمزيد من التفاصيل قارن: أناتولي أوتكين، **الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي العشرين**، ترجمة: انور محمد ابراهيم، ومحمد نصر الدين الجبالي (مصر: المجلس الاعلى للثقافة، الطبعة الاولى، 2003).

للعب المحايد؛ فهناك قوى متنافسة تسعى لمزيد من النفوذ والسلطة، والعديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كأُمة وتعرقل دورها. والغرض من هذا المخطط – بحسب صائغيه - هو معالجة هذه القضايا والإيحاء بخطوط من التفكير والعمل من أجل وضع إستراتيجية عالمية جديدة استباقية في الفترة الثانية من عهد باراك أوباما.

وتحدد منظمة "مشروع أميركا الموحدة والقوية" **التحديات** على النحو التالي [190]:

- **الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة** التي في سعيها إلى السلطة تأتي بتهديدات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.

- **الصراع على السلطة** الذي جرى تفعيله من خلال "الربيع العربي" بين المتشددين والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من "الديمقراطيين العلمانيين العرب" من جهة أخرى.

- **صعود آسيا:** ففيما تحمل الهند وعدا كبيرا، فإن نظامي كوريا الشمالية والصين المستبدين – حسب المنظمة المذكورة - بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.

- مع تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا، **تُلاقي اقتصادات السوق الرئيسية من حلفاء أميركا مزيدًا من الصعوبات** للحفاظ على مستواها في الأداء.

- المتطرفون والإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الإنترنت، والعنف السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان، تأتي ضمن **مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية** التي ما تزال تمثل تحديًا لقيم أمريكا ومصالحها على المدى الطويل.

- في حين **زادت قوة إيران وفنزويلا**، اللذين تعتبرهما الولايات المتحدة دولتين "معاديتين" لها، بفضل الاحتياجات المتزايدة للطاقة، فإن عدم قدرة تكنولوجيات الطاقة النظيفة على التنافس مع الوقود منخفض التكلفة الذي ينتج غاز CO_2 ، يضيف تهديدات أخرى للمناخ والاقتصاد.

ولكي تكون الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فعالة في التصدي لهذه التحديات، **يقترح** المخطط أن تقوم على **ثلاثة مبادئ أساسية:**

1. تكريس القوة الأميركية كأساس.
2. دور استباقي للولايات المتحدة في القيادة العالمية.
3. ترويج القيم العالمية.

ويرى المشروع المذكور أن الولايات المتحدة تواجه **نوعين** من القضايا الأمنية [191]:

أ. <u>تحديات على المدى القريب</u> يجب التصدي لها بصورة عاجلة. وتتمثل في:
- **منع إيران** من الحصول على قدرات نووية؛
- **منع الانتكاسات** بالنسبة لاستقرار أفغانستان؛
- **إعادة بناء جسور التعاون** مع باكستان في ظل حكم قيادة معتدلة؛

---

[190] لمزيد من التفاصيل قارن: هشام القروي، **إستراتيجية أمريكية جديدة**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=243

[191] نفس المصدر السابق.

- **مواجهة التهديدات الإرهابية** التي يشكلها تنظيم "القاعدة" والمنظمات المماثلة؛
- **وقف القتل وإعادة بناء سوريا** في "مرحلة ما بعد الأسد" – حسب الوثيقة - وتحقيق الاستقرار في جوارها؛
- **دعم جهود الاتحاد الأوروبي** لتحقيق الاستقرار في منطقة اليورو، ومواجهة البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

ب. <u>فرص إستراتيجية على المدى الطويل</u>. وتشمل:
- **تعزيز** قواعد الاقتصاد القائم على السوق العالمية؛
- **تطوير** أمن الطاقة والتكنولوجيات البديلة؛
- **دعم التحولات الديمقراطية والتسامح والتنمية البشرية** في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا؛
- **مواجهة** قوة الصين الناهضة؛
- **تعزيز** شراكة إستراتيجية مع الهند؛
- **إنشاء** مبادرة الازدهار المركز على إفريقيا؛
- تعزيز أمن وازدهار نصف الكرة الغربي الديمقراطي.

المطلب الرابع: تقييم "عقيدة اوباما"

مع وصول ولاية باراك أوباما الثانية الى نهايتها الرسمية في كانون الثاني 2017 والتي ابتدأت دورتها الاولى منذ العشرين من يناير 2009، يمكن القيام بمراجعة شاملة لملامح ما عُرف بـ "بعقيدة أوباما"، التي تمثل حزمةً واسعةً من التغييرات في السياسة الخارجية الأميركية للتعامل مع عدد من القضايا، لا سيما أن الآمال كانت قد عُلقت على أوباما لإحداث تحولات في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عسكرتها، خلال السنوات الثمان للرئيس الأسبق، جورج دبليو بوش، وسيطرة تيار المحافظين الجدد على صناعة القرار حينذاك، والتي شهدت تدهورا وتراجعا في الصورة والمكانة الأمريكية عالميا، فضلا عن فقدان الولايات المتحدة العديد من حلفائها التقليديين حول العالم.

البيئة الاستراتيجية العالمية التي تبلورت فيها عقيدة أوباما

بداية يمكن القول انه لا يمكن فهم جوهر استراتيجية (باراك أوباما) وعقيدته وما احتوته من عناصر وتوجهات من دون التوقف عند **البيئة العالمية** التي كانت سائدة خلال الفترة 2009- 2017 [192].

من المعروف ان عام 2009 كان عام أزمة ايضا وامتدادا للازمة المالية التي اندلعت في الربع الاخير من عام 2008 [193]. وهذا ينطبق على التحديات المالية بقدر ما ينطبق على التحديات في مجالات الطاقة وانتشار الأسلحة وغيرها من القضايا الأمنية الملحّة. وبالانتقال إلى عام 2010، نلاحظ أن هناك تبايناً متزايداً بين حجم الأزمات العالمية والردّود السياسية التي أفرزتها هذه الأزمات.

خلال عام 2009 برز **ميلان أساسيان** في صياغة الشؤون العالمية وهما.

---

[192] لمزيد من التفاصيل قارن: **الميول الاستراتيجية في قضايا الأمن الدولي لعام 2010**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=113118
علما ان العنوان الأصلي للدراسة هو: دانيال مُؤكلي، ماثيو هلبيرت، بريم ماهاديفان، ألكساندرا داير، **الميول الاستراتيجية لعام 2010: التطورات الرئيسية في القضايا العالمية**، مركز الدراسات الأمنية في زيوريخ، سويسرا، شباط/ فبراير 2010.
كذلك: *Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organization*. Adopted by Heads of State and Government at the NATO Summit in Lisbon, 19-20 November 2010.

[193] لمزيد من التفاصيل حول ازمة 2008 وتداعياتها قارن: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور** (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2011).

<u>الميل الأول</u> هو **الأزمة المالية العالمية والتراجع الاقتصادي الدولي** الذي طال دولاً وتوازنات القوى الإقليمية في مختلف أنحاء المعمورة. وفي حين تباينت هذه التأثيرات بدرجة كبيرة، فإن أخطر عواقب الأزمة المالية من وجهة نظر استراتيجية هو تأثيرها المتسارع في انتقال القوة على المدى البعيد من الغرب إلى الشرق، وإلى الصين على الخصوص. صحيح أن "قضية الإرهاب" والردّ الأمريكي عليه استحوذ على أغلب الانتباه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكنّ الأزمة المالية البنيوية كشفت وجود تشتت جاري ومتنام للقوة نتيجة للعولمة بطبعتها الرأسمالية. ولا بدّ أنه سيكون لهذه العملية وقع عميق على العالم. وستصبح الحاجة إلى تكيّف "النظام الدولي" بحيث يستوعب الصين وتجربتها المثيرة [194] والاقتصادات الناشئة الأخرى ملحّة على نحو متزايد مع تحوّل المكاسب الجيوسياسية إلى رأس مال جيوسياسي على المدى البعيد.

<u>والميل الثاني</u> هو أن **السياسة الخارجية الأمريكية شهدت عملية إعادة صياغة في ظل (باراك أوباما) الذي تولّى الرئاسة في كانون الثاني 2009.** كان هذا الميل أكثر تأثراً بالدول منه بالأزمة المالية. لقد فاز (باراك أوباما) بالرئاسة بناء على برنامج سياسي يَعِدُ بالتغيير. وعندما تولّى الحكم، بادر إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، مكيّفاً إياها مع بيئة متغيرة، ومعلناً القطيعة لإرث سيء السمعة تركه سلفه (جورج دبليو بوش).

فكما معروف واجه أوباما **تحديات** عديدة في السياسة الخارجية. فعلى صعيد الحربين اللتين ورثهما من بوش الابن، تميز العراق بتحسن نسبي في وضعه الأمني، لكن بمستقبل سياسي محفوف بالكثير من الشكوك والاحتملات المفتوحة، في حين أن الوضع في أفغانستان تدهور بشكل خطير في السنين الأخيرة.

وكان لا يزال "الإرهابيون الإسلامويون" يشكلون تهديداً خطيراً لأمن الولايات المتحدة بعد أن أثبت تنظيم "القاعدة" مرونة في العثور على ملاذات آمنة جديدة وبعد أن نجح في تحويل نفسه من تنظيم إلى حركة آيديولوجية قوية تُلهم الشبكات "الجهادية" الأخرى بالإضافة إلى الإرهاب المحلي.

وكذلك الامر فيما يتعلق **بانتشار الأسلحة النووية،** فقد حافظت إيران وكوريا الشمالية على مواقفهما المتحدية للدعوات التي أطلقها (مجلس الأمن الدولي) لوقف كافة النشاطات النووية، ولنزع الأسلحة النووية في حالة كوريا الشمالية. وفي هذا الصدد، واصلت طهران تخصيب اليورانيوم، وشيّدت كما اشيع لاحقا منشأة معالجة أخرى تصدّرت عناوين الأخبار الدولية في أيلول 2009.

كما ورث أوباما أيضاً عن إدارة بوش توترات شديدة في العلاقات مع روسيا الاتحادية، إضافة الى ذلك فإن العلاقات مع الصين لم تكن خالية من التوتر هي الأخرى باعتبار أن (جورج دبليو بوش) رأى في (بكين) منافساً استراتيجياً، واستنادا الى ذلك أزعج القيادة الصينية على نحو متكرر بتعليقاته الخاصة بـ (تايوان) والديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى رأس كافة هذه التحديات، وصلت سمعة الولايات المتحدة إلى الحضيض عندما تولى (باراك أوباما) الرئاسة.

ولمواجهة كافة هذه التحديات سعى (أوباما) الى اعتماد أسلوب جديد في السياسة الخارجية وتبنّي العديد من الاستراتيجيات الجديدة.
فعلى صعيد الأسلوب، تبنّى في السياسة الخارجية، كما أشرنا الى ذلك سابقا، مقاربة تشدد على "قيم الدبلوماسية والمسؤولية المشتركة". فقد كرر الدعوة إلى "مرحلة جديدة من المشاركة مع العالم بناء على المصالح المتبادلة وعلى الاحترام المتبادل"، مصوّراً الولايات المتحدة كشريك بدلاً من قائد

[194] لمزيد من التفاصيل حول هذه التجربة وما تثيره من جدل ثري ومتنوع قارن: صالح ياسر حسن، **الخصخصة و "الاصلاحات الاقتصادية" بين خيبات العقيدة ورهانات الواقع – محاولة في نقد الخطاب والممارسة** (بغداد: دار الرواد المزدهرة، 2016)، ص 221 ولاحقا.

متسلّط. وبتبنّيه موقفاً واقعياً براغماتياً، دعا إلى محاورة "الأنظمة العدائية" عازماً على منحهم بديلاً عن العزلة.

كما زاد في **التشديد على المؤسسات متعددة الأطراف**، باعتباره أول رئيس أمريكي يترأس اجتماعاً لمجلس الأمن الدولي في 24 أيلول 2009، وإعلانه انضمام الولايات المتحدة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ودعوته إلى استئناف مشاركة الولايات المتحدة في التعددية الإقليمية في شرق آسيا. كما أنه طرأ تغيير على النبرة وعلى الرمزية. فقد استبدل الرئيس الأمريكي عبارة "الحرب على الإرهاب" الباعثة على الاستقطاب بخط يميل إلى نوع من التصالح، وتطلّع إلى تقويم انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة فيما يتعلق بطرق الاستجواب. وقرر إغلاق معتقل غوانتنامو **Guantanamo Bay Detention Camp** في غضون عام، برغم أن عقبات قانونية وأخرى سياسية أخرت إغلاقه فحتى انتهاء ولاية اوباما الثانية بقي المعتقل المذكور "شامخا"!!.

وفيما يتعلق باستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة التي أوضحها أوباما في سلسلة من الخطابات الممنهجة في كل من براغ والقاهرة وطوكيو وكلّية وست بوينت، **كان سريعاً في الوفاء بوعدين انتخابيَّين هامّين هما:**

- إعادة تركيز الجهود الأمريكية في مكافحة الإرهاب على قتال "القاعدة"؛

- إعطاء الأولوية لأفغانستان وباكستان بدلاً من العراق.

ومن جهة أخرى تلقت الجهود الرامية إلى تقوية نظام منع انتشار الأسلحة النووية دفعاً قوياً بإعادة أوباما مسألة نزع الأسلحة النووية إلى الأجندة الدولية وجعلها حجر الزاوية في سياسة منع الانتشار الأمريكية. ربما كانت تدابير مثل المعاهدة الجديدة المقترحة مع روسيا الاتحادية لإجراء مزيد من التخفيضات للترسانات النووية الاستراتيجية، وإعلان أوباما عن الرغبة في مصادقة الولايات المتحدة على معاهد الحظر الشامل للتجارب النووية، ومساندته لحظر كافة الأسلحة النووية.

وقد **هيمنت** التحديات الجيوسياسية و الأزمات الدائرة في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط على السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنة الأولى من رئاسة باراك أوباما. كما أنه من الواضح وجود **قضايا سياسية** خارجية أخرى ذات أهمية استراتيجية بعيدة المدى تحتل مكانة عالية في الأجندة أيضاً، مثل **إعادة صياغة** العلاقات مع كل من روسيا الاتحادية والصين. على أن أكثر التحديات إلحاحاً على المدى القصير كانت تتعلق بالحربين الدائرتين في أفغانستان والعراق، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

طرح أوباما **مقاربات جديدة** في التعاطي مع أغلب هذه القضايا، وهذا يعكس تشديده على "التغيير" على صعيد أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية ومضمونها. ونقل التركيزَ الاستراتيجي للولايات المتحدة ومواردها من العراق إلى أفغانستان، وصاغ استراتيجية جديدة لأفغانستان وباكستان، وشرع في سياسة انفتاح على إيران، وتعامل مع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بشكل مباشر أكثر مما فعل اسلافه (جورج دبليو بوش) أو (بيل كلينتون).

والأهم من ذلك أنه واجه كافة هذه التحديات دفعة واحدة، مجادلاً بأنها متشابكة مع أمن الولايات المتحدة وتكتسي أهمية متزايدة بالنسبة إليه. كما شدّد على انه عازم على صياغة السياسات الأمريكية الخاصة بهذه القضايا وعلى إدارتها عبر تعيين ثلاثة مسؤولين رفيعي المستوى إما كمبعوثين خاصّين (ريتشارد هولْبروك في أفغانستان وباكستان، وجورج ميتشل في عملية السلام بالشرق الأوسط) أو كمستشارين خاصين (دنيس روس في قضية إيران).

تجدر الإشارة هنا إلى **تغييرين** في السياسة يتعلقان بالصين وروسيا. سعت السياسة الجديدة التي اتبعها إدارة أوباما مع الصين، والتي أُطلق عليها "**الطمأنة الاستراتيجية**"، للتعامل مع (بكين) كشريك عالمي وتشدد على مزايا بروز الصين وعلى الأفق الاقتصادي للتعاون الصيني - الأمريكي. كما أنه تم "**إعادة**

ضبط" العلاقات مع روسيا بناء على عدة لقاءات ثنائية عقدها الرئيسان باراك أوباما ودميتري مدفيديف، وعلى المفاوضات المتجددة على ضبط التسلّح، وعلى قرار الولايات المتحدة بإلغاء المكونات الأوروبية الشرقية في خططها الخاصة بالدرع الصاروخي.

ملخص القول، إن **الأزمة المالية وإعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية** شكّلا المَيلين الاستراتيجيَّين الحديثَين الأكثر بروزاً. ويمكن القول أنه ومنذ أن أطلق شارع المال (وول ستريت Wall Street) شرارة الأزمة المالية، يمكن المجادلة بأن الولايات المتحدة كانت تقف في صلب كِلا المَيلين. وهذا يفسر جزئياً سبب وجود مستوى عالٍ من التفاعل بينهما.

كان للأزمة المالية من ناحية تأثير كابح للسياسة الخارجية لأوباما. صحيح أنه وضع أجندة طموحة للسياسة الخارجية، بيد أن معالجة الأزمة المالية والشروع في إصلاحات داخلية استحوذت على جزء كبير من اهتمامه خلال سنته الأولى في الحكم. وبالإضافة إلى ذلك، عملت نتائج الأزمة المالية، مثل العجز المالي المتفاقم، وانشغال الناخبين بالقضايا المحلية، والتحولات المتسارعة للقوة نحو الشرق، على إضعاف قدرة الولايات المتحدة على مواصلة العمل كضامن للأمن العالمي. وقد نتج عن كل من التوجه نحو مزيد من التعاون وتبنّي سياسة خارجية أمريكية جامعة وقرار استراتيجي بزيادة سريعة في عدد الجنود في أفغانستان، لكنّ البدء بسحبهم في وقت مبكر في منتصف سنة 2011 يعكس، جزئياً على الأقل، إدراك أوباما للمحدودية المتأصلة في قوة الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، كان **للطريقة التي عالجت بها ادارة اوباما الأزمةَ المالية دور كبير في عدم تحوّل التباطؤ الاقتصادي إلى ركود عالمي شديد**، حيث أدت إجراءات تثبيت الاستقرار عملها بشكل ملحوظ. ولو أن (وول ستريت Wall Street) قد ذكرت أنها استعدت من بداية الأزمة المالية، لكن (واشنطن) لعبت دوراً كبيراً في تخفيف حدّتها.

وينبغي الاشارة هنا إلى **تطورات رئيسية أخرى تجاوزت هذين الميلين الرئيسيَّين** وتأثرت بهما جزئياً، ثلاثة منها تتعلق بالتحديات التي تواجه ممارسة الحكم على الصعيد العالمي:

1. التطور الاول يتعلق **بأمن الطاقة** الذي يكتسب أهمية في الأجندة السياسية، مع اتساع الهوة بين المنتجين والمستهلكين، وكذلك داخل كل من هذه المعسكرين. فقد أصبحت أسواق النفط شديدة التقلب إلى حدّ بعيد، ملحقة أضراراً جسيمة بالمصدّرين والمستهلكين على حدّ سواء. فالانقسامات حول "قواعد" الوصول إلى مصادر الطاقة وحول توجّه الأسواق في الشرق وفي الغرب تزداد حدّة في معسكر المستهلكين. **والمنتجون منقسمون** فيما بينهم أيضاً حيث يشكل السعر العنصر الأساسي في النزاع.

2. والتطور الثاني هو ان **هناك اعتراف متنامٍ بالتغير المناخي باعتباره قضية عالمية خطيرة**، مقابل غياب أي نظام دولي فاعل للتعامل معه على المدى المنظور بسبب اختلاف القوى الرئيسية على الأولويات والمسؤوليات والتدابير الملموسة.

3. ثالث هذه التحديات هو" أزمة إدارة الأزمات" المتفاقمة في سياق التعامل مع الصراعات العنيفة. فضعف الإرادة السياسية، والعجز المؤسساتي، ونقص الإمكانات العملانية هي المشكلات الرئيسية في العقد الماضي [195].

[195] توظف الأمم المتحدة حالياً نحو من 83000 شخص (عسكري ومدني) في **16** عملية حفظ سلام، في حين يعتبر نشر حلف الناتو لأكثر من 70000 جندي في أفغانستان أكبر عملية وحيدة في العالم. وفي أفريقيا، التي أصبحت محطّ التركيز الجغرافي لإدارة الأزمات، تنشر منظمات إقليمية ودولية حالياً أكثر من **80000** جندي.

نعود الآن الى العقيدة ذاتها ومحاولات تقييمها. ينبغي القول ان الكتابات حول تقييم السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس باراك أوباما قد تباينت وانطلقت من سؤال تقليدي حول ما إذا كانت لديه **رؤية متماسكة** للسياسة الخارجية الأمريكية ترتقي الى مستوى تُشكل **"عقيدة** Doctrine**"** كان يسعي إلى تطبيقها وتنفيذها على المسرح الدولي، أم لا؟

هنا **تتباين** الرؤى والتقييمات. فهناك من يري أن أوباما لم تكن لديه عقيدة في مجال السياسة الخارجية على غرار الرؤساء السابقين، في حين رأى آخرون أن هذه العقيدة كانت موجودة، ولكن اختلفوا حول مرتكزاتها.

وفي هذا السياق، يمكن الاشارة مجددا الى كتاب **كولن دوك،** الموسوم: The Obama Doctrine American Grand Strategy Today[196].

ففي تقييمه لعقيدة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما)، يرى (كولن دوك) أنها لم تُحقق ما كان يصبو إليه أوباما، بل إنها أوجدت من المشكلات أكثر من عملها على حل الأزمات التي واجهتها الولايات المتحدة مع خصومها على المسرح الدولي. فقد أدت سياسة تقديم التنازلات، واحتواء منافسي الولايات المتحدة (الصين، وروسيا، وإيران) إلى أن فقدت واشنطن عددا من حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط، وآسيا، ووسط أوروبا الشرقية.

ويرى الكاتب أنه على الرغم من تقديم الإدارة الأمريكية تنازلات لخصومها الثلاثة، فإنهم لا يزالون يرون فى الولايات المتحدة الأمريكية عائقا أمام طموحاتهم الإقليمية. ويشير إلى أن تلك الدول الثلاث قد تبنت سياسات أكثر حزما وعِداءً خلال فترة أوباما.

ويضيف (دوك) أن النهج الذي تبناه أوباما، القائم على **تقليل الانخراط** في الشؤون الدولية، مقابل التركيز على الداخل الأمريكي، جعل حلفاء الولايات المتحدة التقليديين على اقتناع بأنها تتراجع عن دورها التقليدي، وهو الأمر الذي شجع على اشتعال الصراعات، وتعقدها، وتأزمها، وفقد حلفاء (واشنطن) التقليديين الثقة في أي التزامات أمريكية، والسعي لإعادة النظر في تحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ويتحدث الكاتب المذكور عن **فجوة** بين خطاب أوباما في السنة السادسة من حكمه، والحقائق الدولية. ففي بداية إدارته، تعهد الرئيس الأمريكي بالعمل على القضاء على الأسلحة النووية من كافة أنحاء العالم. لكنه في إدارته الثانية، تخلى عن هذا الهدف بقبول امتلاك إيران برنامجاً نووياً قد يُمكنها من تخطي العتبة النووية، والذي من شأنه أن يُشعل سباق الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. كما أن كوريا الشمالية – "إحدى الدول المارقة" - اختبرت حكم الرئيس أوباما بتحدي انتاج أسلحة نووية وصورايخ بعيدة المدى.

ويري الكاتب المذكور أن الرئيس أوباما بالغَ في نجاحاته لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، قائلا إن تنظيم "القاعدة" في نمو، وتنتشر فروعه في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط خصوصا بعد صعود "داعش"، وإن الإدارة استخدمت أكثر بكثير من إدارة (بوش الابن) الطائرات بدون طيار **"Drone"** لاستهداف "الجهاديين". وعلى الرغم من أن استخدام الطائرات بدون طيار - وفق دوك - عنصر حيوي في مكافحة الإرهابيين، فإنه يُثير إشكالية حول الالتزام الأمريكي بتحقيق الأمن الأمريكي والعالمي، مقابل احترامها لقيم حقوق الإنسان التي تدافع عنها.

وبالمقابل رأى (دوك) في كتابه أن "عقيدة أوباما" أحدثت **تراجعاً** في الدور والصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفقدان حلفائها بالمنطقة الثقة في الولايات المتحدة، وتعهداتها بحمايتهم. فأشار إلى أنه على الرغم من محاولات أوباما للتواصل مع العالم الإسلامي في بداية إدارته، فإن الصورة الأمريكية في المنطقة في تراجع، مقارنة بإدارة بوش الابن. وأضاف أنه بعد ست سنوات من خطاب أوباما في (جامعة القاهرة) [197] الموجهة للعالم الإسلامي، تزدري جميع الأطراف في مصر (الليبراليون، والعلمانيون، والإخوان المسلمون، والجيش) باراك أوباما، كما دعمت الولايات المتحدة قوات حلف الناتو للإطاحة بمعمر القذافي في 2011، تاركة **ليبيا** دولة فاشلة، وملاذاً آمنا للتنظيمات الإرهابية، وأمراء

---

[196] Colin Dueck, *The Obama Doctrine: American Grand Strategy Today*, op, cit.

[197] النص العربي للخطاب متاح على الرابط التالي: http://archive.arabic.cnn.com/2009/world/6/4/Obama.speech/

الحروب، والجريمة المنظمة، وأن الانسحاب الأمريكي من العراق تركه - أيضا - ساحة للتنظيمات الإسلامية المتطرفة، بحسب دوك.

كما ينتقد الكاتب السياسة التي تبنتها إدارة أوباما الهادفة لإقامة توازنات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، مع تأكيد عدم سعي أي قوى شرق أوسطية للسيطرة والهيمنة على المنطقة بما يسمح للولايات المتحدة بالانسحاب من المنطقة، وعدم التدخل إلا للحفاظ على توازن القوى، حيث يرى دوك أن تلك السياسة أدت إلى عكس ما توقعته الإدارة بأن اختل ميزان القوى لمصلحة إيران بصورة تمكنها من السيطرة والهيمنة على المنطقة.

وينتقد (دوك) أيضا سياسة الرئيس الأمريكي تجاه إيران، والتي أعلن عنها أوباما، خلال حواره مع (توماس فريدمان)، عقب التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن البرنامج النووي الإيراني، والتي تتلخص في أن سياسة الاحتواء وتقديم التنازلات لإيران، خلال المفاوضات بشأن برنامجها النووي، قد تدفعها إلى تغيير سياساتها التقليدية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية منذ "الثورة الإسلامية" عام 1979.

ومع كل ما تضمنته "عقيدة اوباما" فان بعض المحللين [198] يرى إن مجمل ما تضمنته مجلة" ذي أتلانتيك *The Atlantic*" [199] ، من حوارات مع أوباما لا يرقى لمستوى "العقيدة "الذي تبنته هذه المجلة، فهي ليست على مستوى ما تبناه رؤساء أمريكيون سابقون، كهاري ترومان، "احتواء الاتحاد السوفيتي" و دوايت آيزنهاور "صد الشيوعية" و ريتشارد نيكسون "سياسة الاندماج والوفاق" و "مبدأ كارتر" (الذي تتحمل بمقتضاه الولايات المتحدة المسئولية كاملة في الدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج وأنها ستقابل أي مساس بها بكل الوسائل بما فيها القوات المسلحة)، و جورج دبليو بوش الابن "الحرب ضد الإرهاب والضربة الاستباقية". فما يسمى بـ "عقيدة أوباما" هو في الواقع عبارة عن الخطوط المحددة للسياسة الخارجية ضمن منظومة "العقيدة الأوبامية" والتي تشكل المرجعية التي حكمت مواقفه تجاه القضايا الإقليمية في المنطقة العربية وغيرها، وهي تقترب مما يسمى بـ "السياسة الواقعية".

جديد أوباما أنه كان يريد أن يحقق انسحاباً من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من دون إعلان ذلك، وإدارة الظهر لأوروبا، للتركيز على محاصرة روسيا والصين. محاصرة روسيا عبر نشر منظومات من الصواريخ المضادة للصواريخ في بولندا وتركيا وعلى بواخر تجوب مياه البحار الخمسة المحيطة بغربي روسيا. وكذلك حشد إمكانات في أستراليا وبحر الصين لتثبيت موقع الولايات المتحدة في المنطقة التي ستكون مركز الثقل الاقتصادي في العالم، وحيث من الممكن الحفاظ على سيادة أميركا وقيادتها العالمية. ولكن مسؤولاً صينياً رفيع المستوى تحدث عن أن "انحدار أميركا وصعود الصين أمران حتميان" [200].

مقارنة بين استراتيجية بوش واستراتيجية أوباما

الاختلافات في الدرجة وليس في النوع

كنا قد أشرنا في مكان آخر من هذه الدراسة فإن معظم الباحثين في أبعاد استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عهد ادارة (باراك أوباما) منذ صدورها أواخر مايس 2010، ركزوا على مقارنتها بسابقتها في عهد إدارة (جورج دبليو بوش)؛ ليبينوا كيف تختلف السياسة الخارجية والأمنية للرئيس باراك أوباما عن سلفه. فيما اختار بعض المحللين التركيز على التوجه التعددي Multilateral لإدارة أوباما، والذي

---

[198] قارن: مصطفي عبد العزيز مرسي، عقيدة أوباما ونزع القناع عن توجهات السياسة الأمريكية، " **شؤون عربية**" ، العدد 167.
كذلك:
Derek Chollet, Ellen Laipson, Michael Doran, and Michael Mandelbaum, *Does the Middle East Still Matter? The Obama Doctrine and U.S. Policy*, avaliable on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/does-the-middle-east-still-matter-the-obama-doctrine-and-u.s.-policy

[199] The Obama Doctrine, *The Atlantic*, op, cit.

[200] قارن: غالب ابو مصلح، **أوباما والاستراتيجية الأميركية الجديدة- مسيرة التفوق ومسار الانحدار** (2). متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://assafir.com/Article/217/265033/AuthorArticle

تشدد عليه الاستراتيجية، في تصورها للعلاقات الدولية ولدور الولايات المتحدة في العالم. وهناك أيضاً من عَمِد إلى استقراء رؤية الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب الدولي واختبارها.

لكنّ يبدو أن هؤلاء المحللين لم يستوفوا بالدراسة والاستقراء **الآلية** التي طرحتها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمعالجة مشكلة "التمدد العسكري الزائد Military Over stretch". وهذا المفهوم ليس جديداً في أدب السياسة الخارجية الأمريكية، وإن كان يطلق عليه أحياناً "التمدد الإمبراطوري الزائد"، ولكن الأخير أكثر اتساعاً وأقل تحديداً وتماسكاً من الأول. وكما قلنا سابقا فقد كان "بول كينيدي" أول من أثار مشكلة التمدد العسكري الأمريكي في كتابه المعروف "صعود القوى الكبرى وسقوطها" [201]. وغني عن البيان القول أن هذه المشكلة كانت من أكبر محاور النقاش والجدل خلال فترة الرئيس جورج بوش. وإذا لم تكن هذه الإدارة هي التي خلقت المشكلة في المقام الأول، فإن سياستها الخارجية، التي وُصفت بالأحادية والراديكالية والعنف، تجاه عدد من الدول، وفي مقدمتها العراق وأفغانستان، هي التي أثارت القضية من جديد. علما ان **التمدد** العسكري الأمريكي يتخذ عبر العالم **صوراً** عدة.

والآن، كيف عالجت استراتيجية الأمن القومي هذه القضية بأبعادها المتعددة؟
فيما يتعلق باحتلال العراق، أقرت الاستراتيجية خطة من ثلاثة مكونات أمنية ومدنية وتنموية؛ تهدف إلى "الحفاظ على أمن العراق ووحدته، ودعم ديمقراطيته، واستكمال التحول المسؤول فيما يتم إنهاء الحرب هناك". ويتعلق **المكون الأمني** بإنهاء المهمة القتالية للقوات الأمريكية في العراق بنهاية آب/أغسطس 2010، وتقليص عدد القوات إلى 50 ألف جندي، تتركز مهمتها في تدريب القوات العراقية، والانخراط في عمليات مكافحة الإرهاب، وحماية المنجزات المدنية والعسكرية في العراق. وشدّدت الاستراتيجية على رحيل كل القوات الأمريكية بنهاية عام 2011، وفقاً للاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد [202]. ولكن الاستراتيجية أكدت على أن الولايات المتحدة سوف تستمر في توفير الدعم المدني لحكومة العراق، وسوف تنخرط في جهود دبلوماسية وتنموية "لتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة في العراق والشرق الأوسط". وعلى الرغم من وجود مشككين في إمكانية استكمال الانسحاب الأمريكي، فقد أعلن الجنرال (راي أوديرنو)، قائد القوات الأمريكية في العراق في حينه، أن خطة الانسحاب كانت تسير وفق الجدول الزمني المحدد، وقد تم ذلك بالفعل، علما ان الوجود الامريكي الفعلي اتخذ **اشكالا جديدة** (على هيئة "مدربين"، "استشاريين".. الخ).

وبالنسبة للملف الأفغاني، فانه وبعد ثلاثة عشر عاماً من الحرب في أفغانستان التي أدعت الولايات المتحدة بأنها موجهة "ضد تنظيم القاعدة، وضد الارهاب"، أعلن الرئيس الامريكي (باراك أوباما) انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان وتقليل عدد القوات العسكرية الموجودة فى كل من العراق وأفغانستان فقد بلغ عددهم (180000) جندي عندما تولى السلطة فى 2009 وتم تخفيضهم إلى حوالى 15 ألف وإعادة نحو 90 % من القوات الأمريكية إلى الولايات المتحدة مع إبقاء نحو 13 ألفا جنديا من القوات الأمريكية والدولية التابعة لحلف شمال الاطلنطى (الناتو) حتى يقوموا بـ "تدريب القوات الأفغانية وتقديم المشورة اللازمة لهم". وقد أشير في حينه الى أن الانسحاب الأمريكى من أفغانستان سيبدأ فى منتصف 2011 وخلال هذه المدة تتأكد الإدارة الأمريكية من أن أفغانستان لن تكون مأوى آمنا لـ "القاعدة" وأنها تمكنت من شل قدرتها على شن هجمات ضد الولايات المتحدة انطلاقا من أفغانستان.
ولكن الاستراتيجية لم تضع تاريخاً محدداً للانسحاب في حينه، بل اكتفت بتأكيد أن هذا سيعتمد على الظروف على الأرض، والتي تبدو معاكسة تماماً لوضع أي خطط محددة للانسحاب. فحركة طالبان تزداد قوة، ونطاق عملياتها يزداد اتساعاً، ومساحة الأراضي التي تستولي عليها تتسع تدريجياً (وهو ما تعترف

[201] لمزيد من التفاصيل قارن: بول كنيدي، بول كنيدي، **نشوء وسقوط الدول العظمى**...، مصدر سبق ذكره.
[202] نص الاتفاقية متاح على الرابط التالي: http://www.iraqsnuclearmirage.com/articles/SOFA.htm

به الاستراتيجية على أية حال)، والخسائر المادية والبشرية للقوات الأمريكية وغيرها من (قوة إيساف *Force International Security Assistance*) تزداد[203].

وقد شدّدت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على التدخل العسكري المحدود بصور متعددة في دول تصفها بأنها في خطر، مثل اليمن والصومال وباكستان والمغرب ودول الساحل الإفريقي الغربي؛ لأسباب متباينة، في مقدمتها منع تنظيم "القاعدة" وتوابعه من تأسيس ملاجئ آمنة، وتقوية سلطة الدولة ومساعدتها أمنياً وعسكرياً، وبناء نُظم أمنية مستدامة في هذه البلاد. كما تسمح الاستراتيجية بالتورط في أزمات إقليمية قد تفضي إلى مواجهات عسكرية سواء في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ولا سيما الأزمة النووية الإيرانية والكورية الشمالية، وما يستتبعه ذلك بالضرورة من زيادة الحشد العسكري.

علاوة على ذلك، تشير الاستراتيجية إلى استمرار الحرب العالمية ضد التطرف العنيف وتنظيم القاعدة، مع ما يصاحب ذلك من تمدد استخباري هائل، في كل أنحاء العالم. وفي الحقيقة، إذا استثنينا تغيير المسميات (من "الإرهاب" إلى "التطرف العنيف") والدعوة إلى دمج أدوات أخرى (الدبلوماسية والقدرات التنموية والتحالفات والشراكات الإقليمية والدولية) بالإضافة إلى القوة العسكرية في مواجهة هذه الظاهرة، فلن نجد فرقاً بين "الحرب على التطرف العنيف" و "الحرب على الإرهاب" فيما يتعلق بانعكاساتها على التمدد العسكري.

ولكن استراتيجية أوباما لم تشر إلى القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في أنحاء الكرة الأرضية، والتي اشرنا اليها بالتفصيل في مكان آخر من هذا العمل. إذ هي لم تتحدث عن هذا الحشد الهائل من القواعد والقيادات والقوات الأمريكية بالخارج، غير أنها اكتفت بتأكيد "الالتزامات الاستراتيجية السابقة"، وأبقت على مهام القوات كما هي، من "مكافحة الإرهاب والتمرد" إلى "المساهمة في عمليات الاستقرار"، وهي المهام التي تزيد من استنزاف القوات النظامية، وتبقي على التمدد العسكري بلا أفق لتقليصه.

وقد أمنت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على الانخراط في خطط باهظة الكلفة لبناء نُظم دفاع صاروخية في أوروبا وغيرها، مما دفع القيادة الروسية بتطوير نظم تسلح هجومية جديدة برغم توقيعها المعاهدة الجديدة؛ للحفاظ على التوازن الاستراتيجي وحماية الأمن القومي لروسيا الاتحادية.

فضلاً على ذلك، انخرطت المؤسسة العسكرية الأمريكية في تطوير أسلحة تقليدية فائقة الدقة للحفاظ على "التفوق العسكري التقليدي"، وفقاً للاستراتيجية، وفي إطار الاستعداد لشن "ضربة كونية فورية" ضد أي هدف في العالم، طبقاً لوثيقة "المراجعة الأربعية للدفاع" (The Quadrennial Defense Review)، التي أصدرها البنتاجون في شباط/فبراير 2010 [204].

ومن المفارقة أن واضعي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (مايس/آيار 2010) كانوا مدركين لمشكلة التمدد العسكري الزائد، أو على الأقل لبعض أبعادها المهمة؛ حيث أكدوا في الوثيقة على التالي: "عندما نستخدم قوتنا العسكرية بإفراط، أو نفشل في توظيف أدوات مكملة لها، أو نعمل بدون شركاء؛ في هذه الحالة تكون قوتنا العسكرية متمددة بصورة زائدة". كما تشير الوثيقة إلى أهم المردودات السلبية لهذه المشكلة، سواء فيما يتعلق بالعبء المادي والبشري، أو إعطاء الأعداء فرصة للنيل من القوات الأمريكية. ومع ذلك، فإنه باستثناء الدعوة إلى تدعيم التحالفات وتأسيس شراكات جديدة، والاستخدام الفعال لعناصر القوة الأمريكية المختلفة، لم تنجح الوثيقة في معالجة المشكلة.

ومن المفارقة أيضاً أن التمدد العسكري الزائد يشكل تهديداً بحد ذاته للأمن القومي الأمريكي ومستقبل القيادة الدولية الأمريكية، على الأقل من زاوية تكلفته البشرية والمالية الباهظة. وقد ألقى ذلك بأعباء بالغة على الاقتصاد الأمريكي؛ كما اشرنا الى ذلك في مكان آخر من هذه الدراسة.

---

[203] قوات المساعدة الدولية لارساء الامن في أفغانستان (بالإنجليزية: International Security Assistance Force) (اختصارا: إيساف ISAF)، وهي قوة أمنية يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان وقد أنشأها مجلس الأمن الدولي في 20 كانون الأول/ديسمبر 2001 بموجب القرار رقم 1386. لمزيد من التفاصل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86

[204] United States of America, Department of Defence, *Quadrennial Defense Review Report*. Op, cit.